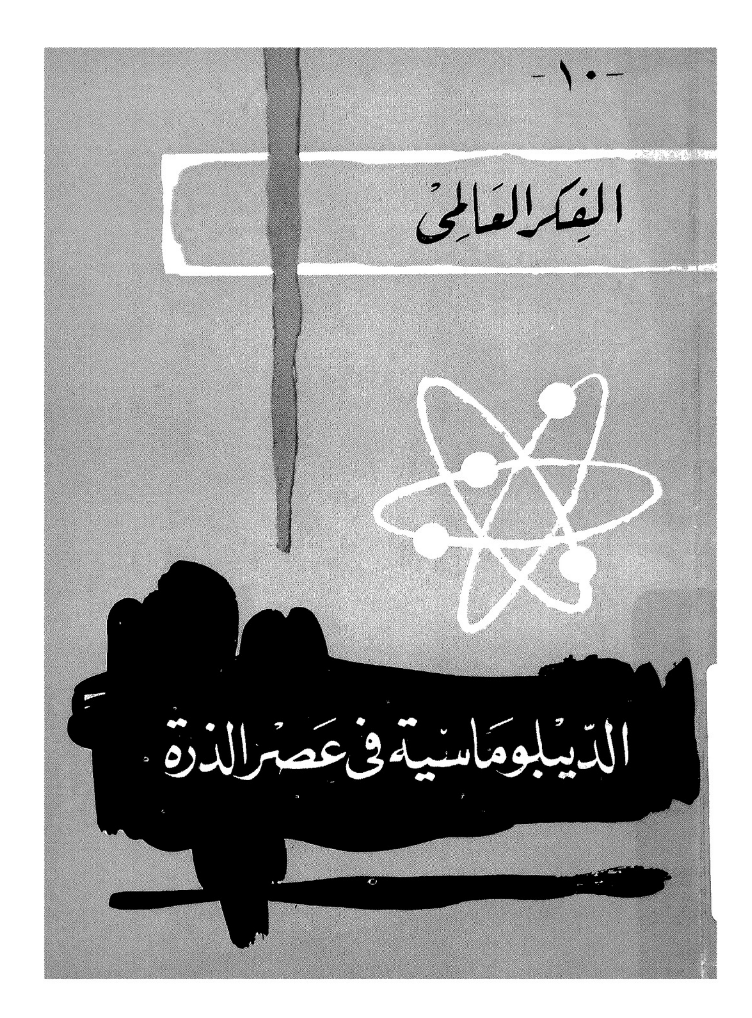


- ١٠ -
الفكر العالمي
الديبلوماسية في عصر الذرة

إهـــــــداء2005

أ/إبراهيم منصور غنيم

القاهرة

الدبلوماسية فى عصر الذرة

تأليف

ليستر بيرسون

الحائز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٥٧

ترجمة : عبد [illegible]

مراجعة : [illegible]

الفكر العالمي

سلسلة كتب شهرية

تصدرها جمعية الوعي القومي

كتاب يونيو ١٩٦٠

مقدمة

قدمنا فى هذه السلسلة كتاب «نزع السلاح» «لأنتونى ناتنج» واستطعنا أن نتبين منه أن المشكلة الكبرى التى تعترض سبيل السلام هى انعدام الثقة الدولية . ويحاول الكتاب الذى نقدمه للقراء أن يبين الأساليب الدبلوماسية ، والأسباب السياسية والنفسية ، التى أدت إلى انعدام الثقة بين الدول .

لهذا يولى المؤلف عناية خاصة للجانب النفسى من الحرب . فيتساءل كيف أن ذوى الميول التى تجنح للسلم فى حياتهم الفردية العادية ينقلبون إلى مقاتلين ، بل إلى وحوش ضارية زمن الحرب . . !! ويرى أن لب المشكلة هو معرفة السبب الذى يحدو بالناس إلى القتال ، مع أنهم لا يحبون الحرب فى حياتهم الرتيبة العادية .

وقد ألم هذا الخاطر بالمؤلف أول مرة ، حين رأى الطائرات الألمانية تقذف لندن بالقنابل أثناء الحرب العالمية الثانية . إذ كان دوى القنابل يقرع آذان المؤلف ، وشبح الموت يصير منه قاب قوسين ، وإذا به يعبث بمفتاح الراديو عن غير قصد فيستمع إلى موسيقى شجية تعزف النغمات الجميلة احتفالا بعيد الميلاد ، وتكلم المذيع بعد ذلك وقال « هنا محطة برلين » . لقد كان الألمان هم الذين يبعثون فى الأثير تلك الموسيقى التى تدعو للسلام والمحبة ، والأمن والدعة ، بينما طائراتهم تلقى قنابلها الرهيبة فى تحد صارخ لمعنى السلام والمحبة والأمن والدعة .

إننا إذا استطعنا إدراك سر هذا التناقض فى تصرفات البشر ، وخاصة فى شأن الحرب والسلام ، أمكننا إدراك جانب هام من جوانب المشكلة .

والكتاب الذى نقدمه للقراء وعنوانه « الدبلوماسية فى عصر الذرة » من تأليف ليستر بيرسون أحد رجال الدبلوماسية والسياسية فى كندا ، بل هو نجم سياسى اشتهر فى المحافل الدولية باعتباره دبلوماسياً ومندوباً لبلاده فى الأمم المتحدة ووزيراً لخارجيتها وحائزاً لجائزة نوبل للسلام عام ١٩٥٧ ، ومؤلفاً لكتب عديدة عن السياسة والديمقراطية .

ويشتمل كتاب الديلوماسية فى عصر الذرة على الخطاب الذى ألقاه فى الحفل الذى منح فيه جائزة نوبل للسلام ، كما يشتمل على محاضرات أخرى تناول فى احداها التطور الذى طرأ على الدبلوماسية فى عصر الذرة . وقد فرق فيها بين الدبلوماسية من حيث هى أداة لتنفيذ السياسة ، وبين السياسة نفسها ، وهى الخطة العامة التى يضعها المسئولون عن الشئون

الخارجية . وبين كيف أن هذا التميز لم يعد موجوداً بشكل واضح فى هذا العصر .

ومن أسباب ذلك فى رأى المؤلف أن الدبلوماسية تعرضت لنقد شديد من جانب المفكرين منذ الحرب العالمية الأولى ، حتى قال أحد الساسة البريطانيين عام ١٩١٨ « إن نظام السفراء القديم قد فشل وانحطت قيمته فى نظر أكثر الناس ، وبعد الحرب سيصبح ذلك الدبلوماسى العتيق الذى لا يحسن إلا الاختلاط برجال البلاط والطبقات الرفيعة ، طرازاً بالياً لامكان له فى العصر الحديث » .

ومن الآراء الطريفة التى يسوقها المؤلف فى كتابه أن كل دولة تسعى إلى إحراز السبق فى ميدان الأسلحة الذرية . وهى تعلم أنها لن تستخدمها ، لأن استخدامها معناه القضاء الشامل على كل صور الحياة على سطح الأرض ، وإنما تسعى الدول إلى السبق فى الميدان الذرى حتى تمنع عدوها من الاعتداء عليها . وهكذا تبذل الإنسانية الأموال والجهود وشتى التضحيات فى سبيل هذه الأسلحة التى لن تستخدم ، بل تبقى كما هى ، لمجرد إرهاب العدو ، أو قل إنها طريق لتحقيق الدفاع عن طريق الإفزاع .

ولسنا بحاجة إلى تذكير القارىء أن المؤلف من ساسة الغرب ، الذين نشأوا فى ظل التقاليد والمفاهيم الغربية . لهذا كان من الطبيعى أن يعرض مشكلة الدبلوماسية من وجهة نظر غربية . ولكننا على عهدنا فى تلك السلسلة نعرض مختلف الآراء على ما فيها من توافق أو اختلاف ، « إيماناً منا بأن الحرية هى السبيل إلى تجديد العقل ، وتنشيط الذهن ، ودعم الثقافة الحقة » .

ويبدو أن المؤلف متشائم ، بل يكاد يكون يائساً من التقاء كتلتي الشرق والغرب على حل من الحلول للمشكلات الدولية . وهو فى هذا يقول : « إن تآلف الكتلتين لن يكون حقيقة لا مفر منها إلا إذا غزا سكان أحد الكواكب الأخرى كوكبنا الأرضى . إذ ذاك سيكون التآلف والتعاون ، وسوف يصبح الجميع صيحة رجل واحد « كيف يمكن لهؤلاء القوم أن يهاجمونا على هـذا النحو » وإذ ذاك سنكون حقاً أمماً متحدة ! . .

وبعد . . . فاننا إذا تأملنا هذه المعانى ، ازددنا إيماناً بسياستنا الرشيدة ، التى تدعو إلى عدم الانحياز ، وإلى توجيه الأموال التى تنفق عبثاً على التسليح النووى إلى نواحى النهوض بالبشر ورفع مستواه .

ولعل الإيمان العميق بقضية السلام ، يؤدى إلى تحقيق التفاهم بين مختلف الدول ، بحيث لا يظل الناس فى كل مكان يقاسون ويلات الحرب الباردة والساخنة إلى أن تقوم الحرب التى يعلنها عليهم سكان كوكب آخر .

أمين شاكر

رئيس جمعية الوعى القومى

الدبلوماسية بين القديم والحديث ١

لقد اخترت موضوع (الدبلوماسية فى العصر الذرى) عنواناً لهذه المحاضرات . وربما حمل هذا العنوان النـاس على الظن بأن أحاديثى تعنى بهذه الطاقة الجديدة التى استحدثت فى هذا العصر ، وتهتم بها أكثر مما تهتم بالدبلوماسية نفسها .

ولا شك أن انطلاق الطاقة الذرية فى هذا العصر قد أثر أعمق الأثر فى السياسة الخارجية التى ترسمها الدول لنفسها ، وذلك بالتفكير فى خطط جديدة بعيدة المدى فيما يتعلق بالدفاع والاستراتيجية . وهذه ناحية واحدة من النواحى التى تأثرت بتلك الطاقة المستحدثة ، وفيما عدا ذلك فهى لم تحدث تغييراً فى مفهوم الدبلوماسية ذاتها ، فيما عدا جعل نتائج فشلها مروعة إلى أبعد حد .

وفى الماضى لم يكن للفشل الدبلوماسى هذا الخطر المدمر ، ولم تكن تحدث عنه بالضرورة تلك النتائج المروعة . والسبب الأول لذلك الفارق فى النتائج يرجع إلى التفرقة الواضحة بين رسم السياسة وبين تنفيذها . وتنفيذ السياسة المرسومة هو ما تعنيه الدبلوماسية بمعناها الدقيق المعروف ، فالدبلوماسية لا تصنع السياسة المرسومة بنفسها ، وإنما تعرضها وتفسرها وتحاول ترجمتها وتوضيحها والوصول إلى المفاوضات التى تؤكد تنفيذها .

ومهما يكن من أمر فثمة اتجاه آخذ فى الظهور هذه الأيام وهو يخلط بين السياسة والدبلوماسية ، وذلك بالجمع بين وظيفتيهما معاً . فواضعو السياسة الذين يحاولون تنفيذها بأنفسهم يزداد عددهم تدريجياً فى السنوات الأخيرة . وهذا مما يجعل لفشل مثل هذه الدبلوماسية نتائج جد خطيرة ، ذلك أن مثل هذا الحال سرعان ما يؤدى إلى الحرب ، والحرب فى العصر الذرى معناها محو الحياة من على سطح الأرض .

وقد ساعد على اتجاه الدبلوماسية على هذا النحو أمران :

أولهما : السرعة المذهلة فى وسائل المواصلات .

وثانيهما : تغيير نظام التكوين السياسى لكثير من الجماعات فى أنحاء متعددة من العالم بعد الحرب .

وقد كان للتطور العلمى والفنى المذهل الشامل الذى أدى إلى سرعة المواصلات أثره البعيد المدى فى أساليب الدبلوماسية ، فقد تناولها بالتغيير بحيث امتد هذا التغيير إلى أسسها . فاندفعت بعنف نحو السرعة ، وتغيرت فنونها تبعاً لذلك . فقد كان الفن الدبلوماسى فى العصور المستقرة الهادئة البطيئة التطور يعرض لأنواع من التوتر أقل حدة فى الغالب ، أو تبدو أقل حدة مما هى الآن ، لأن طابع الحياة كان الهدوء ولم يكن السرعة .

والحركة لاتعنى التقدم على الدوام ، فقد لاتؤدى السرعة إلا إلى الاصطدام . والحركة لا تهىء عادة لهذا الاصطدام أسباب التهدئة اللازمة . ولعل هذا يفسر لنا بعض النتائج التى تمخضت عنها أساليب العنف فى الدبلوماسية الحديثة .

وكذلك استطاعت المواصلات الحديثة أن تقرب الشعوب بعضها من بعض . والتقارب ليس من الضرورى أن يؤدى دائماً إلى السلام .

ولكن مما لاشك فيه أن التقارب بين الجماعات الإنسانية والتغلب على المسافات أدى إلى إحداث تغير ملحوظ فى ممارسة الدبلوماسية فى العصر الحديث .

ويبدو هذا التغير بشكل واضح فى أنه قد أصبح لا مفر للدبلوماسى من أن يتلقى التعليمات عن طريق البرقيات والرسائل اللاسلكية ، وهكذا اختفى ما كان له من استقلال نسبى فيما مضى ، فضعف بذلك ما كان له من قوة التأثير فى رسم السياسة ، ومن حرية فى اختيار الوسائل التى كان يرى أنها مناسبة لهذا الغرض ، وقد خلق له مثل هذا الوضع مشاكل جديدة فيما يتعلق بالزمان والمكان . وصار من الصعب عليه أن يتلقى التعليمات وأن يدرسها ويقدم التقارير عنها فى ساعات معدودات . بل الأسوأ من ذلك أن تفاجئه الصحف بتلك التعليمات قبل أن تصل إليه فعلا ويطالع فيها ما قام به وما لم يقم بأدائه من الأعمال ، وذلك بعد ساعة أو نحو ساعة من وصول تقريره .

أما عن اللون الآخر من التطور الذى ذكرته آنفاً فلا يقل عن هذ أثراً إن لم يكن أبعد منه مدى ، وأعنى به تغير شكل المجتمع السياسى فى هذا القرن . فنى أكثر من ثلث بلاد العالم تطور نظام الحكم من نظام أوتوقراطى عتيق إلى نظام استبدادى شيوعى . ونوع الدبلوماسية التى يمارسها ممثلو هذه الحكومات لا يختلف فى جوهره عن نوع الدبلوماسية التى كان يمارسها الحكام المستبدون فى العصور الماضية . فليس لمثل ذلك الممثل إلا حرية محدودة ، بل قد لا يتوفر له أى لون من الحرية على الإطلاق ، فلا حرية فى العمل ولا فى التصرف ، وإذا قدر له أن يخسر قضيته فقد يفقد عنقه من أجل ذلك .

ومهما يكن من أمر فان الوسائل التى يطرقها ممثل دولة شيوعية والأساليب التى يتخذها تتمثل فيها طبيعة الطبقة العاملة الثائرة فى هذا القرن . فأمثال هؤلاء الدبلوماسيين يتسمون بالغلظة والخشونة فى اللفظ والعناد ، وهو الأمر الذى يحول بينهم وبين فهم الوجه الآخر لمسألة من المسائل ، كما يتسمون بالشك والتحفظ ، وان كان هذا كله يتغير فى العلاقات الاجتماعية الرسمية .

وأساليبهم السياسية غير مرنة ، لأن السياسة ترسم فى الجهة التى تتركز فيها السلطات ، ويمثلها أفراد قلائل ، وأحياناً يمثلها فرد واحد كما هو الحال فى موسكو .

وممثل دبلوماسى من هذا الطراز لا يستطيع تغيير حرف واحد من نصوص التعليمات ، بل لا يستطيع مجرد مناقشتها ما دامت ترسل إليه من مركز السلطة ، هذا مالم يكن هو نفسه ممن يصدرون التعليمات ويوجهون دفة السياسة . وفى اجتماعات الأمم المتحدة نجد أنهم لا يستطيعون تغيير علامة ترقيم فى نص من نصوص القرارات دون الرجوع إلى حكوماتهم .

وثمة وجه آخر من وجوه التغيير أصاب المجتمعات السياسية فى هذا الزمان ، ونعنى بذلك سيادة الديموقراطية ، وهذا بدوره جعل الدبلوماسية تختلف عما كانت عليه . وبسبب شيوع هذا اللون من ألوان الحكم صار على السياسة الخارجية والمفاوضات الدبلوماسية أن تتفق مع الرغبات الشعبية . وأصبح الناخبون يفرضون إرادتهم ، والناخبون هم جمهرة الشعب . وبات كل من يقرأ عناوين الصحف أو ملخص الأنباء الأسبوعية خبيراً فى مسائل السياسة متمرساً بشئون الدبلوماسية . ولست أدرى هل من حسن الحظ أم من سوئه ألا تكون هذه المسائل من العلوم

المحددة ، كالنظريات التى تدرس طبيعة الذرة ، أو الفنون التى تعلم إنشاء الكبارى أو لعب الشطرنج .

والسير هارولد نيكلسون ، ذلك الرجل الذى وهب الذكاء والحكمة نجده فى كتابته عن الدبلوماسية يعبر عن هذه الحقيقة فيقول :

« إن الفن الدبلوماسى مثل فن الرسم بالألوان المائية ، كلاهما يعانى من قدرته على اجتذاب الهواة » .

كما أن اللورد سترانج الذى كان وكيلا سابقاً لوزارة الخارجية البريطانية قد عبر عن نفس الشعور على نحو أكثر جدية بقوله :

« فى العالم الذى يعيش جميع الناس فيه ليقاسوا من ويلات الحرب ويفزعون من شبحها نجد أن الدبلوماسية هى الشغل الشاغل لكل إنسان » .

فالسياسة الخارجية فى عالمنا اليوم أصبحت تحت رحمة الرأى العام خاضعة لأوهامه ، وهذا الرأى العام من ناحية أخرى ، قد بات هدفاً لمؤثرات لا نهاية لها تعمل على تشكيله وتكوينه ، وتلك المؤثرات تؤثر فيه بواسطة وسائل الاتصال المختلفة فى العصر الحديث ، تلك الوسائل التى تثقفه ، ومع ذلك تثير فيه التخبط والاضطراب . وأحياناً تروج فكرة عند عامة الناس لمصلحة فئة معينة من ذوى المصالح ، أو لنفع أقلية من أصحاب مهن معينة ، وقد تخدع الحكومات التى تتصف بالجبن بأصوات هذه الطوائف وتحسبها أصوات عامة الشعب . ومهما يكن الأمر فان تأثير ذلك كله على الدبلوماسية ظاهر واضح فى جميع هذه الحالات ، ذلك أنها باتت تعانى من ضغط العامة وأمزجتهم ، وعلى ذلك فقدت تقاليدها

الأوستقراطية . فالمبعوثون الآن إما موظفون عرفوا بالمثابرة على العمل ، ويحاولون أن يعيشوا على ما يتقاضون من مرتبات ، أو هم سياسيون من ذوى النفوذ والثراء ممن يمعنون فى شكوكهم ، أو قل يتظاهرون بذلك ، ويهتمون بالنياشين المدلاة والسراويل ذات الشرائط .

ولعل ذلك التطور الذى انتهت إليه الدبلوماسية على نحو ما أشرت إليه ، وأعنى به الخلط بينها وبين السياسة ، هو أهم السمات الجديدة التى اكتسبتها . وكان ذلك الخلط نتيجة لا سبيل إلى الخلاص منها ما دام وزير خارجية بلد من البلاد يستطيع أن يطير بسهولة إلى عاصمة أخرى تبعد عن بلده آلاف الأميال ، وذلك كيما يجرى محادثات مباشرة مع فريق آخر من الساسة ، فهو يستطيع السفر فى وقت أقل من الوقت الذى كان يستغرقه السفير فى القرن الماضى للاتصال بوزارة الخارجية .

وهكذا استطاع الذين يرسمون السياسة أن يستمرئوا ممارسة الدبلوماسية وتنفيذ السياسة التى يعدونها بأنفسهم ما دامت الاتصالات الثنائية يسيرة ، وما دامت المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها محادثات متعددة الأطراف يمكن أن تتم فى سهولة ويسر ، ومن حولها أجهزة الدعاية على اختلافها .

وهكذا اختلطت الدبلوماسية بالسياسة ، دون أن تفيد الدبلوماسية أو تفيد السياسة من هذا الخلط .

وقد عجلت الحرب العالمية الأولى باحلال المؤتمرات السياسية محل الدبلوماسية بعد أن مهد التقدم العلمى والتطور السياسى لذلك . ومنذ الحرب الأولى شاعت لدى الناس فكرة ، ما لبثت أن انتشرت انتشاراً واسعاً ، وهذه الفكرة تتلخص فى أن الدبلوماسية من حيث هى مهنة ذات أسرار قد أدت إلى اندلاع الحرب ووقوع المأساة .

ونجد أن جوردون كريج فى مقالة له بمجلة « سياسة العالم » ظهرت فى يناير عام ١٩٥٢ بعنوان « محترف الدبلوماسية ومشاكله » يقتبس فيها قولا لأحد أعضاء مجلس العموم البريطانى فى مارس من عام ١٩١٨ جاء فيه « إن نظام السفراء القديم قد فشل وانحطت قيمته فى نظر أغلب الناس وبعد الحرب سيصبح الدبلوماسى العتيق الذى لا يحسن إلا الاختلاط بالبلاط والطبقات الرفيعة ، طرازاً بالياً فاشلا » .

كانت تلك هى الفكرة السائدة . وقد استجاب الساسة لتلك الفكرة على الفور ، ووافقوا على صحتها . وهكذا بدأ عصر دبلوماسية الوزراء عن طريق عقد مؤتمرات ، وكان أكثر المتحمسين لهذه الطريقة فى ذلك الوقت هو لويد جورج الذى رأى أن الدبلوماسيين قد خلقوا ليضعوا مهاميز الخيل فى أقدامهم وليضيعوا الوقت سدى، ولا يجب أن يسمح لهم بتمثيل البلاد الديموقراطية . فمثل هذه المناصب ـ كما يرى هو ـ يجب أن تترك لمن انتخبوا ممثلين للشعب . . . والدبلوماسية السياسية قد تكون نافعة فى بعض الأحيان ، بل تكون ضرورية لأنها تجعل كلا من الفريقين المتفاوضين يلتقى بالآخر وجهاً لوجه ، وتتيح لهما فرصة التعارف . وينتج عن مثل هذا التعارف أطيب النتائج . فالصداقة كالعداء يمكن أن تنجم عن اللقاء الشخصى . ويمكن أن تمهد الطريق للتفاهم وذلك باستبعاد العقبات التى تحول دونه .

ولكن الدبلوماسية الشخصية والسياسية مع ذلك لها مساوئها بل قل مخاطرها . فاذا ما فشلت حكومتان فى التوصل إلى اتفاق بالوسائل الدبلوماسية الرسمية ، فانه يمكنهما الاستمرار فى المحاولة ، وقد يفشلان فى هذه المحاولة ، ولكن دون أن تنتابهما ثورة غضب . وليس الأمر

كذلك إذا ما اجتمع وزراء الخارجية أو رؤساء الحكومات إذ يتبعهم مراسلو الصحافة والاذاعة والتليفزيون ويكون فى صحبتهم خبراء ، ومستشارون ، ومستشارون للمستشارين ، إذ ذاك يكون الفشل مروعاً والمصاب فادحاً .

وبالإضافة إلى ذلك فثمة خطر آخر هو أنه إذا تعذر الوصول إلى اتفاق على مسألة يهتم بها الجمهور وتتركز فيها آماله ، فان ذلك يعتبر دليلا قاطعاً على أن مثل هذا الاتفاق لن يتم أبداً . وهذا ما ينتج عنه فى أحسن الظروف نتائج سياسية سيئة للغاية ، مما يؤدى إلى سياسة إنكار الفشل أو محاولة نسبته إلى الطرف الآخر .

والدول الشيوعية لها قدرة لا تبارى فى هذا الأسلوب . فالحق أن مشاركتها فى المؤتمرات الدولية تكون فى الغالب من أجل الدعاية وحدها ، وهى تهيىء وتعد عدتها لهذا الغرض منذ وقت طويل قبل أن يبدأ المؤتمر عمله ، وتستمر حملتها فى اتهام الآخرين بأنهم السبب فى فشله وقتاً طويلا بعد أن ينتهى المؤتمر .

ومهما تكن المساوىء فلا شك أن سهولة المواصلات وسرعتها ، وضغط الرأى العام ، ومحاولة الكسب الشخصى عن طريق المقابلات للتفاوض ، قد جعلت من الشائع أن يقوم واضعو السياسية بالمهام الدبلوماسية بأنفسهم .

وهذا هو ما صوره لورد سترانج بقوله . . « ليس غريباً فى يومنا هذا أن تجد وزيراً وقد أغراه القفز داخل إحدى الطائرات على السفر وليس لديه غير فكرة عامة عن سياسته ، دون تحديد دقيق لها ، فيذهب ليتحدث حول الموائد مع أعضاء الطرف الآخر على

أمل أن التفاهم المشترك فى هذه المقابلة قد يعود بما ينفع . فالاتجاه الآن يميل إلى الأخذ بسياسة التفاوض داخل المؤتمرات وذلك بدلا من رسم خطة سياسية » .

ولم يكن الحال كذلك من قبل . إذ كان رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية يبقون فى بلادهم لا يبرحونها ، اللهم إلا فى حالات الضرورة القصوى . بل إنهم قد يبقون حتى فى مثل هذه الظروف . وربما كان سبب ذلك أن الرحيل كان عسيراً شاقاً وكان يستغرق وقتاً طويلا ، وربما كان السبب هو اتباعهم مبدأ « فيليب دى كومينز » الذى عاش منذ عدة قرون وقال « إذا أراد أميران عظيمان أن يحتفظا بعلاقتهما الطيبة فعليهما ألا يلتقيا أبداً وجهاً لوجه، وإنما عليهما أن يتصلا بوساطة سفراء تتوفر فيهم الطيبة والحكمة » .

وقبيل القرن العشرين كان الوزراء ينفقون الوقت والجهد فى رسم السياسة ، وذلك باستشارة من لديهم من خبراء، مع مراعاة موافقة البرلمان أو الكونجرس أو الجمعية التشريعية — أيا كانت — ولكنهم لم يكونوا يهتمون كثيراً بارضاء الشعب ، كما أنهم لم يكونوا يهتمون باجراء استفتاءات كتلك التى يجريها معهد جلوب ، وإنما كان السفراء ينفذون سياسة الوزراء بعناية وتحمس ، وكانوا بأساليبهم تلك يؤثرون بدورهم فى سياسة الوزراء ، كما سبقت الإشارة إلى هذه الحقيقة .

وقد تقدمت الوسائل الحديثة البراقة فى عام ١٩٥٩ ،حينما لعب راسمو السياسة دوراً حاسماً مباشراً فى أعمال المفاوضات الدبلوماسية ، وذلك سواء فى المؤتمرات الدولية الهامة أو بالسفر عن طريق الجو لزيارة أعضاء الطرف الآخر . وأكثر من ذلك فان هذا اللون من النشاط يمارس

والأضواء مسلطة عليه ، ووسائل الدعاية متجهة إليه بحيث تنقل كل تفاصيل المناقشات والمفاوضات لتظهر فى نشرة الساعة الخامسة ، وتوضح معانيها وتفسر بواسطة المعقبين على أنباء الإذاعة والتليفزيون، وذلك بعد ساعة واحدة أو نحو ساعة من عقد الاجتماع .

وتأثير الدعاية — كما سأحاول أن أبينه فيما بعد — يهيء الأذهان للتمسك بفكرة معينة ، وأحياناً يؤدى إلى فشل المفاوضات الدبلوماسية وعدم الوصول إلى نتائج مرضية . هذا بالإضافة إلى ما لهذه الدعاية من تأثير هام فعال على إجراءات المفاوضات وعلى موقف الدبلوماسى . فالحق أن عمل الدبلوماسى قد أصبح يتضمن فى الغالب أن يكون مسئولا عما يثار من مشاكل وعن انتهاز الفرص للدعاية حول الأمور التى تتمخض عنها أعمال الوزراء الدبلوماسية .

وبينما يتناقش واضعو السياسة ويخطبون، نجد السفراء قد انتحوا جانباً أو جلسوا وراء رؤسائهم من الساسة ، وربما كان عليهم أن يبلغوا الصحف والإذاعة عما يدور فى الاجتماع ، وربما كان عليهم كذلك أن يرقبوا نشاط العلاقات العامة للمؤتمر ، كما يكون عليهم فى اليوم التالى أن يمعنوا النظر فى الصحف ويتحروا ما ينشر فيها ، وخاصة فيما يتعلق بالاجتماعات السرية . وصار على الدبلوماسى فى عصرنا هذا ، عصر الديموقراطية ، أن يكون على صلة وثيقة بمشاهير الكتاب والمعلقين على الأنباء ممن لهم قراء يعدون بالملايين ، وذلك لكى يستطيع أن يبين للرأى العام ما هو صواب حقاً وما هو خطأ حقاً . . . وما لم يكتب هذا الكاتب ، وما لم يعلق ذاك المعلق فلا قيمة لما يقال .

وفى الحق أن مسألة الصحافة والعلاقات العامة تعتبر من الأمور الهامة

التى يجب أن يهتم بها رجل الدبلوماسية، ولكنه حتى فى هذا النطاق مغلول اليدين ، إذ غالباً مايصحب ملحق صحفى وزير الخارجية يكون فى العادة كثير الألفة بالوزير ، وهو الذى يعلق ويذيع الأنباء بعد فض الاجتماع . وقد صار هذا الملحق جزءاً هاماً من النظام الدبلوماسى . وترجع خطورته إلى مدى تأثيره على الرأى العام فى المشاكل الدبلوماسية ، فهو يروج بضاعته عند ملايين الزبائن . . . أعنى الناخبين .

والمسئول عادة عن هذا الترويج شخص متمرس بالصحافة، وقد يكون مراسل صحيفة سابق ممن اعتادوا العمل أمام آلات التصوير ومكبرات الصوت ، ويمكن لكثير ممن يصطادون فى الماء العكر أن يتصلوا به ويؤثروا عليه ويحملوه على الحديث فى أدق الأمور الشخصية والسياسية .. مثل هذا الرجل يقوم بوظيفة دبلوماسية فى الواقع إذا مافطنا إلى ما انتهت إليه الدبلوماسية فى هذا العصر .

والحق أن القيام بادارة العلاقات العامة ، بل والعمل الصحفى لم يكونا فيما مضى الشغل الشاغل للرجل الدبلوماسى الناجح . فقد كان أبناء الطبقة الارستقراطية وحملة الألقاب هم وحدهم الذين يستطيعون التأثير على الملوك ويتمكنون من مخادعتهم بأسلوب ناعم مهذب . ومع ذلك فلم يكن لأحد أن يطالع مثل هذه الأنباء فى الصباح التالى ولا حتى فى العام التالى . أما اليوم فقد بات على الرجل الدبلوماسى أن يؤثر لا فى حاكم البلد وحده ، وإنما عليه كذلك أن يمتد تأثيره إلى غرس الأفكار فى الصحافة ونقابات التجار والأحزاب المعارضة ، وعليه أن يغرسها كذلك فى عقول كتاب الصحف والمعقبين على الأنباء فى الإذاعة والتليفزيون والأحزاب النسائية التى لها أصوات فى الانتخابات .

وعلى الرجل الدبلوماسي الحديث أن يحسن المرونة والتلاؤم مع الظروف والأحوال ، بعد أن صار عليه أن يؤدى أعمالا لم يكن يتصور أن يقوم بها فى يوم من الأيام ولم تكن تخطر له على بال .

ولا شك أن رجال الدبلوماسية فى الماضى من طراز لورد ستراتفورد وكليف أوتاليران أوجون كوينسى آرامز ، كانوا يضطربون ويذعرون إذا ما طلب إليهم أن يقذفوا الكرة فى مباراة من المباريات الرياضية ، أو إذا ما طلب إليهم أن يلقوا خطاباً فى أحد الأندية حيث الناس ينادونهم بأسمائهم الأولى مجردة . ولكن مثل هذه الألوان من النشاط باتت من الأمور العادية التى يقوم بها السفير . هذا بينما نجد أن لورد ليونز ظل مدى خمس سنوات فى وشنطن سفيراً لبريطانيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، دون أن يلقى حديثاً واحداً أو يتناول شراباً فى حفل . وقد قلت إن مثل هذه الأمور صارت جزءاً هاماً من عمل السفير ، بل هى من الواجبات التى باتت محببة إلى نفسه .

نعم . . . فبالرغم من أن الإجراءات قد تغيرت تغيراً عنيفاً عما كانت عليه ، فان الرجل المشتغل بالدبلوماسية المتفهم لها كان على الدوام رجل دعاية ، أو قل كان دائماً عاملا على نشر الآراء والأفكار . فمنذ قرون عديدة مضت ، كما يذكر السردار بانيكار ، وهو رجل هندى دبلوماسى بارز نجد « سكرى كرشنا » المبعوث الهندوسى يصف عمله فى البلاط الأجنبى على النحو التالى :

« سوف أذهب إلى بلاط الملك « دكورافا » ، وسوف أعرض قضيتك بأفضل الأساليب وسأحاول حملهم على قبول مطالبك ، فاذا فشلت جهودى وأصبح لا مفر لنا من الحرب فسوف نظهر للعالم أن الصواب

حليفنا وأنهم هم المخطئون، وذلك حتى لا يسيء العالم الحكم علينا » ومعنى ذلك أن بعثته لم تكن قاصرة على المفاوضات وإنما تناولت كذلك الدعاية والعلاقات العامة . وهكذا ظل العمل الدبلوماسى يسير على هذا النحو دائماً منذ سكرى كرشتا ثم ديموستين إلى الكاردينال ريشيلو حتى عهد المستشار الصحفى والملحق الثقافى اللذين نجدهما فى كل سفارة عام ١٩٥٩ .

ومهما يكن من أمر فان أساليب الدعاية والعلاقات العامة فى هذه الأيام صارت أكثر جدوى مما كانت عليه فى الماضى ، وصار الجمهور أكثر عدداً . . فهو الشعب بأسره .

ومن ضروب الدعاية التى تجرى حالياً ذلك النشاط الذى يهدف إلى نشر خير ألوان ثقافة بلدك فى البلاد الأخرى ، فعليك أن تعد التربة التى تنبت فيها أزهار حسن النية ، والتفاهم السياسى ، والمصالح الاقتصادية . ولهذا فان عليك أن تصل إلى الجماهير ، وهذا ما يستطاع القيام به فى المجتمعات الحرة بمخاطبتها مباشرة ، وذلك ما يتطلب الحكمة . كما أنه من الصعب محاولة القيام بذلك فى الدول الواقعة خلف الستار الحديدى، لأن هذا قد يسيء إلى العلاقات الدبلوماسية بتلك الدول .

وقد حدثنا السر دار بانيكار عن الدعاية الثقافية ومحاولات الدبلوماسية لكسب رأى الجماهير . وقد استغلت الحكومات الشيوعية هذه الدعاية لصالحها بمهارة وحذق وهى تتعمد توجيه الدعاية إلى البلاد الأخرى والتأثير فى الطبقات العاملة .

وفى الأيام الحالية للدبلوماسية كانت العلاقات الدولية إنما تقوم بين الحكومات ، بينما تقوم هذه العلاقات الآن بين الشعوب مباشرة . ومن ضمن الهيئات التى تدخل فى دائرة العلاقات الدولية منظمات ديموقراطية

مثل الجمعيات النسائية وجماعات الأدباء التقدميين وأنصار السلام . ولا يقتصر مثل هذا النشاط على المعسكر السوفيتي بل نجد (إذاعة صوت أمريكا) تحاول أن تخاطب الشعوب مباشرة فى روسيا والصين وفى أقطار أخرى لتحبب إليهم أسلوب الحياة الأمريكية . . . وتجب الإشارة إلى أن القيام بمثل هذا اللون من النشاط يلقى مصاعب جمة ولا يعتبر مجدياً فى الظروف الراهنة .

ويستمر السردار بانيكار فى قوله (إن المنظمات الثقافية تعلى شأن المنظمات الخاصة . أما عن مدى شيوع هذا اللون من الدبلوماسية فى الحياة الدولية فانه يمكن الاهتداء إليه إذا علمنا أن وجود ملحق صحفى ووجود قسم للإعلام قد صارا من الأمور الأساسية فى جهاز السفارة الحديثة . وفى بعض السفارات يوجد موظفون يحملون ذلك اللقب العجيب المسمى « ملحق صحفى » وهذه المحاولة لترويج الثقافة فى بلاد أجنبية قد يقصد بها الرد على الدعاية التى تقوم بها بعض الدول للدعوة لمذاهب معينة . ولكنى فى حدود معرفتى أستطيع أن أقرر أن هذا اللون من العلاقات الدولية ليس له تأثير جوهرى فعال فى زيادة التفاهم بين الدول ، وذلك على الرغم من زيادة الأعباء المالية التى تتحملها السفارات بسببه) .

ولنا أن نتساءل : أين ذهبت هذه التطورات الجديدة وتلك الوظائف التى باتت تؤدى بأسلوب مستحدث بذلك الدبلوماسى المدرب الخبير ؟ هل صار الدبلوماسى هو الرجل الأول الذى يقيم حفلات الكوكتيل ويقابل الطائرات القادمة ويستضيف أعضاء المجالس التشريعية الذين زاد شغفهم بالمسائل الدبلوماسية فى هذه الأيام ، فصاروا يرحلون ويمثلون بلادهم ويشرحون ويفسرون الأمور ؟

لا . لم يصبح هكذا فما زال للرجل الدبلوماسى عمله الهام الذى تكتنفه المسئوليات ، وإننى بما لى من خبرة خاصة بحكم عملى السابق كسفير وكوزير للخارجية أستطيع أن أقرر مدى ما أفدته من خبرة وإخلاص رجال تلك المجالس التشريعية .

ولا شك أن للدبلوماسى وظيفته التقليدية فى ملاحظة الأمور وكتابة التقارير عنها إلى بلاده . وهـذه الوظيفة لم يفقدها ، وهى تحتاج إلى معرفة ما يجرى من الأمور ، ونقل هذا كله إلى حـكومته مع تنبيهها إلى مايجب عليها أن تفعله إزاء البلد الذى يوجد فيه . بل إنه حتى فى هذا المجال يجد منافسين . وذلك بما يبعث به مراسلو الصحف من الأجانب من تقارير فيها من غزارة المادة وبعد النظر والفائدة ما يجعلها لا تقل أهمية عن التقارير التى يكتبها الدبلوماسى نفسه . بل إننا لنجد أحياناً رسائل صحفية تستند إلى معرفة أوسع وخبرة أكثر بشئون البلد وسكانها .

والدبلوماسى المحترف ما زالت له وظائف أخرى ربما كانت أكثر أهمية مما ذكرت ، فقد يجد نفسه فجأة وقد تأزمت من حوله المحادثات التى يجريها دون أن تكون لديه أية تعليمات ، أو تكون التعليمات التى لديه مهوشة مضطربة . وليس معنى سهولة المواصلات التى سبق الحديث عنها أنها أدت إلى سرعة اتخاذ الساسة فى بلد ما للقرارات السياسية ، وكذلك لا تعنى سهولة المواصلات تسهيل وسائل الاتصال وتيسير الأمور التى يعرضها ، كما أنها لم تؤد إلى توضيح أسلوب عرضها .

وعلى ذلك فان الرجل الدبلوماسى ما زال حتى اليوم يتخذ قرارات معينة بنفسه فى بعض الأحيان ، ويتحمل مسئولية ما يفعل ، آملا أن تؤيده

حكومته فى الموقف الذى اتخذه . وفى أحيان أخرى يترك دون تعليمات ، وهو على بعد خمسة آلاف ميل من بلده ، بينما تدور المناقشات بين أعضاء حكومة بلده حول ما يجب أن يتخذ من قرارات .

فاذا كان فى موقف أكثر توفيقاً من هذا الموقف وكانت التعليمات الواجبة الاتباع بين يديه ، فانه يستطيع إلحاق الأذى ببلده إذا حاول تنفيذها فى غير موضعها ، بينما يكون ذا عون كبير لبلده إذا التمس تطبيق التعليمات بحنكة ومهارة .

وهو يستطيع أن يؤدى خدمات لبلاده إذا ما استطاع أن يكسب لها أصدقاء من بين مواطنى الدولة التى يمثل دولته فيها ، وهو يستطيع أن يؤدى لها خدمات أخرى إذا ما قام بشرح سياستها بالأسلوب المناسب . وقد رأينا كيف أن العصر الحاضر يستلزم وجوب الاتصال بجمهور أكثر عدداً من الملوك وحاشياتهم ، وكيف أن عمله يستلزم التأثير على ذلك الجمهور الغفير .

بل أكثر من ذلك . . فقد يكون من بين الجمهور الذى يتصل به من يكون معارضاً للحكومة الحاضرة ، وعليه فى مثل هذه الظروف أن يظهر أبرع ألوان الفن الدبلوماسى . بل عليه أن يكون أكثر حيطة من الدبلوماسيين القدامى الذين كانوا يتدخلون فى الشئون الداخلية للبلاد التى يمثلون بلادهم فيها ، فقد فعلوا ذلك على نحو أكثر جرأة مما يفعله ممثل أية حكومة شيوعية فى هذا العصر . وفى القرنين السادس عشر والسابع عشر نجد أن الدبلوماسيين اعتبروا التدخل فى الشئون الداخلية للبلد أمراً ضرورياً وواجباً من واجباتهم المعترف بها ، فكانوا فى سبيل حماية مصالح بلادهم والدفاع عنها ونفعها ينضمون إلى أحزاب المعارضة إذا كانت

الحكومة القائمة لاتقف من المصالح هذه موقفاً ودياً . وعلى ذلك كانت الحكومات فى انجلترا فى القرن السابع عشر تتوجس خيفة من الممثلين الدبلوماسيين ، وبلغ الشك فى أمرهم إلى حد أن صدر قانون عام ١٦٥٣ فى انجلترا يقضى بحرمان أى عضو من أعضاء مجلس العموم من عضوية المجلس إذا ثبت اتصاله بأحد رجال السلك الدبلوماسى الأجانب .

فلا عجب إذا كانت حركاتهم واتصالاتهم مقيدة كما هو الحال الآن فى روسيا الشيوعية أو الصين .

ولم تصبح للمهنة الدبلوماسية مزاياها ، ولم تخلع عليها التشاريف إلا بعد مؤتمر فينا الذى عقد فى عام ١٨١٥. ومنذ ذلك التاريخ حتى قيام الحرب العالمية الأولى كان العصر التقليدى للدبلوماسية ، وكانت فى الحق دبلوماسية إنشائية فى جملتها ، وقد مارسها فى أغلب الأحيان رجال تتعارض أساليبهم بل ربما تعارضت أهدافهم أيضاً مع الأساليب والأهداف التى تتخذها الدبلوماسية الحديثة .

ويمكن إضافة شىء جديد كذلك إلى جانب الأساليب السيئة للدبلوماسيين فى هذا العصر ، ذلك أننا نجد من بين المبعوثين فى هذا الزمان، الذى تعقد فيه المجتمع الدولى،كثيرين ممن لا يحترفون الدبلوماسية ولا يتصفون بالصفات التى تؤهلهم للعمل الدبلوماسى، ولم يكن ليعترف لأعمالهم بأية صفة رسمية . ومع ذلك فان تأثيرهم على مكانة بلادهم ومركزها فى الخارج لا يمكن انكاره .

إنهم طراز جديد من الرجال فى الحياة الدولية يمضون راحلين حول العالم يخدمون الهيئات والحكومات التى ينتمون إليها كما يخدمون الناس عامة خلال عملهم فى الأمم المتحدة ، أو فى الوكالات الدولية الأخرى .

هؤلاء هم الخبراء فى مختلف النواحى ممن لهم نشاط فى مجال الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية. وهؤلاء لهم أهميتهم كنمط جديد فى حقل الدبلوماسية . وخبير أمريكى فى بلد كأفغانستان له خبرته فى علم التربة تستطيع عن طريق عمله هناك أن يؤثر فى الرأى العام فى افغانستان . وقد يكون تأثيره حسناً بحيث يفوق فى نتائجه ما تقوم به حكومة الولايات المتحدة نفسها ، وقد يكون تأثيره سيئاً بحيث يسىء إلى الولايات المتحدة إلى حد لا يبلغه السفير الروسى .

والسفير فى الرياض أو فى طهران له دخل كبير فى أعمال شركات البترول ، بحيث يعتبر ذلك جزءاً من عمله ، وهو فى حيرة لتحديد ما يدخل تماما فى نطاق واجباته ازاء هذه الظروف .

وقد صار من وظائف الدبلوماسية الحديثة أن تنسق بين هذه الأمور المتفرقة بحيث تخضع للسياسة التى تعود على بلد السفير بالنفع ، وهذا واجبه ، سواء أكان الدبلوماسى يعمل مع السلطات المركزية للسياسة الخارجية فى بلده أو فى سفارة من السفارات فى دولة أخرى .

ومع ذلك ... وبالرغم من كل شىء فما زال للوظيفة الدبلوماسية سحرها ومزاياها وترفعها إلى حد ما ، ولا أدرى سبباً لذلك .. ربما كان مرجع ذلك إلى طراز معين من الروايات الخيالية ، وربما نتج هذا عن ظهور طبعات خاصة من مذكرات هذا الكونت أو ذاك الدوق عن مؤتمر برلين أو عن مؤتمر فينا ، تلك المؤتمرات التى تصف العمل الدبلوماسى فى الأيام الجميلة التى خلت ، وربما أحيت هذه الصور تلك الاعلانات التى ترسم الدبلوماسى فى صورة « الممثل فوق العادة » الذى يرتدى القميص الأبيض المنشى وعليه الشريط الأحمر العريض ، بينما هو يحتسى

البراندى المعتق، وقد لاح وجهه الأرستقراطى السمات ، الذى تنم تقاطيعه عن رفيع المزايا وعراقة الأصل .

وبالطبع كل هذا ولى الآن وذهب . . لكن تلك الأسطورة القديمة تتخذ من بعض المظاهر التى لا زالت موجودة مادة تحيى الصورة القديمة، وهذه المظاهر تتمثل فى حصانات ومزايا الدبلوماسيين التى تبيح للسكرتير الثالث أن يوقف سيارته فى أى مكان دون دفع قيمة المخالفة كما تتيح له استيراد المشروبات بلا ضرائب فيقيم الحفلات ، والحصول على الأسرار من بعض الجواسيس وهؤلاء يتقمصون الآن مع الأسف ، شخصيات الكاتبات على الآلة الكاتبة فى مكاتب الميزانية أو الكتبة الذين يعملون فى وكالات تنسيق السفر إلى الكواكب .

إن الزمن قد تغير والأساليب قد تطورت ، غير أن الصفات الطيبة التى يتميز بها الدبلوماسى بقيت كما هى دون أن يعتريها تبدل أو تطور . أما عما يجب أن يتصف به الدبلوماسى فانه مشتق من طبيعة عمله ، إذ يجب أن تتوفر فيه الصفات الحميدة التى يستلزمها عمل الموظف الرسمى بالإضافة إلى الصفات الأخرى الخاصة والتى تعتبر ضرورية لشخص يقوم بتمثيل بلاده فى الخارج ، وهى أمور تتصل بقلبه وعقله على السواء .

وعلى كل حال فالنجاح سواء فى مجال السياسة أو فى نطاق الأعمال التجارية ، أو فى مهنة من المهن ليس معناه وجود هذه الصفات بصفة مؤكدة .

فالدبلوماسية هى مهنة قائمة بذاتها ، ومن يريد آن يوفق فيها يلزم له المران والخبرة كما تلزم له اللياقة . ومن الضرورى للدبلوماسى الناجح أن تتوفر له معرفة طبائع الشعب الذى يعيش فيه ، كما يجب أن يلم

بثقافته وعاداته ولغته ومشاكله وآماله ومعتقداته . والبلاد الديموقراطية تتجاهل أهمية هذه الأمور وتعانى الكثير من وراء ذلك التجاهل ، وقد تعهد حكومات تلك البلاد بهذه المهام إلى أشخاص لا شأن لهم بالعمل الدبلوماسى . أما حكومات البلاد الشيوعية فهى لا ترتكب هذا الخطأ فى غالب الأحيان ، وخاصة فى البلاد التى كانت خاضعة للنفوذ الاستعمارى من قبل .

وغنى عن القول أن شخصية الدبلوماسى يجب أن تكون قادرة على التأثير ، محببة ، إذ يجب أن يكون قادراً على مقابلة الناس بغير كلفة وبحسن التودد إليهم ، كما يجب أن يكون قادراً على التفاهم مع مستويات مختلفة منهم . فاذا ما قصر نشاطه الاجتماعى فى نطاق الاتصالات الرسمية أو على بعض الطبقات التى لها مكانة اجتماعية أو التى لها حظ من الثراء عظيم ، فان عمله ونشاطه سيكونان محدودين . وما أسهل أن يتجاهل السفير الكثير المشاغل أولئك الذين يمكن أن يكونوا مصادر هامة للمعلومات عن التطور الاجتماعى والاقتصادى فيضحى هؤلاء من أجل صفوة مختارة من الناس ، لهم نفوذ اجتماعى معين ويتوفر لهم هذا النفوذ بحكم مناصبهم . ومع ذلك فمن الحماقة أن يهمل هؤلاء ، وقد يتحمل فى سبيل ذلك المضايقات اليومية لحفلات الكوكتيل . وقد يصادف أن نجد فى إحدى هذه الحفلات من يفضى إليه تحت تأثير الشراب أو بدافع اليأس بمعلومات غاية فى الأهمية . ولكن إذا استمسك الرجل الدبلوماسى بتلك الدائرة الضيقة وحدها دون غيرها فانه سوف يفقد الكثير ، سواء من الناحية الشخصية أو من الناحية الرسمية .

والمؤهلات الفنية والعلمية فى العمل الدبلوماسى لا تكفى وحدها .

فاذا كان للرجل الدبلوماسى أن يؤدى خدمات للدولة التى يمثلها، وخاصة فى التقارير التى يوافيها بها ، فيجب أن تتمثل هذه الخدمات فى أن تكتب تلك التقارير بطريقة موضوعية متكاملة . أما إذا أخذ الممثل الدبلوماسى يخطر وزارة الخارجية فى بلده بالأمور التى يظنها ملائمة لسياسة بعينها ، وإذا تحاشى أن يصور لها الأمور التى تجلب له المتاعب فى المستقبل ، فان معنى ذلك أنه دبلوماسى يعمل لإرضاء طائفة معينة ، وأنه يقصر تقاريره على ما يؤكد وجهة نظر رئيس الحزب الذى بيده الأمر والذى لا يخطىء مطلقاً .

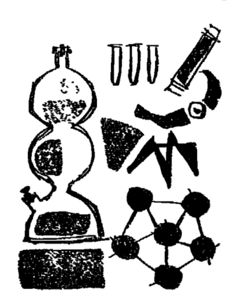
وقد قرر السير هارولد نيكلسون أن أهم دعامة للدبلوماسى هى الشهرة التى يكتسبها لأمانته ولأنه موضع ثقة ، فمثل هذه الشهرة توفر له الاحترام وتساعده على الاعتداد بنفسه ، ويجب أن يكون معروفاً عنه أنه يمكن الاعتماد عليه ، والثقة بما يقول .

ولا يمكن للدبلوماسى سواء أكان محترفاً أو من السياسيين المشتغلين بالدبلوماسية أن يكتسب هذه الصفة وأن يحقق وجودها إذا كان يغير فى تقاريره وفى نصائحه التى توصل إليها بأمانته ونزاهة تقديره لكى يرضى الهيئات التشريعية فى بلده .

وقد عدد السير هارولد نيكلسون كذلك الصفات التى كان يشتهر بها الدبلوماسى من الناحية العقلية والأخلاقية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ومنها أنه يجب أن يدرك كيف ينظر الوطنيون للأجانب بعين ملؤها الشك والريبة ، الأمر الذى يحتم عليه أن يكون فطناً ويبدو رجلا مرحاً . ويجب عليه كذلك أن يكون مضيافاً وأن يستخدم طاهياً بارعاً فى شئون الطعام . ولا تقل مسائل الذوق والفن والقدرة على

لمشاركة فى الأحايث الأدبية أهمية عما سبق . كما يجب أن يكون الدبلوماسى رجلا صبوراً بطبيعته ، راغباً فى نسج خيوط المفاوضات . كما يجب أن يتصف بالثبات والقدرة على التحكم فى نفسه فيكتم غضبه حين تواتيه الأنباء السيئة أو حين يسمع آراءه محرفة عن معانيها وهى تتردد على ألسنة الآخرين . وحياته الخاصة يجب أن تتصف بالتعفف حتى لا يهيىء الفرصة لأعدائه ليذيعوا عنه الشائعات . كما يجب أن يكون متسامحاً إزاء تجاهل حكومته وعدم إدراكها وقادراً على السيطرة على التعليمات الجافة التى تصله منها . وأخيراً يجب ألا يغيب عنه أن الانتصار الدبلوماسى يترك فى نفوس الآخرين شعوراً مريراً يحملهم على الثأر لأنفسهم ، ولا يجب على المفاوض الماهر أن يهدد أو يستبد أو يعنف الآخرين .

ومع تسليمنا بأن بعض التطورات الفنية والاجتماعية قد وقعت وأخذت سبيلها إلى الوجود خلال القرون الثلاثة الماضية ، فالحقيقة أن تلك الصفات التى ذكرها وعددها سير هارولد نيكلسون ما زالت هى الصفات المطلوبة فى الدبلوماسى فى كل عصر من العصور .



الدبلوماسية المتحالفة

بينت فيما سبق أن رسم السياسة يجب أن يكون منفصلا عن تنفيذ السياسة وإدارتها ، وأن هذا التنفيذ وحده هو الذى يجب أن يطلق عليه دبلوماسية .

ومراعاة هذا الفصل من القواعد التى يجب اتباعها والأخذ بها ، غير أن ثمة أمراً خاصاً يجب أن نلفت إليه الأنظار ، وهو ما يتعلق بنوع العلاقات التى يجب اتباعها بين الحكومات التى يجمع بينها نوع من الائتلاف . ومثل هذا الائتلاف لاشك فى أنه يحتاج إلى نشاط دبلوماسى ولكنه نشاط من طراز خاص ، يختلف عادة عما يجرى بين الدول التى لا تجمعها رابطة خاصة من روابط التآلف أو التحالف . أقول إن مثل هذا النشاط الدبلوماسى الذى يمكن أن نطلق عليه الدبلوماسية المتآلفة يجب أن يختلف عن وجوه العمل الدبلوماسى الأخرى التى سبق ذكرها من حيث أنه جزء لا ينفصل عن السياسة نفسها ، ومن حيث وجوب إخراجه من نطاق العلاقات الرسمية الشكلية .

فعمل الدبلوماسية هنا ليس قاصراً على المفاوضات التى تجرى بغية الوصول إلى اتفاقيات سبق الانتهاء إليها من الناحية السياسية . وإنما يجب أن يجرى العمل الدبلوماسى بين الدول المتحالفة على نحو ماتكون المحادثات

بين الوزراء فى حكومة واحدة . ولعل منظمة حلف شمال الأطلنطى تمدنا بمثال لهذا الذى نتحدث عنه . ولاشك أن بين دول ذلك الحلف من العلاقات مايجب أن يجرى على النحو الدبلوماسى العادى المألوف ، ولكن فيما يتعلق بشئون الدفاع ومسائل السياسة الخارجية فانه يجب مراعاة تركيزها وتنسيقها على نحو يتيح للدول المشتركة جميعاً خدمة الهدف الموحد ، كما يتيح لها العمل فى اتجاه واحد ، شأنها فى ذلك شأن الوزراء فى حكومة ديموقراطية واحدة .

ونجد مثل هذا النظام محققاً بالفعل فى المجلس الدائم لحلف شمال الأطلنطى ، ذلك المجلس الذى يجتمع فى باريس والذى تمثل فيه جميع الدول الأعضاء . والنقد الذى يمكن توجيهه إلى تلك الهيئة أن أعضاءها مندوبون أكثر منهم واضعو سياسة معينة ، وبمعنى آخر أن عمل تلك الهيئة يميل إلى المبالغة فى الناحية الدبلوماسية أكثر من اهتمامه بالناحية السياسية ، وذلك فيما عدا الفترات القصيرة غير المنتظمة التى يجتمع فيها وزراء الخارجية. وهذه الملاحظة تعتبر فى الواقع عكس ماسبق أن ذكرته تماماً عن ضروب الدبلوماسية الأخرى .

فليس الغرض الرئيسى من مجلس ذلك الحلف هو مجرد الأخذ بتلك الطرق الدبلوماسية الرسمية التى تكون عادة فى العلاقات المألوفة للدول ، وتركيزها وجعلها أكثر فائدة على هذا النحو دون الخروج عن تلك الوسائل الرسمية ، وإنما الغرض منه على العكس من ذلك . إذ يجب أن تكون العلاقات فيه بحيث تستبعد تلك الطرق الشكلية ليحل محلها عمل سياسى فى المجالات المشتركة التى يستهدفها الحلف، كما لو كان الذى يرسم هذه السياسة هم وزراء حكومة واحدة .

وهذا لا يتحقق إذا كان المجلس مجرد وكالة دبلوماسية من الناحية الشكلية يقتصر فيها عمل الدول الأعضاء على مجرد تبادل المعلومات عن السياسة بدلا من الاشتراك فى رسم خطتها ، أو على العمل معاً فى اعداد مسودات المذكرات . ونتائج الاتصالات ، لكى تقوم بارسالها دولة أو دولتان من الدول الأعضاء إلى موسكو . وذلك تبعاً لسياسة مرسومة سبق أن أقرتها تلك الحكومات .

وقد أخذ المجلس فى الوقت الحاضر السبيل القويم فيما يتعلق باجراءات العمل ، وبدأ هذا الاتجاه على يد بول هنرى سباك السكرتير العام للحلف . والذى صرح فى بوسطن بتاريخ ٢٧ سبتمبر عام ١٩٥٨ بقوله (يمكن اعتبار الحلف مركزاً لأهم التجديدات فى عالم الدبلوماسية) وهذه التجديدات لم يسبق إليها ، فهى ليست قاصرة على خلق وسائل جديدة بل هى تخلق روحاً جديدة فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول بعضها بعضاً . وأستطيع أن أخبركم اليوم دون أن أفشى سراً من الأسرار الرسمية ، إنه قد حدث خلال العام المنصرم أن حكومة الولايات المتحدة لم ترسل إلى الحكومة السوفيتية مذكرة واحدة عن مؤتمر الأقطاب دون أن تحيلها أولا إلى المجلس الدائم للحلف . . ولا شك عندى فى أنكم ترون ما فى هذه الطريقة من تجديد بل من ثورة فى نطاق العمل الدبلوماسى . ولهذا الأسلوب دلالته ، إذ أن أقوى الدول على الأرض تقبل بمقتضاه إجراء تلك المشاورات ، وتأخذ بنهج جديد فى دعوة أصغر الدول الحليفة لمناقشة المشاكل ذات النفع المشترك على قدم المساواة ، كما إنها التزمت فى معظم الأحوال بالاقتراحات التى قدمت إليها وهذه المسألة من الأهمية بمكان إذا قدر للحلف أن يستقر وينمو . وإذا نجح هذا النهج فانه سيكون بداية بالغة الأهمية والطرافة .

وهذا الأسلوب الجديد أمر هام جدير بالتشجيع إذا قدر له أن يستمر كما يقول المسيو سباك . ولكن لكى يكون لهذه الطريقة أثرها الفعال فلابد من أن تمتد المشاورات إلى نطاق رسم السياسة وإعداد خططها كما امتدت إلى نطاق تنفيذها .

وليس هذا بالأمر الهين . لكنه أمر ضرورى إذا كان للحلف أن يحقق أهدافه ويوحد سياسته التى هى لازمة لبقائه . وما نعنيه هنا ليس إلا تطبيق الأسلوب الداخلى الذى تتبعه كل حكومة ديموقراطية عن طريق اجتماع وزراء تلك الحكومة لتقرير خطة لسياستها . ومثل هذا الاتساع فى نطاق المسئولية الدولية ليس من شأنه أن يضعف المسئولية الدستورية للحكومة قبل شعبها ، وإنما هذه مسئولية إضافية يجب أن توجد . وليس لنا أن نصف هذه العلاقة فى صيغة محددة ، فان الأمر الذى نعنيه خاص بروح السياسة نفسها والنظر إليها نظرة عامة .

وهذه الوحدة التى تقوم على اتفاق وجهات النظر فى جماعة واحدة تمكن من جنى ثمار الحكمة والصبر وبعد النظر التى هى صفات ضرورية للسياسى فى حكومة ديموقراطية ، إذا كان لهذا الدبلوماسى أن يقف على أساس وطيد ، ومبدأ ثابت ، دون أن يتقلب وفقاً للتيارات والأهواء المؤقتة .

وإذا كان للتحالف أن يوفق ، وإذا كان للعمل الدبلوماسى المشترك أن يؤتى أكله ، فلا بد من رسم سياسة بعيدة المدى تتلاءم معه . وهذا ينطبق على الخطط الاقتصادية وغيرها . ويجب أن تقدر حاجات الدول المتحالفة وكذلك الدول المجاورة . والخطط التى تحاول فيها الدولة تغليب

مصالحها الاقتصادية ، إذا لم تعدل بين الحين والحين فانها ستؤدى عاجلا أو آجلا إلى إضعاف التحالف بين الحلفاء .

وأخيراً فان الحكومات والشعوب القوية فى الحلف تفرض عليها قوتها واجب نشر مبادىء انكار الذات والصبر ، والمثابرة والتسامح . أما حكومات الدول الصغيرة فليس لها أن تتنازل عن رأيها المتحرر ، فهذا أمر غير معقول ولا يمكن أن يطالب منها ، وإنما عليها أن تعترف بأن مسئولية القيادة والقوة تتطلب نفوذاً خاصاً فى مجالس الحلف .

ومطالب الاتحاد قد يصعب الشعور بها ويتأخر الاعتراف بها من الجانب الأقوى ، فالشعور بالقوة يوطد الثقة بالنفس ويفترض موافقة الآخرين ، وربما كان الأعضاء الأقل قوة فى الحلف يدركون بسهولة مشاعر القلق ويسهل عليهم مواقف تقدير الآخرين ، كما يفطنون إلى خطر انحلال عرى التحالف فى الجماعة الكبرى الذين هم بعض أعضائها .

وقد كان من المأمول — كما أشرت — أن يتحقق الهدف من تنسيق السياسة المشتركة بواسطة ذلك الحلف ، ولا شك أن هـذا لو تحقق فانه سيغدو أكثر قوة وأثراً مما هو الآن . وحقا أن هناك اجتماعات دورية يلتقى فيها الوزراء أو واضعو الخطط السياسية ولكن مثل هذه الاجتماعات قصيرة لا تدوم طويلا ، فضلا عن أنها شكلية لا تلقى اهتماما ، وتسودها الأحاديث الخاصة ويتبعها بلاغ صادر من الحلف دون أن يتم فى تلك الاجتماعات تمحيص السياسة المشتركة . وأنا لا أحط من شأن هذه الاجتماعات ، فلا ريب فى أهميتها . وأظن أن الحين قد حان لتحقيق تخطيط السياسة الموحدة المشتركة ، ولتحويل هذا الحلف إلى حلف

سياسى أكثر قدرة ونفوذاً . واليوم أصبح من المستحيل فصل مسائل الدفاع عن السياسة الخارجية ، فلا يمكن وضع خطط مستقلة كل منهما عن الأخرى .

وأنا لا أدافع عن الرأى السابق اقتراحه الذى يقضى بانتخاب عدد من الأعضاء لهم مسئوليات خاصة وامتيازات معينة . فالمجلس باجماعه يستطيع دائماً أن يمنح سلطات لعدد من الأعضاء لتحقيق غاية معينة . ولكن ليس معنى انتداب عدد من الأعضاء أن الآخرين قد اعتزلوا العمل . وأية محاولة يقصد بها منح بعض الأعضاء من الحقوق ما يتيح لهم التسلط على الآخرين ، إنما هى محاولة فاشلة مستحيلة ، لأنها سوف تجعل من الحلفاء الآخرين أعضاء من الدرجة الثانية ، ولا يمكن لتحالف بين دول ذات سيادة أن يتحقق على هذا الأساس ، اللهم إلا باتخاذ قرار بالأغلبية العددية لتخويل دولة ما سلطات معينة باسم الهيئة كلها .



المفاوضات والدبلوماسية

إن أهم وظائف الدبلوماسية ، إنما تتمثل فى المفاوضات ، سواء أقام بها دبلوماسيون محترفون أو وزراء الخارجية ، وسواء أقام بها طاغية شيوعى أو موظفون ينتمون إلى دولة شيوعية ، فالدبلوماسية بلا شك هى فن التفاوض بين الحكومات ، يلتزم فيها المرء بمراعاة المنافع التى تعود على بلده واكتسابه فوائد أكثر سواء أكانت هذه المنافع قصيرة الأجل أو بعيدة الأمد ، وسواء أكانت هذه الفوائد ذات صبغة سليمة أو ذات صبغة عسكرية .

ومهما يكن من أمر فان رجل الدبلوماسية الذى وهب العقل السوى والثقافة سوف يتحقق على الدوام من أنه فى عصر الذرة الذى يستطيع الإنسان فيه أن يقضى على نفسه ، تصبح المصالح الوطنية مرتبطة بمصالح البشرية كلها . فالمصالح القومية فى مداها البعيد يجب أن تعمل باستمرار على منع الحرب التى ستؤدى بالإنسانية إلى الهلاك .

ولم يحدث قط فى أى عصر مضى أن كان للمفاوضات هدف أهم من هدفها الحالى ، كما أنها لم تكن قط أكثر صعوبة مما هى اليوم . والتفاوض يعنى شيئاً أكثر من مجرد إعداد الخطب التى تلقى فى المحافل الدولية أو إلقاء التصريحات فى المؤتمرات الصحفية أو الإدلاء ببيانات الغرض منها إلقاء الذعر فى قلوب الأعداء أوتشجيع الأصدقاء المترددين .

واليوم وقد تبينا أن عدم توفر السلام يعنى الانتحار عن طريق الذرة ، صار من الضرورى ، أكثر من أى وقت مضى ، الإبقاء على الطرق الدبلوماسية . وأكثر من ذلك فانه يجب ألا يقتصر عملنا على انتهاز الفرص لإجراء المفاوضات ولكن يجب خلق هذه الفرص باتباع وسائل دبلوماسية إيجابية نشطة .

ومنذ قرون خلت نجد أن الكاردينال ريشيليو قد مارس هذا الأسلوب الدبلوماسى باصراره على موقفه السياسى ، وهذا النهج ما زال صالحاً حتى يومنا هذا . . . وحين لاح للكاردينال ما يشبه الفشل رفض أن يستسلم لليأس ، وبدلا من أن يفعل هذا ، عقد العزم على الاستمرار فى إجراء المفاوضات دون توقف سواء أكانت هذه المفاوضات سرية أو علنية ، وراح يجريها فى أى وقت يسمح بذلك ، وحيثما أتيح له السبيل إليها . مع أن النتائج القريبة كانت تنذر بالفشل والنتائج التى قد يتمخض عنها المستقبل كانت تحوطها الشكوك . وقدصرح المستر جون فوستر دالاس بما يشبه هذا فى حديث له بمدينة واشنطن عام ١٩٥٨ فى نادى الصحافة الوطنية حيث قال « تعتبر المفاوضات أعظم وسائل الدبلوماسية ، وأن نبذ استخدام مثل هذه الوسيلة هو الحماقة بعينها » .

ونظراً لما نلقاه اليوم من مصاعب وعقبات فى مفاوضاتنا مع الحكومات الشيوعية ، فانه يترتب على هذا أكبر الخطر ، لأن مثل هذا الموقف يعرقل من جهودنا وقد يدفعنا إلى نبذ هذه الوسيلة وقد يغرينا على التردد فى استخدامها ، أو على الأقل قد نستخدمها ونحن متشككون فى قيمتها .

ولا شك أن الهدف الذى نرمى إليه من وراء مفاوضاتنا ، والطريقة

التى نتبعها فى هذه المفاوضات يمكن أن يكونا عوامل قوة أو عوامل ضعف ، شأنهما فى ذلك شأن الأسلحة العسكرية التى قد يكون إحرازنا لها عامل قوة ، كما يكون بعدها عن متناول أيدينا آية ضعف . وهذا ما ننساه على الدوام ، فاذا كانت الأسلحة التى لدينا بالية ، وإذا كنا نستخدم البندقية بدلا من الصاروخ فاننا لا نلبث أن نسمع بهذا السلاح الجديد . وإذ ذاك تتجلى رغبة عامة لإصلاح الأمر الذى لم يسر فى طريقه الصحيح ، فينحى جانباً أولئك الذين كانوا مسئولين عن الخطأ . وإذا كانت الغاية التى تتوخاها وسائلنا الدبلوماسية لا تخلو من الخطأ أو أنها غاية لا يتوفر فيها بعد النظر ،أو إذا كانت الخطة ضعيفة مترددة أو مندفعة خطرة ، فانه توجد باستمرار وسائل لإخفائها أو لتفسيرها . وهكذا يمكن اسدال ستائر من الحرير أو من المخمل ، أو قل ستائر من الكلمات على ما يعترى الدبلوماسية أو السياسة من أخطاء ، وقد يستطاع بذلك اخفاء هذا الفشل إلى أمد طويل .

والدعاية الناجحة يمكنها أن تحيل الفشل نجاحا . وهكذا فان المفاوضات العلنية بواسطة الشخصيات السياسية البارزة لا يجب أن تفشل ولو إلى حين .

وهذا واحد من الأسباب التى تحتم ضرورة إجراء المفاوضات الدبلوماسية فى تكتم .

وأنا أعرف أنه يجب أن يتكتم الطرفان لتبقى للمفاوضات سريتها ولكن ليس هناك ما يدعونا لأن نكون البادئين بالإفشاء . فاذا رأت موسكو مثلا بطرقها الدبلوماسية الصارمة توجيه النداء للشعوب مباشرة بالرغم من الحكومات،فانها تجعل الثقة فى تكتم المفاوضات أمراً مستحيلا

فيجب علينا من جانبنا أن نستمر فى محاولاتنا لكى نبقى على سرية المفاوضات مما يسهل علينا الحصول على نتائج إيجابية . وعلى كل حال فليس هناك ما يدعو إلى اتباع وسائل الدبلوماسية الجدلية وإذاعتها بين الجماهير فى المفاوضات والمناقشات التى تجرى بين الدول الحليفة .

لقد كتب الفرد ديف كوبر فى مذكراته « يجب أن تجرى المفاوضات سراً ، سواء أكانت هذه المفاوضات تتعلق ببيع حصان أو تتعلق بطلب زواج » وأنا أتفق مع كوبر فيما ذهب إليه ولو أننى أتحفظ فى أمرين :

أولهما أن يتفق على السياسة التى تتحكم فى المفاوضات وتوجهها اتفاقا عاماً وأن تفسر هذه السياسة على الملأ . ولا يجب إخفاء شىء فى مثل هذا الموقف . والناس الذين يطلب منهم أن يقوموا بالتضحيات حين يكتب للمفاوضات الفشل يجب أن يبدوا الرأى بواسطة ممثليهم . ولا يجب أن تكون هناك دبلوماسية سرية من هذا الطراز فيما يتعلق بالسياسة التى تستوجب التزامات قومية .

أما الأمر الثانى الذى أبدى تحفظى فيه فهو أمر يتعلق ببعض المواقف الدولية التى قد يكون من المفيد أن تسبقها مؤتمرات علنية تتوفر فيها وسائل الدعاية والنشر على أوسع نطاق . حتى يمكن للرأى العام أن يستنير ،

وهذا صحيح ولكنه عسير التحقق حينما يتعلق العمل الدولى بأفكار جديدة لم يسبق إليها ، بحيث يصعب الاسترشاد بتجارب سابقة فى هذا الميدان الجديد ، وذلك حتى يمكن تجنب العقبات الخطرة . ومن أهم هذه الأمور الجديدة التى لم تكن فى الماضى والتى تواجهنا فى هذا العصر أمران ، أولهما التجارب الذرية وثانيهما السيطرة على الفضاء .

فهذه أمور جديدة حقاً لم يسبق إليها ولم نكتسب من الماضى خبرة تتيح لنا الاسترشاد بها، وإذا ما صادفنا الخطأ فى حل هذه الأمور تعرضنا لأشد الأخطار . فنحن بازاء مشاكل جديدة بأوسع ما تدل عليه هذه الكلمة من معان ، وهذا ما نصادفه بمجرد البدء فى مناقشة هذه المسائل فى محفل عالمى مثل هيئة الأمم المتحدة . بيد أن المناقشات التى من هذا الطراز لها أهميتها، إذ يتاح عن طريقها تبادل الآراء ووجهات النظر على أوسع نطاق وذلك فيما يتعلق بالمبادىء العامة والأفكار التى يجب مراعاتها وتطبيقها فى المفاوضات للانتهاء إلى اتفاق دولى بشأنها .

وقد اتبع هذا النظام فى المناقشات الدولية ولكنه كان فى نطاق ضيق وأدى إلى نتائج محدودة للغاية وذلك بالرغم من ظهور المصاعب والعقبات التى اعترضت المناقشات التى جرت على صعيد دولى .

وأولى العقبات التى نتحدث عنها إنما تتمثل فيما يتعلق بالأمن داخل كل دولة،وهى العقبة التى تظهر بوضوح كلما نوقش واحد من هذين الموضوعين : (التجارب الذرية والسيطرة على الفضاء) وذلك سواء جرت المناقشة بصورةعلنية أو كانت المفاوضات تجرى بطريقة سرية . ذلك أنه من المستحيل حتى فى مجرد الأحاديث التى تدرس موقف القانون الدولى من مسألة الفضاء الجوى أو من المسائل الفنية للتجارب الذرية ، إغفال ما يعترضها من الاعتبارات السياسية والأستراتيجية التى لها المحل الأول من الأهمية . وهذا ما يصدق حتى فى الحالات التى لا يسودها أى توتر فى العلاقات الدولية ، وواضح أنه فى الحالات الأخرى التى تسودها الحرب الباردة تصبح عوامل الأمن هى العائق الأول الذى يعوق أبسط وأعم المناقشات التى تجرى حول مثل هذا الموضوع فى أى مؤتمر دولى .

كما يصعب على الرأى العام من ناحية أخرى تكوين أية فكرة إنشائية ، فان البحث عن حل للمسائل المقترحة يتطلب معرفة علمية لا تتوفر إلا لعدد قليل من الناس . وهؤلاء القلة هم الذين يرسمون المبادىء التى يجب تطبيقها والسياسة التى يرون إتباعها لأنهم يوجهون النصح فيما يتعلق بالنواحى العلمية لهذه المسائل . وقد يتجاهل المفاوض السياسى مثل هذا النصح ، فيتعرض لنتائج وخيمة . غير أن الواجب يحتم عليه حين يبحث الرأى العلمى المقدم إليه أن يتحرى أمرين .

أول هذين الأمرين هو أن الرأى العلمى الذى بين يديه قد يكون مستقى من المصادر الثانوية . وإلى جانب هذا فثمة اعتبار آخر وهو أن العلماء قد يختلفون فيما يذهبون إليه ، وهذا ما يحدث عادة ، ومثال ذلك اختلاف رأى العلماء عن أثر ما تخلفه التجارت الذرية من إشعاعات. إذا كان المفاوض أو إذا كانت الحكومة التى يفاوض باسمها ليست على يقين من صحة النصائح والآراء العلمية المقدمة إليها ، فكيف يمكن أن تتوفر لها الثقة فى صحة الموقف السياسى أو الدبلوماسى الذى تتخذه ؟

ومنذ سنوات قليلة كان الجندى أو البحار هو الذى بيده تقرير الموقف السياسى بما يبديه من رأى من الناحية العسكرية الفنية وذلك لتقدير أثر عمل سياسى معين على أمن الدولة . والمثل التقليدى الذى يضرب لهذا هو سلسلة الأحداث التى أدت إلى إندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ . ولكن مثل هذا الموقف تغير الآن فان العلماء ، وخاصة عالم الطبيعة الذرية وخبير الصواريخ الموجهة ، كل أولئك يسهمون فى العمل ، ان لم يكن لرأيهم القدح المعلى .

وعمل العالم هنا تكتنفه المصاعب على نحو لم يسبق إليه ، وهذا راجع إلى أن النتائج التى تنجم عن الرأى العلمى الخاطىء قد تؤدى إلى الدمار . ثم أن رجلا سياسياً مثل ونستون تشرشل أو فرانكلين د . روزفلت . أو غيرهم ممن توفرت لهم الخبرة الإستراتيجية التى يجب توفرها للقائد العسكرى ، لا يمكن أن يدعى واحد منهم مشاركة للعالم الذرى فى خبرته ، ما لم يكن ذلك الرجل السياسى هو نفسه عالماً من علماء الذرة ، وهذا أمر نادر الحدوث .

والمناقشة العلنية لمسألة من المسائل الدبلوماسية قبل التفاوض فيها ، ليس من شأنها أن تؤدى على الدوام إلى نتائج طيبة . غير أن هناك مناسبات ـ كما سبقت الإشارة ـ يتحتم فيها اتباع هذه الطريقة ، وقد ثبت أنها فى بعض الأحيان سهلت تحقيق الاتفاق المنشود . وقد أظهرت لنا الجمعية العامة للأمم المتحدة كيف يمكن استخدام هذا الأسلوب لتوضيح قضية من القضايا المعروضة ولتعبئة الرأى العام العالمى ، وذلك بجعل هذا العرض سابقاً على التفاوض فيها أو باستخدام هذه الوسيلة لتحل محل المفاوضات نفسها عندما يتعذر اجراؤها .

ولاشك أنه يمكن استخدام طريقة المناقشة العلنية لكى تلقى ظلال الشك على المفاوضات ـ وذلك على نحو مافعلت الأمم المتحدة وهيئات أخرى فى بعض الحالات . وهذا لايتنافى مع مهمة الأمم المتحدة كمحفل عالمى لمناقشة المسائل بشكل علنى يهىء بها الرأى العام العالمى لرسم الأسس العامة التى يجب أن تجرى عليها المفاوضات .

والأمر الذى يجب تجنبه ليس هو هذا اللون من المناقشة العلنية على نطاق عالمى ، وإنما الذى ننكره هو تجاهل حكومة ما للحقائق فى سبيل

مصلحة شخصية . ومثل هذا الحال إنما يبلغ مداه وخطره حينما تتخذ تلك الحكومة مواقف تهدد بالتوتر والانفجار لأسباب خاطئة وتبدى رأيها ذاك فى محفل عالمى حيث تتسلط الدعاية وحيث يكون للآراء التى تنم عن الغضب خطرها لأنها تقضى على المفاوضات والتسويات .

والتجارب الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة تظهرنا على أنها استخدمت كوسيلة لتحقيق هذا الغرض . فهى تحقق أهداف الحكومات الشيوعية بالرغم من أنها ليست هى وحدها التى ترتكب المخالفات . وفى الظروف الحاضرة يجب علينا أن نتوقع تجاهل الجمعية العامة من جانب هؤلاء الذين يتحزبون لأنفسهم ، وللذين يعتبرون الدبلوماسية والمفاوضات عامة ، وسيلة لتحقيق منافع ذاتية لا أداة للاتفاق على صعيد دولى .

هؤلاء الأعضاء ، بالإضافة إلى الدول الأعضاء التى تحررت حديثاً من الاستعمار ، تلك الدول التى تكون كتلة كبيرة ، كل هؤلاء ليس من السهل مقاومة رغبتهم فى استخدام الجمعية العامة كوسيلة للتعبير عن آرائهم المناهضة للاستعمار ، وهذا موقف معقول بلا شك .

والجمعية العامة تضم الآن اثنتين وثمانين دولة ، وهى تمثل على وجه العموم جميع الدول . وهى بذلك تعتبر ميزاناً دقيقاً لما يضطرب به هذا العالم من صراع وتوتر ، وما يحسه من آمال وأمان . فهى الرمز الحى ، الذى يضطرب أحياناً نتيجة للعلاقات التى تسود بين الدول . وبالرغم مما قد يبدو فيها من الفشل أو الخطأ فانها تمثل الوعى الدولى الذى يفكر على نطاق أوسع من النطاق المحلى أو الإقليمى ، وهى الفكرة الوحيدة المحققة لمعنى الحياة الدولية فى عصر الذرة الذى نعيش فيه فى يومنا هذا .

والدول لا تعرض للكلمات فحسب بل تعرض سياستها فى ذلك المحفل العالمى ، وتعبر عن رأيها أمام العدو وأمام الصديق من أفراد الأسرة الدولية . وهكذا تتحقق هذه الوظيفة الهامة ، وظيفة التنوير والتحليل والتعليم كلما انتظم عقد الأمم المتحدة فى أية بقعة على ظهر الأرض . وهذا لون من الدبلوماسية الصريحة التى يمكن أن تكون دبلوماسية سليمة طيبة ، وقد تكون دبلوماسية مؤذية لا خير فيها ، إن هى تجاوزت القصد بالتحدث فى مكبرات الصوت وجنحت إلى الإهانات .

ومما يدعو للأسف أن أكثر النواحى التى تنال حظاً من النشر والدعاية هى تلك التى تعمل على هدم نشاط الأمم المتحدة وتهتم بالمناقشات المريرة المهاجمة التى لاتنشد حلا لمشكلة وإنما تنشد إظهار براءة فريق على حساب فريق آخر ، وذلك إذا ما أعوز أصحابها السبيل إلى الحل المنشود . ومناقشات من هذا القبيل تجنح إلى المبالغة ويكتب عنها بأسلوب مسرحى أولئك الذين يرسلون عنها التقارير التى تستهلك محلياً فى بلادهم . فالصراع هو الذى يشغل العناوين الرئيسية للأنباء ، والخلافات هى التى تجد من يهتم بها وليست بحاجة إلى وكالة من وكالات الدعاية لتتولى إذاعتها ونشرها .

أما الجهود السلمية البناءة فهى لا تجد عادة من يعلق عليها بكلمة تقدير .

واهتمام الدعاية بالأمور التى لا تستحقها فيه خطر كبير على مستقبل المنظمة العالمية . كما أنه حجة قوية ضد إباحة المناقشات العلنية للقضايا التى من شأنها إثارة الخلافات . هذا ويمكن للدعاية المبالغ فيها والموجهة توجيهاً سيئاً أن تخلق مواقف خطرة . وقد يحدث هذا من جانب واحد . وهكذا

يمكن لبعض الحكام انتهاز فرصة إثارة الفكرة التى تؤيد وجهة نظرهم على هذا النحو لكسب نجاح سياسى . فالدعاية تثير ريحها وبعض الحكام يجعلون منها زوابع ودوامات من الرياح العاصفة . ومن السهل إثارة الرأى العام بالأحاديث والصور والراديو . وهكذا يكون الرأى العام ضحية حين تبدأ المفاوضات التى تستطيع أن تلقى نجاحاً بعد أن أصابتها الدعاية الصادرة عن الهوى والتعصب .

إن الهدف من وراء كل نوع من أنواع المفاوضات هو التوصل إلى اتفاق . وهذا يحتاج عادة إلى نوع من تكيف الفريقين بما يلائم الموقف . ومثل هذا التلاؤم أو التكيف يغدو مستحيلا حينما يصبح أبسط تغيير فى الموقف عنواناً ضخماً فى الصحف على الفور ، ويطلق عليه تجردا من الخلق أو تخلياً عن المبادىء . وفى هذا الجو ومع مثل هذا اللون من المفاوضات يصبح المفاوض عادة أسيراً للبيان اليومى الذى يصدره ، بل قد يصبح أسيراً للعناوين التى توضع فى الصحف لذلك البيان . وليس هناك ماهو أقل جدوى من المفاوضات التى يصدر كل من طرفيها بيانات ضد الطرف الآخر . وهذه الطريقة لا تستطيع القضاء نهائياً على المفاوضين، ولكنها تضيع كل الفرص التى قد تؤدى إلى الاتفاق .

وليس من شك فى أن هناك سبيلا آخر للدبلوماسى المخلص الذى ينشد البحث عن الحلول بحثاً صادقاً حقاً ، وذلك بأن يسمح باجراء مناقشة علنية محلياً ودولياً من جميع وجهات النظر ، ولكن يجب أن يكون فطنا وذلك بالتمهيد للمفاوضات التى من شأنها أن تجرى بعد ذلك فى تكتم ، وهكذا تكون المفاوضات هى الأسلوب الدبلوماسى لتنفيذ السياسة المرسومة التى سبق مناقشتها علنياً .

وأرجو ألا تسيئوا فهم ما أقول . فأنا لا أعنى إجراء المفاوضات بطريقة سرية حول الموائد الخضراء تحت الأضواء الشاحبة ، ووراء الستائر المسدلة . ولكننى أعنى كما سبق أن قلت أن الحكومات الحديثة لا تفعل شيئاً من ذلك دون أن يعرف عامة الناس مقدماً .

لكن الاعلان عن الأهداف والسياسة والنتائج لا يعنى ، أو قل أنه يجب ألا يعنى ، على الأقل ، أن تجرى المفاوضات مرحلة بعد أخرى بطريق علنى ، لأنه لا يمكن انجاز أى عمل بهذه الطريقة ، بل لا يمكن للعلاقات العامة نفسها أن تمارس على هذا النحو . وعمل الحكومات فى هذا الميدان صار أهم وأدق الأعمال جميعاً ، فالمفاوضات شبيهة بالسمكة الذهبية المذعورة داخل الإناء . وعلى ذلك فان التوصل إلى اتفاق هو على الدوام مشكلة صعبة حقاً .

وثمة صعوبة أخرى وهى وإن لم تكن واضحة كل الوضوح كالمشكلة السابقة ، فهى لا تقل عنها خطراً . ويرجع اهتمامى بها إلى خبرتى الشخصية التى استغرقت أعواماً طويلة ، وتلك الصعوبة تتمثل فى إهمال تسجيل الاتفاق أو التفاهم . وقد ينجم ، عدم التسجيل كذلك عن كراهية الشخص المتفاوض لهذا اللون من العمل .

وليس هناك ما هو أكثر أهمية فى مجال المفاوضات من جعلها واضحة وضوحاً تاماً لا لبس فيه ، فيحدد كل ما أمكن الاتفاق عليه ، سواء أجرى الإتفاق بطريقة رسمية أو غير رسمية ، وسواء أكان الاتفاق تم صراحة أو فهم ضمناً ، ويجب أن تكون الكلمات واضحة كل الوضوح بحيث لا يفهم منها أكثر مما تعنى ، وبحيث لا يكون هناك مجال لتأويل ما بين السطور . وعدم دقة الوثائق الدبلوماسية التى توجد فى يومنا هذا ،

وبعدها عن الوضوح ، أمر كثير الحدوث مما يدعو للرثاء . فأول ما يجب الاهتمام به هو كتابة الآراء والأفكار .

ومن الأمور الخطيرة على الأخص ما نشاهده فى الاجتماعات العاجلة التى يعقدها وزراء الخارجية ، دون اعداد أية وثيقة تسجل قراراتهم ، فيظن كل منهم أنه ألم بما اتفق عليه ، وعلى ذلك يأخذ كل واحد من هؤلاء فى الإدلاء بتصريح على مسمع من العالم ، بعد رحلة جوية مرهقة ، وما يكاد يطلع الآخرون على تصريحه حتى يوجهون اللوم إلى زميلهم لأنه لم يصارحهم بما دار فى خلده . ومثل هذا الأمر كثيراً ما أدى إلى إشاعة سوء الفهم بين الحلفاء وأوهن من روابط التعاون بينهم ، فهو يضعف الثقة ويودى بحسن النية الذى هو أساس التعاون الدبلوماسى البناء بين الدول الصديقة .

وبالإضافة إلى هذا فانه إذا حدث أن سجلت الأقوال فى وثيقة ما ، فانه من اللازم أن يتفق على هذه الوثيقة من جانب جميع الأطراف المعنية ، وبالرغم من تلك الأهمية فان هذا لا يحدث باستمرار . والواجب ألا تكون هناك وثائق رسمية من جانب واحد ، قد تصبح محلا لنزاع فى المستقبل . والتغاضى عن القيام بهذا الإجراء إنما هو فى الواقع نتيجة من نتائج سيادة الدبلوماسية التى يمارسها الوزراء ، بدلا من المفاوضات الدبلوماسية التى يجب أن يخلص لها الدبلوماسيون المحترفون . وإننا لنجد بعض الساسة يغضون الطرف عن الوثائق المكتوبة نظراً لتحديدها الذى هو نتيجة لدقة صياغتها . وهكذا كان لويد جورج الذى يعتبر زعيما مجدداً من زعماء الدبلوماسية السياسية الشخصية ، فقد كان لا يحسن الظن

بالوثائق التى يكتبها الخبراء بشئون المفاوضات بعناية ، بل اعتقد بجدوى الاتصال الشخصى ،وصرح فى عام ١٩٢٠ بقوله :

« لا أود أن تبنى علاقاتنا مع الفرنسيين عن طريق تبادل الرسائل فيما بيننا .. وإذا أردت تسوية أمر من الأمور فانه من الواجب أن تقابل خصمك وتحدثه بشأنه ، ولتكن كتابة الرسائل هى آخر وسيلة تلجأ إليها » .

وهذه نصيحة خطرة ، تؤدى إلى اللبس ، كما يمكن الاستدلال على ذلك من تجارب لويد جورج نفسه . فان محادثاته غير المسجلة ، وهى التى كان يجريها عادة على مائدة الإفطار فى الصباح قد أدت إلى اختلاط الأمر على من يشتركون معه فى تلك المحادثات ، كما أدت أيضاً إلى الجهل بها من جانب هؤلاء الذين كان من المفروض عليهم أن يقوموا بتنفيذها .

ومع ذلك فان هذه الطريقة استخدمت بعد لويد جورج ، ويمكن أن نلتمس مثلا آخر فى رمزى ماكدونالد ، وهو انجليزى آخر كان متحمساً للوعود التى لا تسجل كتابة ولا تحدد، بينما نجد أن نيفيل تشامبرلن يظن أن قصاصة من الورق كانت قد كتبت على عجل بعد مناقشة شخصية بين الرؤساء ، كفيلة بأن تحقق السلام العالمى .

وقد قامت لجنة فرنسية بعد ذلك بسنوات لبحث الأسباب التى دفعت إلى الحرب دون السلام فذكرت مايأتى :

« كان من عادة الوزراء بعد عقد اتفاقيات عام ١٩١٩ أن يوسعوا من نطاق اتصالاتهم بزملائهم فى البلاد الأخرى . وقد نتج عن إغفال المناقشات المباشرة أن فتح الباب لأمور على جانب كبير من الخطورة .

وكانت المقابلات تتم فى مرحلة مبكرة ، وكانت المواقف تتحسن وتتضح بعد ذلك . وإنه لمن الأفضل أن يحدد مجرى المفاوضات باعداد مذكرة فى اناة وتريث داخل الوزارة بدلا من تبادل الأفكار عن طريق المصادفة التى تؤدى إلى عدم التحديد » .

ومثل هذا القول لاشك أنه أكثر حكمة مما نادى به لويد جورج .

بل لو أتيح للمرء أن يجد مذكرة ما ، أو بياناً أو معاهدة من المعاهدات التى تبين كل الأمور التى اتفقت جميع الآراء عليها ، فانه قد يجد فيها غموضاً أو عقبة ما ، نشأت عن الاختلاف حول معنى كلمة وردت فى النصوص المتفق عليها . ولهذا الاختلاف أسباب عديدة .

فقد تنشأ الصعوبة من عسر الترجمة ، إذ قد تعنى الكلمات باللغة الإنجليزية شيئاً آخر مخالفاً لمعناها فى لغة أخرى، وقد يكون هذا الاختلاف يسيراً إذا كان بالفرنسية ، ولكنه قد يؤدى إلى نتائج خطيرة لو أنه كان باللغة الروسية . ثم ان تركيب الكلمات قد يؤدى عن قصد إلى إساءة الفهم ، وقد يؤدى تركيبها إلى خطأ غير مقصود . مثل هذه الحقائق لايجب إغفالها وخاصة مع الروس ، الذين يبدون استمساكا شديداً بحرفية الكلمات ويسيئون الظن بها إساءة بالغة ، وأخشى أننا أيضاً من جانبنا لا نسلم من سوء الظن فى موقف كهذا .

وتنشأ الصعوبة الثانية عن عدم القدرة ، وهى ترجع فى الغالب إلى قصور التعليم الذى يؤدى بدوره إلى العجز عن إيجاد الكلمات الصحيحة للتعبير عن معنى من المعانى . ولقد مرت بى بعض الظروف التى عانيت فيها من الغموض إذ كانت الكلمات تستخدم لتسجيل نتائج مفاوضات أو محادثات

ـ هى فى حقيقة الأمر ـ غير محددة ، وعلى ذلك فهى تدل على عدم التحديد أكثر منها على التحديد . وكان هذا أمراً نادر الحدوث .

وهناك سبب آخر يؤدى إلى المصاعب الناجمة عن تحرير الاتفاقيات أو تسجيل المحادثات ، وهو يرجع إلى عامل الزمن ،أو قل يرجع إلى عدم توفر الوقت الكافى للبحث عن الكلمات الصحيحة الدقيقة التى لا تترك مجالا ، مهما يكن ضيقاً ، للشك فى المعنى المحدد المقصود . وفى الأيام الخوالى حين كان المتفاوضون يركبون العربات التى تجرها الجياد ويكتبون بالأقلام الطويلة ، توفر لهم الوقت الكافى للتأكد من صحة تعبير كل كلمة عن المعنى المتفق عليه ، فكانت الكلمات مفهومة من جميع الأطراف ، واضحة فى أذهانهم .

أما المفاوض فى العصر الحديث فلا يتوفر له مثل هذا الوقت . فهو يصل عن طريق الجو ، وليس أمامه غير ثلاثة أيام لانجاز مهمته ، الأمر الذى يجعله مقيداً فى عمله وفى عودته بموعد محدد . ويضطر فى مثل هذه الظروف إلى العجلة فى كتابة النصوص دون اهتمام بوضوح الألفاظ ، وذلك حتى يمكن له اللحاق بالطائرة المسافرة إلى مقر مؤتمر آخر ، أو لحضور بلجنة برلمانية ، أو لسبب آخر غير هذا وذاك .

ولقد شهدت بنفسى مثل هذه الأعمال السريعة فى كثير من المؤتمرات ، ولا شك عندى فى أنها تؤدى إلى المتاعب حتى بين الدول الصديقة نفسها ، كما تؤدى العجلة دواماً إلى المتاعب فى كل ما ينتج عنها . وفى إيجاز يمكننا أن نقول أن الغموض الناجم عن المفاوضات التى لم تنل عناية فى تحريرها تخلق جواً من سوء الفهم يودى بأحكم الخطط السياسية المدبرة .

وثمة عامل آخر متصل بهذه المسألة ، وذلك أنه ما لم تكن أفكارك واضحة ، فأنت غير واضح كذلك فى تعبيرك عنها . وإذن فيجب أن يكون أول المبادىء التى نأخذ أنفسنا بها فى المفاوضات هو التأكد من الأهداف التى يسعى المرء لتحقيقها . وقد ترى أننى أهتم بتفاصيل ثانوية فى العمل الدبلوماسى حين اهتم بتحديد الأفكار والألفاظ ، وقد ترى أن الأهم هو القيام بالدعاية اللازمة . ولكننى أؤكد لك أن هذه التفاصيل الثانوية يمكن أن تنشأ عنها مشاكل عديدة . ومهما يكن من أمر فانى أوافق على أن الأساليب الفنية التى تتبع فى المفاوضات لا تبلغ فى أهميتها الرغبة الصادقة والعزم الأكيد على تسوية المشاكل عن طريق المناقشة والاتفاق ، كما أنها لا تبلغ فى أهميتها الفهم الواضح لحقيقة المشاكل المزمع تسويتها .

ولقد ذكرت بعض المصاعب التى تصادف الدبلوماسى على وجه العموم غير أن هناك بعض المصاعب الخاصة ، بل قل المخاطر التى نصادفها فى التفاوض مع الشيوعيين .

ونحن نعلم من تجاربنا أن المبدأ السوفيتى الذى ينادى بالتعايش المتنافس ، يفترض وجود منافسة ، ولا يراعى أصحاب ذلك المبدأ إلا القواعد التى يمليها عليهم مذهبهم ، ولا يخضعون فيها لشىء آخر غيره . ولما كان الآخذون بذلك المذهب لا ينجحون عادة فى مفاوضاتهم فهم ينسبون عدم النجاح إلى الطرق التى يستخدمها أعداؤهم . بينما نجد لديهم نزعة عملية غاشمة وإصراراً شديداً وهم غير مسئولين عن سياستهم أمام شعبهم ما داموا أعضاء فى الحكومة أو الحزب ، وهم لا يهتمون إلا بالنتائج التى تضاعف من قوتهم وتؤيد قضيتهم . ولهذا كله فالدبلوماسية الغربية

تجد الصعاب ولا تعود بالنفع على أصحابها ، ولكن مثل هذه الصعوبات يجب التغلب عليها ، وخاصة إذا ما درسنا وفهمنا طبيعة النظام الذى نعارضه ، وإذا ما استبانت لنا بوضوح الأغراض التى نسعى لتحقيقها . وفى الحق أن معرفة الإنسان لأهدافه ، والتحقق من وضوح أغراضه هو أمر أكثر أهمية من محاولة الكشف عما يدور فى عقول الآخرين . .

وهذه الحقيقة تثير أمراً آخر يتميز به السوفييت فى مفاوضاتهم ، فهم عادة يعرفون أغراضهم ويلمون بها إلماماً دقيقاً ، وهذا هو أول ما يجب توفره للقيام باجراء مفاوضات ناجحة ، وهو أيضاً يعين على رسم سياسة مستقرة ثابتة . وكما أن هدف روسيا الحربى — على نحو ما هو معروف — يرمى إلى تدمير قواتنا على نحو يصعب تداركه ، فكذلك نجد أن هدفها الأكبر فى مجال الدبلوماسية يرمى إلى إبعاد نفوذ الولايات المتحدة عن دول قارتى آسيا وأفريقيا ، وإحداث انقسام بينها وبين حلفائها تمهيداً لعزلها عن أولئك الحلفاء . وهكذا يمكن لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية وللشيوعية العالمية أن تجتاح العالم ، وليس من الضرورى أن يكون ذلك باستخدام السلاح . وهذا هو ماعناه خروشتشيف بقوله المشهور فى إحدى حفلات الكوكتيل « لسوف ندفنكم » وأعتقد أن هذا هو التفسير الصحيح . ولا أرى أن يفسر قوله على أنه يعنى به الحرب الذرية . ولا شك أن الشيوعيين على ثقة من أن مذهبهم سيكتب له النصر فى هذا الصراع .

فهل يتوفر لنا نحن الغربيين ذلك الوضوح وتلك الثقة فى أهدافنا ومقاصدنا ؟

أرى أنه نظراً لسيادة نزعة الديمقراطية فى المجتمعات التى نعيش فيها ،

فان أهدافنا تبدو أكثر بساطة وأقل وضوحاً مما هو الحال فى الحكومات التى تتولاها طائفة واحدة . كما أن مقاصدنا لا تجافى الاعتبارات الأخلاقية سواء أكانت هذه الاعتبارات عارضة أو أصيلة . وهذه العوامل كلها تشكل صعوبات ، وتحول دون توفر الوضوح واليقين فى أهدافنا ، ومع ذلك فان أحداً لا يمكن أن ينكر أثر الوضوح وأهميته فى رسم الخطة السياسية :

وكان السير هارولد نيكلسون محقاً حين قال :

« إن أساس السياسة الخارجية الناجحة هو الوضوح » .

وكان مصيباً أيضاً حين أكد أن تحقيق ذلك الوضوح ليس بالأمر الهين فى حكومة ديمقراطية ، حيث لا تهتم المعارضة الصحفية والبرلمانية بأن تنقد نقداً سياسياً محدداً ، وإنما تهتم بنقد يتضمن توجيهات عامة مرنة ، وهذه المرونة نتيجة دوافع وحاجات محلية ، ومن ثم يكون البحث هنا عن أكثر المبادىء المثالية ملاءمة لتحقيق سياسة واقعية معينة . والتحذير من وقوع الخطيئة فى مجال الأخلاق الدولية أمر يستهوى الجماهير كما أنه السبيل الأكثر أمناً ، فى حين أن إتباع سياسة واضحة محددة أزاء مسألة معينة يعتبر أقل أمناً وأقل اجتذاباً للجماهير . فالأخلاق تملى سياسة فضفاضة ، والاهتمام بأصوات الناخبين يؤدى إلى غموض فى المجال السياسى. ولكن هذا لا يحدث دائماً فقد يحدث العكس ، إذ تندفع الجماهير بدافع العاطفة وراء فكرة معينة محددة أو تتحمس لعمل سياسى بالذات ، وهنا يكون اليقين أوضح ما يكون ، ويكون العمل بالغ العنف إذا اندفع وراء هدف خاطىء .

وإذا صادف أن وقف الرأى العام مثل هذا الموقف من قضية معينة

فان ذلك يحدد المجال أمام المتفاوض بحيث يجب الخضوع للشروط المملاة بلا قيد . ذلك أن آراءه لابد أن تكون واضحة كل الوضوح محددة كل التحديد .

ومعنى هذا كله أنه ليس من الحكمة فى شىء أن يسمح لذلك الوضوح فى الأهداف أن يشوبه الانحلال فيغدو جموداً مطلقاً لا سبيل إلى تعديله على أى نحو . . . وإذن فما هى غاياتنا التى نسعى لتحقيقها ؟

إن السلام هو أول ما نسعى إليه ، ويجب أن نكرر هذا القول ونعيده فنحن ننشد « السلام القائم على علاقات ودية » السلام البناء الذى أساسه التعاون بين الناس جميعاً . وهذا السلام يعنى شيئاً أكثر مما تعنيه فكرة التعايش .

فالغرب ليست له نوايا عدوانية وليست له مطامع استعمارية(١) . وهذا ما ينطبق على أقوى الدول الغربية وهى الولايات المتحدة ، كما ينطبق على أورجواى أو ايسلندا . فالأمريكيون هم أقل الشعوب تفكيراً فى الاستعمار ، وهم يتميزون بهذه الميزة عن غيرهم من الشعوب التى تمتلك قوة كبرى . فهم لا يميلون إلى بسط نفوذهم وإقامة امبراطورية لهم ، كما أنهم لا يهتمون ولا يشغلون أنفسهم بما يسمى أعباء الرجل الأبيض . وبالإضافة إلى ذلك فان فى بلادهم متسعاً يمكنهم من الانتقال فى مناطق متباينة . ثم أنهم فى غنى عن أن يلتمسوا حاجاتهم من بلاد أخرى .

---

(١) هذه عبارات من المؤلف فى دفاعه عن الغرب وسياسته ونحن ننقلها على مسئوليته ، وإن كان الواقع يؤكد أن الغرب لم يتخل عن نواياه الاستعمارية .

ويتميز الأمريكيون بالكرم والسخاء فى عواطفهم ، وهم يودون أن يكونوا محبوبين . ولكنهم لم يتعلموا بعد أن الكرم مهما يكن عظيما ، فانه حين يقترن بالقوة والثروة لا ينبغى أن ينتظر صاحبه الشكر والامتنان ، وخاصة حين يتعلق الأمر بالسياسة الدولية والاعتبارات الاستراتيجية . فالمارد الجبار قد يعترف الناس بفضله ويرهبون جانبه ، ولكنهم لا يحبونه ولا يقدرونه . وهذا ما يجب أن يتقبله المارد ، وإلا تأثرت سياسته بالعواطف فى هذه الناحية أو تلك .

والتاريخ فى جميع مراحله يظهرنا على صحة ما أقول ، وأحدث مثل يضرب فى هذا المجال هو الامبراطورية البريطانية . وقد كان للمستر « يوجين وبر » البريطانى الجنسية الذى كان يحاضر فى جامعة ولاية أيوا بالولايات المتحدة بعض ملاحظات تنم عن فطنة وإدراك . وأود أن أورد هنا فقرتين مما كتبه ، قال :

« كان اليونان القدماء يحتقرون الرومان لأنهم برابرة ، ولا شك أن المصريين القدماء كانوا بدورهم يحتقرون اليونان . ونحن البريطانيين أتيح لنا كذلك زمن كنا فيه عظماء وسادة للعالم . فكيف كنا خلال تلك الحقبة ؟ لقد كنا انجلترا الأسطورية الغادرة . كنا وطناً لقوم أسنانهم طويلة يلقبون باللوردات ، وطناً للعوانس المحدبات الحادات الطبع . »

« وكنا نشارك فى رحلات شركة كوك ، وننشد الثقافة الأوروبية (التى لم يكن من المفروض أن تفهم) وننادى بأعلى صوتنا ، حيثما كنا ، طالبين العصيدة والشاى . ونحن اليوم ننحدر ولم يعد لنا من هذه التقاليد العظيمة غير ذكرياتها ، فقد بدت علينا اليوم آيات الاندثار . والناس اليوم تقدرنا كما لو كنا نوعاً من الجبن الذى أنضجه الزمن ، ومن

المفروض فينا ان نهتم بالتقاليد الرائعة ونقدسها ، ونرعى تراثا ثقافيا ضخما ، وهو التراث الذى « لايبدو أن أحداً سوف يشك فى قيمته لفترة تمتد إلى جيل أو جيلين . فما أعجب ما ينتهى إليه ذلك الفشل » .

« وفى نفس الوقت ، تسلم الأمريكيون الزمام ، كارهين لا راغبين ، وألقى إليهم علم القيادة مع تلك الفكرة الغريبة عن أعباء الرجل الأبيض فهم يمدون الغادر ، ويمنحون المساعدات المزلية ، ويبعثون بالسائحين الجائلين الذين يمضغون اللبان ويحتسون شراب الكوكا . فهم الأقوياء وهم الأثرياء ومن أجل ذلك يجب أن يدفعوا الغرامة ، التى تعنى أنهم لن يتمتعوا بحب أحد ما داموا مستغلين يثيرون الرهبة فى النفوس » .

فان كان السلام هو أول الأهداف التى نسعى إليها ، فان استخدام الوسائل الدبلوماسية لتخفيف حدة التوتر فى العالم من الأمور التى تتفق وغايتنا والتى تعتبر جزءاً لا ينفصل عنها . وتخفيف حدة التوتر لا يعمل على إقرار السلام فى العالم فحسب ؛ بل هو أمر له مغزاه فيما يتعلق بسياسة الأمر الواقع . فمن السهل حدوث انقسام فى داخل المعسكر الشيوعى إذا ما هدأ جو السياسة واستقر . لأن الحرية وحدها هى التى تنتصر فى الجو الهادىء المتزن ، بينما يحدث عكس هذا للمعسكر الآخر .

وإذن فنحن نلتمس السلام ونلتمس تخفيف حدة التوتر ، وننشد التعاون بين جميع الدول فى سبيل الخير ، ونريد الحرية للشعوب إلى جانب الأمن والمسئولية .

وللتوصل إلى تحقيق هذه الأهداف يجب أن تكون وسائلنا الدبلوماسية على درجة من الكفاية شأنها فى ذلك شأن قواتنا المسلحة ، ويجب أن تتجلى فيها التجربة والإدراك والغرض البناء .

ويجب أن نضاعف جهودنا حتى لا نضيع جهداً كبيراً فى الرد على ما يفعله الطرف الآخر ، فهذا ما يجب أن نتجنبه ، ويجدر بنا ألا نقف موقف المدافع ، ولنعترف نحن ، دول الغرب ، بأننا لم نكن موفقين تماماً فى هذه الناحية فكما قال هنرى . ا . كيسنجر فى أحد الأعداد التى صدرت حديثاً من مجلة الشئون الخارجية « إن واحدة من الصعوبات التى تواجه الدول الغربية فى علاقاتها مع الجانب السوفيتى ، تتمثل فى أننا ندرك الأمور التى نعارضها بوضوح أكثر من إدراكنا للأمور التى ندافع عنها ، ومن ثم فقد جعلنا هذا ، فى مفاوضاتنا مع السوفيت ، نقف موقف مؤخرة الجيش العنيدة التى تهدف أولا وقبل كل شىء إلى الوقوف فى وجه الهجوم السوفيتى . وأدى ذلك إلى تمكين القيادة السوفيتية من تحديد القضايا التى تعرض على صعيد دولى مما وضعنا فى موقف المستجيب أكثر منا فى موقف المبادىء، مما ولد شعوراً عدائياً نحونا فى أنحاء العالم وذلك قبل أن تتاح لنا فرصة عرض أهدافنا وتوضيح القيم التى نستهدفها » .

وهذا صحيح حقاً ، وهام تماماً .

وإنى أعلم كم هو سهل أن يعترينا الذعر وما أيسر أن نفقد التحمس فى المفاوضات ، وما أيسر أن تغرينا المعارضة وأن نتجنب المبادأة كما نتجنب المغامرات من أجل السلام ، ونغوص فى أعماق خنادقنا منتظرين ما لابد من وقوعه بالرغم من الأمل الذى يداعبنا لتلافى الهجوم . وهكذا كدسنا الأسلحة الذرية ، وموقفنا هذا يعتبر موقفاً قوياً ، غير أنه قد يبقى جامداً كما هو فنصبح مقيدين فى نطاقه . وهكذا نتمنى أطيب التمنيات بينما نحن نخشى أسوأ الأحداث ، وقد تغوص أقدامنا فى الأعماق بحيث لا نستطيع إعداد أنفسنا لمواجهة الظروف .

وإذا ماوقفنا ذلك الموقف مرة فنحن نخشى خطر الهزيمة .

ومن ثم يجب أن تقوم دبلوماسيتنا على قوة أعظم من القوة العسكرية ، قوة تستند إلى مبادىء ، دون أن تتبجح بنسبة جميع الفضائل الأخلاقية لنفسها .

ويجب أن يدعم تلك القوة الصبر الذى لا ينفد سواء بالإثارة أو بمحاولة اثباط العزائم ، فلا يجب أن نثار لأبسط حركة ، بل لنفكر فى المدى الطويل .

وإلى جانب الصبر يجب أن يتوفر لنا السير فى الطريق القويم ، فلا يبهرنا إحراز بعض السبق ، ولا يسرع إلينا اليأس إذا صادفنا بعض الفشل . ومن الحماقة أن نفزع لإطلاق هذا الصاروخ أو ذلك ، كما أن نشوة النصر لا يجب أن تهزنا إذا استطعنا أن نكون السابقين فى الوصول إلى القمر .

وأنا أعرف كم هو عسير أن تبقى السفينة ثابتة فى البحر العاصف . ولكن هذا هو المطلب الأكثر لزوماً حين يعصف البحر . وعلى ذلك فان موقف الغرب فى المفاوضات لا تتوفر له المميزات التى تتوفر للحكومات الشيوعية ، وهو ماسبق أن أشرت إليه . فالجمهور عندنا يتمتع بحريته ومن ثم فهو لايستقر على حال وقد يحدث أن ينفجر الرأى العام فى بعض الأحيان . ولكن عندما يحاول هؤلاء الذين يرسمون السياسة ، أو هؤلاء الوكلاء الدبلوماسيون ، إحداث تغيير رئيسى فى سياستهم لمسايرة كل فكرة تطرأ للرأى العام ، فسينتهى الأمر بنا إلى الاضطراب المستمر ، بما يجعل النجاح عسيراً حقاً فى المفاوضات التى هى مهمة عسيرة دقيقة بطبيعتها .

وأكثر من ذلك فلن يتوفر لنا هذا السير على الطريق القويم ما لم نسلم بأننا لن نستطيع إيجاد حل سهل سريع لمشاكل الحرب الباردة ، التى تتسم بها علاقاتنا الدولية . وفى الحق أن بعض هذه المشاكل تستعصى على الحل تماماً فى الظروف الراهنة .

غير أن هذا لايجب أن يثيرنا ، فالوقت كفيل بها ، وهذا ماحدث فى التاريخ على الدوام ، وسوف يحين الوقت الذى نتعلم فيه كيف لا تثيرنا مثل هذه المشاكل . ولكن الوقت يحتاج إلى مساعدة من جانبنا ، وإلا فهو لن يقف فى صفنا ، حتى ولو كنا من الملائكة !

وإذا كانت هناك مشكلات أخرى فيجب أن تترك جانباً فى الظروف الراهنة ، فبعض المشاكل يمكن حلها بالصبر والمثابرة ، حتى ولو كانت ستسوى مع الشيوعيين . ويجب علينا أن نؤمن بأنها لن تسوى على كل حال باللين أو بالعاطفة ولكنها ستحل بالمفاوضات الدقيقة على أساس واقعى حتى يمكن الاتفاق على كل مسألة على أساس النفع الخاص لكل طرف . وفى الظروف الحاضرة لا ننتظر التوصل إلى اتفاقيات أرفع مستوى من هذا ، أعنى أننا لن نتوصل إلى اتفاقيات يتوفر فيها حسن النية .

ولاشك أنه توجد قواعد مفيدة يمكن اتباعها إذا ما أردنا تحقيق الأمن عن طريق المفاوضات ، فلا يجب أن نسمح لأنفسنا بأن نهبط إلى مستوى الدول الشيوعية فى المناقشات وفى الأسلوب . وفى المحادثات لا يجب أن تجنح إلى الافتراء بدلا من الصدق ولا يجب أن نستبدل العقل والاتزان بالجلجلة والغضب . وأظن أنه يجدر بنا كذلك أن نعمل بنصيحة

أحد مندوبى الولايات المتحدة البارزين أمام عصبة الأمم ، وأعنى به قول السيناتور وأرين أوستن ، المندوب السابق حين قال :

« يجب أن تترك لعدوك دائماً فرصة للانسحاب » .

وهذا القول معقول ، إن لم يكن فى الحرب ، فهو معقول على الأقل فى مجال المفاوضات ، حتى مع الشيوعيين .

أخيراً يجب أن نقاوم تلك النزعة الانجلوسكسونية التى تجعل من كل مشكلة سياسية قضية أخلاقية . والحق أن بعض المشاكل تعتبر من الأمور التى يجب علاجها على أساس سياسى ، بينما توجد قضايا أخرى يجب حلها على أساس أخلاقى . ومن الضرورى أن نميز بين هذين النوعين ، ولو أن ذلك ليس بالأمر الهين اليسير . ولن نستطيع إدراك الفارق إذا أدعينا فى كل مرة نختلف فيها مع الشيوعيين أن رأينا يستند بطبيعته إلى مبادىء أخلاقية ، ومن ثم فاننا لن نستطيع أن نحيد قيد أنملة عن الأخذ بتلك المبادىء ، كما لا نستطيع كذلك أن نجعله محلا للمساومة .

وهناك أمور ومناسبات يجب أن يدافع فيها الفرد — كما يجب أن تدافع الدولة — عن الحق ، غير أن هناك أموراً أخرى لا يكون الحق فيها واضحاً وضوحاً تاماً ، ولا يكون من السهل معرفة جانب الصواب ، اللهم إلا لهؤلاء الذين ينحازون مقدماً لجانب معين والذين يعتبرون أن جميع حلفائهم ملائكة وأن الآخرين من الضالين الذين لا يرجى صلاحهم . وإن خلع الصبغة الأخلاقية على كل عمل سياسى نأتيه ، من شأنه أن يجعل المرء يعتقد بأنه هو وحده الذى يعرف الحق ، وهذا ما يجب أن ننأى عنه .

فلو حدث أن اعترضنا على إحدى الحكومات الشيوعية لاستخدامها القوة ، وكنا نخشى هذه القوة ، ونقف فى وجهها على أساس أخلاقى لاسبيل إلى الرجوع عنه ، فيجب الاعتراض على استخدام القوة من جانب حكومة أخرى على نفس الأساس الذى اعترضنا عليه فى الحالة الأولى، ولو كانت الدولة المعتدية مؤيدة وحليفة لنا . وإذا حدنا عن هذا الاتجاه فان موقفنا يتناقض تناقضاً يدعو للعجب ، إذ أنه لايمكن تفسير سياسة القوة واستراتيجية الدفاع على أساس أخلاقى .

ونحن أبناء الدول الغربية نجعل من أنفسنا مثاراً للسخرية إذا حاولنا أن نفعل ذلك . فلا يجب أن نفترض ونسلم بأن حليفنا الذى يعارض الشيوعية هو بالضرورة ديموقراطى فاضل ، ونعتبره على هذا عضواً بارزاً فيما نطلق عليه العالم الحر . والحق إننا نطلق هذه الصفة بلا تمييز . وإذا صح أن مجرد الانتماء إلى الجانب المعادى للشيوعية يكسب هذه الصفة لوجب اعتبار هتلر أعظم دعاة الحرية وأكثرهم اخلاصاً لها فى عصرنا هذا .

وهناك ظروف تحتم التحالف مع حكومات الحزب الواحد التى لا تستخدم القوة . وهنا لايجب أن نخلط ،فمساعدتنا لمثل هذه الحكومات ضد الشيوعية يدفعنا إليها عامل أخلاقى مذهبى . وموقفنا بالنسبة لجزيرتى كيموى وماتسو يعطينا مثلا على ذلك . فهاتان الجزيرتان تقعان فى المياه الاقليمية الصينية ،وهما موضع نزاع بين حكومتين صينيتين إحداهما حكومة شيوعية استبدادية يؤيدها الاتحاد السوفيتى ، وهذه الحكومة تعتبر فى نظر أكثر من دولة ،مهددة للولايات المتحدة ، ومهددة لكل ما يقف فى وجه الشيوعية فى غرب المحيط الهادى . فمن الطبيعى إذن

أن تؤيد الولايات المتحدة الحكومة الصينية الوطنية فى فورموزا ، وإن كان هذا التأييد لا يعنى أنها حكومة ديموقراطية .

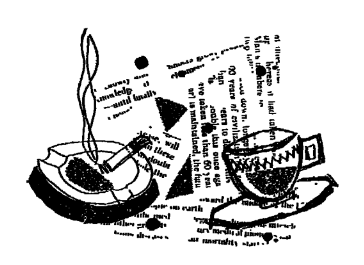
ولو افترضنا أن جزيرة فورموزا هوجمت ، سواء من حكومة بيكين أو من مكان آخر ، فاننا نكون بازاء حالة اعتداء يستدعى عملا مشتركاً إذ ليس من المفروض بالضرورة أن تكون تلك الجزيرة جزءاً من إقليم الصين . ولكن إذا هوجمت الجزر الأخرى من جانب أحد الطرفين فى الحرب الأهلية الصينية ، بينما وقف الطرف الآخر مدافعاً عنها فان الموقف يكون مختلفاً تماماً ، فالمسألة لن تصبح مسألة مبادىء فى نظرى ، ولا تتطلب مساعدة الحكومة الوطنية فى هذا الصراع .

وسبق أن قلت ان القوة يجب أن تقاوم ، ولكن إذا افترضنا أن القوة يجب مقاومتها فى كل حرب أهلية بتدخل الولايات المتحدة من جانب والاتحاد السوفيتى من جانب آخر فان السلام سيصبح أكثر زعزعة مما هو الآن . واتخاذ مثل هذا المبدأ يؤدى إلى الغموض بل وإلى الخطر فى مناطق مثل الصين ، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية .

وقد قيل بأن هذه الجزر تعتبر اليوم هامة ، بل حيوية ، لحماية فورموزا ، وإذا صح ذلك فالسبب فى ذلك أن تشيانج كاى تشيك هو الذى خلق لها تلك الأهمية لأنه وضع خطة اقتضت تحويل ثلث قواته من فورموزا إلى هاتين الجزيرتين . ولا شك أن الدبلوماسية الفاشلة هى التى أدت به إلى ذلك . إذ لو سلمنا بضرورة الثبات فى وجه القوة الشيوعية ، أو الثبات فى وجه التهديد باستخدام تلك القوة ، فانه كان من الممكن استخدام موقف أسلم من الناحيتين الاستراتيجية والسياسية .

ولا أظن أن من يفكر فى المسألة على هذا النحو يعتبر أقل إيماناً بالمبادىء أو يعد مزعزع الرأى .

وربما هدأ الموقف الآن بعد أن قامت الولايات المتحدة باستعراض قواتها كما حدث عام ١٩٥٥ . ولكن يجب أن يستغل الموقف الراهن بحيث نجعل جزيرتى كيموى وماتسو قليلتى النفع من الناحية الاستراتيجية فى الدفاع عن فورموزا ، وذلك باعادة القوات التى أرسلها شيانج كاى تشيك إليها حيث يمكن استخدام تلك القوات فى الدفاع بالمعنى الصحيح .



السلطة والدبلوماسية

أوضحت فيما سبق أهمية الدبلوماسية والمفاوضات فى مجرى السياسة ، غير أنه مهما توفر للدبلوماسية من خير وحكمة ، فلن يتحقق لها أن تؤتى أكلها ، فى هذا العالم ، ما لم تؤازرها القوة . وقد تؤدى القوة التى لا تتوفر لها دبلوماسية ماهرة إلى إضاعة الجهد والفشل وكذلك الشأن فى الدبلوماسية التى لا تتوفر لها القوة .

والموقف الحالى فى برلين هو مثل لمؤازرة القوة للسياسة . فلولا معارضة الحكومات المعنية ، وهى الممثلة فى قوات حلف الأطلنطى ، للمطالب الروسية الجائرة ، الخاصة بالانسحاب من برلين ، ولو لم تكن تلك الحكومات قد وقفت موقفاً حازماً يستند إلى القوة ، ويدعمه التحالف الضرورى بينها ، لو لم تفعل هذا لكانت هزيمتها ساحقة ، ولامتدت آثار تلك الهزيمة إلى ميادين أبعد كثيراً من برلين . لكن القوة والثبات لا يكفيان لحل تلك المشكلة ، إذ يجب على الدول الغربية أن تصحب قرارها ذاك بمقترحات تتقدم بها بغية إيجاد أساس لتسوية المشكلة على نحو أكثر دواما من تلك التسوية التى تمت فى عام ١٩٤٥ تحت ظروف الحرب القاهرة . فاذا لم توفق تلك الدول إلى ذلك ، فان أى نصر تحرزة بالتلويح بالقوة فى وجه القوة الأخرى ، لن يكون إلا نصراً قصير الأمد .

إن العلاقة بين القوة وبين السياسة هى الأمر الحيوى الذى يعول عليه، وحينما تكون تلك العلاقة طيبة متوازنة فانها تأتى بأطيب الثمرات، ومثل هذا اللون من السياسة لا يعنى عادة القوة العدوانية التى تستخدم لتحقيق هدف خاطىء ، بل يعنى كذلك توجيه القوة وجهة إنشائية بناءة لتأييد السياسة والمفاوضات، وهذه الأخيرة تعمل على الحد من استخدام القوة مستقبلا .

والمشكلة هى ضرورة توفرعلاقة ثابتة متوازنة بين السياسة وبين القوة فلو أننا عملنا على تخزين الأسلحة وتكديسها دون ما حاجة إلى ذلك ، فى كل مناسبة تتأزم فيها الأمور ، أو أخذنا فى إعدادها كلما لاح تهديد ، أو فعلنا عكس هذا وأهملناه بغية إدخار الأموال التى تنفق عليها ، حين نجتاز أزمة من الأزمات، لوأننا فعلنا شيئاً من ذلك فلن يكتب لنا النجاح بل لن نكون أهلا للنجاح سواء فى السياسة أو فى الدبلوماسية . وانما الواجب أن نعالج الأمر فى شىء من الحكمة . فنحن نعد عدتنا وقوتنا باستمرار فى حرص، وهذا كله فى سبيل الدبلوماسية التى تهدف للسلام .

والعلاقة بين القوة والأمن من الأمور الهامة التى تربط القوة بالسياسة، بل هى جزء منها . فالتاريخ يحدثنا فى جميع مراحله بأن الأمن لن يستطاع حمايته بمجرد تملك الأسلحة . لأن التسلح من شأنه أن يثير الطرف الآخر للقيام بنفس العمل ، مما يستدعى مبالغة الطرف الأول فى التسلح . وهكذا يسير الطرفان فى حلقة مفرغة لانهاية لها. وهكذا يدفع الخوف إلى تكدس الأسلحة ، ونهاية مثل هذا الحال لن تكون نهاية موفقة ، حتى ولو لم تؤد إلى إندلاع الحرب فعلا .

وفى الظروف الحالية نجد أن الاعتماد على القوة لتوفير الأمن انما

يمثل حالة بين السلام الصعب التحقق والحرب العالمية ، إذ يسود التوتر والخوف بين الفريقين القويين المتصارعين، اللذين يواجه كل منهما صاحبه بالعداء، وتفصل بينهما هوة من الجهل وسوء الفهم. هذا هو موقفنا الحالى الذى يخيم عليه الشقاء ، والذى يسوده الصراع والخوف .

وقد أصبح السلام يعنى تجنب الحرب الذرية ، وهذا السلام يصعب إقراره ما دمنا نقف على حافة الهاوية وقد عرانا الذعر . وإذا كانت الصواريخ تحمل الكلاب أو القردة لتجوب الفضاء، فلا شك أنها ستحمل فى المستقبل القريب أسلحة مدمرة تهبط إلى الأرض لتدمر وتخرب ، وهكذا صار لابد من امتلاك هذه الأسلحة لكى نحمى أنفسنا، فمثل هذه الأسلحة هى التى تحول دون القضاء علينا ومن الضرورى أن تبلغ هذه الأسلحة أقصى حدود التدمير والتخريب، وهذا ما يتمثل اليوم فى القنابل الذرية والهيدروجينية والصواريخ .. نعم إن مثل هـذه الأسلحة هى التى تحمى، واستخدامها يعنى هلاك من يستخدمها وهلاك عدوه فى نفس الوقت . وإذا ما أيقن كل من الفريقين بذلك فانه لن يستخدمها ، وهكذا تغدو أسلحة عقيمة بلا جدوى ،وقد صار هذا هو الغرض الذى تسعى إليه السياسة بل هو الهدف الذى تستهدفه الاستراتيجية الحديثة .

وصار الهدف الأول للدفاع وخططه هو التأكد من قدرة كل فريق على اطلاق صواريخه وطائراته فى الجو ، وإلا فقد هذا الفريق وسيلة الدفاع عن النفس .

وأحسب أن مثل هذا الموقف لا مثيل له فى التاريخ ، فالحق أنه حين كانت إحدى القبائل تستخدم القوة ضد قبيلة أخرى ، فى العصور السحيقة ، وكانت هاتان القبيلتان تمثلان القوة فى عصرهما ، وحدث

أن انتصرت إحداهما ، فان أفراد القبيلة المهزومة كانوا يقتلون أو يؤسرون . أما المنتصرون فكانوا يعيشون ويسودون نظراً لما أحرزوه من نصر ، وهذا هو الفارق بين ذاك الحال وبين هذا الذى نجده اليوم ، فاستخدام الذرة تختلف نتائجه كل الاختلاف عن الحروب الماضية .

وعلى ذلك أكرر أن الالتجاء إلى الحرب الذرية ليس محتملا فى الوقت الحاضر ما دام كل من الطرفين يستطيع استخدام نفس السلاح . ومهما يكن من أمر فان هذا لا يحل مشكلة الأمن .

وقد يكون من الممكن فى وقت قريب استخدام عنصر المفاجأة فى الحرب الذرية، وذلك باستعمال الصواريخ من الجو ، بل أنه يوجد فريق من الناس يقولون إن هذا الاحتمال بات حقيقة واقعة ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى تدمير أسلحة الطرف الآخر قبل انطلاقها ، ويلزم لمن يلجأ لاستخدام هذه الوسيلة أن يضع نصب عينيه الضرب بسرعة وبلا تحذير لتفادى ضربة الفريق المضاد .

وإذا نحينا هذا الغرض جانبا باعتباره بعيد الاحتمال ، فانه حتى لو فرضنا أن المعتدى لن يستطيع تفادى ضربات خصمه ، فان استخدام هذه الأسلحة فى التدمير سيؤدى إلى نتائج وخيمة لم يكن يفكر فيها المعتدى حين بدأ اعتداءه . وقد ينتج عن ذلك استخدام جميع أنواع الأسلحة من أبسطها إلى أشدها خطراً . وفى الحق أن هذا هو الخطر الأكبر الذى يتهددنا فى الوقت الحاضر . وعليه فان إتباع سياسة حكيمة ودبلوماسية رشيدة لهو أفضل وسيلة للوقاية من استخدام القنابل الهيدروجينية .

ويدرك القادة الروسيون حقيقة هذا الموقف، فهم لن يقرروا استخدام

القوة ما داموا يعلمون أن مثل هذا القرار سيهدد وجودهم ، وأعتقد أنهم سوف يحجمون عن اتخاذه عندما يوقنون بالخطر الذى ينتظرهم . ولكن الأمر فى النهاية قد يتضمن خطأ فى التقرير ، غير أننا فى الدول الغربية ، نفكر على عكس هذا النهج ، إذ لا نفترض استخدام القوات الكبيرة الشاملة إلا إذا أصبحت المسألة مسألة حياة أو موت .

فوجود القوات الضخمة قد يكون حائلا دون الاعتداء على نطاق واسع . غير أن وجودها لن يحقق الأمن فى المجال السياسى . ومع ذلك فان هذا النوع من التسلح ، الذى يجب ألا ينتفع به هو الذى ينادى به الرأى العام فى الولايات المتحدة ، زعيمة الدول الغربية . وهكذا يمضى الغرب قدما فى تدعيم أسلحته التى لا يستخدمها ، إلا كنوع من الحماية . ولكن إلى أى حد يمكن السير فى هذا السبيل ؟ إذا استمر الحال على هذا المنوال ، فان تراكم الأسلحة لن يصبح عديم الجدوى فحسب ، ولكن تفوق الجانب الآخر فى هذا المضمار سيجعل أسلحة الغرب بلا فائدة ، ثم إن كلا من الجانبين لا يفعل شيئاً سوى اضاعة المال والجهد ، بل وإضاعة القوة نفسها .

فيا للحماقة المحزنة !

إنها تحمل المرء على الظن بأن برنارد شو كان مصيباً فيما ذهب إليه ، وأنه سرعان ما تحقق قوله « إذا كانت الكواكب الأخرى مأهولة بالسكان ، فلا بد أن هؤلاء السكان يعتقدون أن الأرض هى مستشفى المجانين بالنسبة إليهم » .

لقد كنت أتحدث عن ضرورة وجود الأسلحة الذرية ، وضرورة

تحديدها . ولا شك أن امتلاك دولة واحدة لهذه الأسلحة تنتج عنه نتائج تجتاز حدود إقليمها ، فهى إما أن تثير خوف البعض أو تشيع الطمأنينة لدى البعض الآخر .

وامتلاك إحدى الدول للقوة أمر لا يثير الخوف فى نفس حلفائها وربما اعتراهم القلق للطريقة التى ستؤثر بها هذه القوة على العلاقات السياسية مع الجانب الآخر ، ولكنهم لن يخشوا استخدام تلك القوة ضدهم ، وقد أثارت القوة التى تمتلكها الولايات المتحدة المخاوف فى بريطانيا فى بادىء الأمر ، ولكن البريطانيين يتغنون الآن بنشيد « احكمى يابريطانيا » عندما ترسو إحدى الغواصات الذرية فى ميناء انجليزى .

ومنذ سنوات كانت الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى تمتلك قنبلة هيدروجينية من بين دول المعسكر الغربى المعادى للشيوعية . ولكن عند ما استطاعت بريطانيا أن تنجح فى إجراء تجربة على مثل هذا النوع من القنابل ، قوبل هذا النبأ فى الولايات المتحدة بترحيب كبير ، إذ أصبحت بريطانيا قادرة على التدمير بذلك السلاح الجديد . كل هذا يظهرنا على أن القوة لا تثير المخاوف إذا ما استطاعت السياسة أن تجعلها كذلك . وقد ينتشر الصراع فى العالم ولكن منطقة الثقة المتبادلة اتسع نطاقها وربما كان ذلك نوعاً من التقدم .

وإذا صح أن الخطر الآن لن ينتج عن تكدس الأسلحة الذرية ولا عن صراع عارض أو صراع محدود النطاق ، فما هو وضع كل من السياسة والقوة فى مثل هذا الموقف ؟ وأى نوع من القوة يجب أن يتوفر حتى

يمكن درء الخطر ؟ وما هي الدبلوماسية التي تستطيع التغلب على مثل هذا الخطر ؟

لا شك أن الأسلحة الذرية التيمن شأنها أن تخرب على نطاق واسع ، وهي التي أطلقنا عليها المانع أو الحامي، بمعنى أنها تجعل الطرفالآخر الذي يمتلكها متردداً في استخدامها ما دام يوقن أن في استطاعته أن يبادله الضربات ، لا شك أن هذه الأسلحة الذرية ، لن تستطيع أن تكون حامية أو مانعة في حالة القيام بحرب عارضة ، أو قتال بدأ في أول أمره محدوداً ثم اتسع نطاقه . ولا ريب في أن التحالف بين الدول الغربية يكون واهياً ، وقائما على أساس خاطيء لو أنها استخدمت الأسلحة الذرية في قتال من هذا النوع العارض المحدود ، دون أن تفكر في وسيلة أخرى أو تلجأ إلى حل آخر . نعم انها لو فعلت ذلك لأخطأت خطأ فاحشاً سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاستراتيجية . وهل يستدعي قيام الاعتداء المحدود على إحدى الدول الغربية الحليفة أن تقوم الولايات المتحدة بهجوم ذري ؟

وهل معنى ذلك أن تقوم استراتيجية حلف الأطلنطي على قلب كل حرب عادية إلى حرب ذرية ؟

ترى هل كتب علينا أن نقف هذا الموقف المحزن فنختار إما الحرب الشاملة أو نقف مكتوفي الأيدي ، وإما تدمير مفاجيء او هزيمة بطيئة ، واما هجوم بأسلحة عادية أو الانتحار بالأسلحة الذرية . يجب ألا نقف هذا الموقف، ويجب أن نهتدي إلى سبيل آخر .

ربما أمكننا الوصول إلى حل آخر ، وذلك لا يقتضي بالضرورة التخلص من الأسلحة الذرية ، فان هذه حماقة لا شك فيها ، ولكن

علينا أن نفكر فى وسيلة أخرى بحيث لا تستخدم تلك الأسلحة إلا حينما تقتضى الضرورة الالتجاء إلى الحرب الشاملة ، ولتكن هذه الوسيلة هى إيجاد السبيل أو الطريق الذى يمكن بواسطته التغلب على الحرب الصغيرة المحدودة . لنوجد مانعاً أو حائلا يحول دون الحرب المحدودة كما أوجدناه بالنسبة للحرب الشاملة ، وهذا لن يكون إلا بتحقيق التوازن على مستوى آخر يجعل استخدام الأسلحة الذرية قاصراً على الحالات الهامة .

ولا توجد وسيلة أخرى لإيجاد التوازن إلا باتخاذ سياسة الدفاع المشترك فهو الدفاع الوحيد المعقول ، الذى لا يقل أهمية بالنسبة للسياسة عن استخدام القنابل الذرية ، والصواريخ ، وهو أيضاً يتطلب وحدة فى أمور أخرى غير شئون الدفاع على النحو الذى حاولت إيضاحه فيما سبق .

وما دام التحالف داخل حلف شمال الأطلنطى ضعيفاً فيما يتعلق بالأسلحة العادية ، فلا سبيل له إلا الاعتماد اعتماداً تاماً على تلك الأسلحة غير المحدودة مثل القنابل الهيدروجينية وكلما تقدمت خطط الحلف كلما أضحى من العسير إيجاد وسائل أخرى للدفاع القائم على استخدام الأسلحة العادية ، وذلك لتوفير حائل فى الحالات البسيطة التى لا تستدعى استخدام الأسلحة الشاملة التدميرية . وإذا ما استطاعت دولة أو دولتان من الدول الأعضاء المضى قدماً فى تدعيم قواهما الذرية ووسائلهما الاستراتيجية ، فثمة نتائج تنتج عن ذلك قد تنتهى آخر الأمر باضعاف الحلف ، على نحو يجعل الدفاع المشترك أمراً مستحيلا .

وإذا شعرت الدول الغربية ، كما هو الحال فى عدد كبير منها ، وهى على حق فى ذلك ، بأن وسائل دفاعها الحقيقية الموحدة تتركز

فى الوقت الحاضر فى القوات الجوية للولايات المتحدة ، وفى القنبلة الهيدروجينية وما إليها ، فانها سوف تتراخى شيئاً فشيئا فى القيام بالجهود ، وفى بذل التضحيات ، من أجل دفاعها عن نفسها بوسائل أخرى ، وينتهى بها الحال إلى عدم الاهتمام بحلف الأطلنطى كمنظمة تهدف إلى الدفاع المشترك ، والسياسة المشتركة . وهناك آيات يستدل بها على أن مثل هذا الشعور آخذ فى التفاقم بين عدد كبير من الدول الأعضاء .

وإذن فمن الأهمية بمكان بالنسبة للأهداف العسكرية وللأهداف السياسية أن يتخلص الحلف من المبدأ القائل « إما كل شيء وإما لا شيء على الاطلاق » باعتباره السبيل الوحيد لإيجاد التوازن بين القوة وبين السياسة أو بين القوة وبين الأمن . ويجب لذلك توفير قوة متوازنة مشتركة داخل الحلف ، قوة نشطة فعالة تكون بمثابة المانع أو الحامى فى حالات الهجوم الجزئى المحدود ، بحيث تحول دون استخدام الأسلحة الذرية .

وثمة لون آخر من القوة المحدودة ، يلزم توفره ، ويمكن أن يؤدى خدمات جليلة لتأييد السياسة والدبلوماسية . ومثل هذه القوة ستكون فى المدى الطويل هى غاية مانصبو إليه لتحقيق غاياتنا ، لأنها قوة تقوم على مبدأ أسمى من الإقليمية وتعلو على فكرتها ، وأعنى بذلك إيجاد قوة بوليسية دولية ، تكفل السلام ، وتكون جهازاً تابعاً للمجتمع الدولى ، وذلك بعد أن تقر الأمم المتحدة عملها . وأظن أن الآمال فى إيجاد قوة دولية تعمل وفقاً لقرار دولى لضمان السلام أو لتقويته على الأقل ، هذه الآمال جاشت فى النفوس أربع مرات خلال الربع الأخير من هذا القرن .

وأول القرارات التى اتخذت كانت فى العقد الثالث من هذا القرن ، حينما عالجت عصبة الأمم الأزمة الحبشية ، ورأى الأعضاء اتخاذ الجزاءات ضد المعتدى . وأى شخص كان موجوداً فى مدينة جنيف فى ذلك الوقت لن ينسى مطلقاً تلك اللحظات الحزينة حين أعلن وزير خارجية بريطانيا مطالب حكومته التى تقتضى مقاومة المعتدى مقاومة جماعية مستمرة ، كما طلب إلى الحكومات الأخرى أن تحذو حذو حكومته وتسير على نهجها بعزم لايلين . ولكن هذا العزم سرعان مالان أمام المخاوف ، وبات عديم الجدوى . وبتراجع أعضاء عصبة الأمم عن قرارهم ذاك ، وبنكوصهم دون تحقيق المسعى الذى سعوا إليه ، حطموا كل أمل فى القيام بجهد مشترك ، وبعملهم هذا صار وقوع حرب عام ١٩٣٩ أمراً لامفر منه . ومن عواقب مأساة الحبشة أن راح ذلك الامبراطور الضئيل الجسم الشجاع يلتمس تحقيق العدالة فى جنيف ، من جمعية غير مهتمة بما يقول ، وقد حدث هذا بينما كان الامبراطور فى منفاه .

وثمة مناسبة أخرى عرضت بمدينة سان فرنسسكو عام ١٩٤٥ . فقد انتعشت الآمال مرة أخرى ، وشعر الناس خلال أيام قصيرة ، بأن الحين قد حان لفهم الحقائق وتعلم الدروس من الآلام والمآسى التى خلفها فشلهم فى الماضى ، وأنه صار من المناسب تكوين قوة بوليس دولية ، إلى جانب منظمة التعاون الدولى ، من شأنها أن تقر كلمة القانون ويتحقق بوجودها إنقاذ العالم من الويلات التى عاناها ، ولكن رياح العداء والخوف بدأت تهب ، حتى أفضت إلى ما يدعى بالحرب الباردة .

وكانت المناسبة الثالثة حينما طالب مجلس الأمن ، بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة ، فأقر جزاءات ضد المعتدين فى كوريا . وماكان ذلك القرار ليتخذ لولا غياب مندوب الاتحاد السوفييتى ، وعدم استخدام حق

الاعتراض (الفيتو) . والعمل الذى اتخذ فى كوريا بالرغم من أنه صادر عن الأمم المتحدة غير أنه لم يكن قائماً على أساس التعاون الدولى بمعناه الواسع . وذلك من حيث تنظيمه والإشراف عليه . وقد سيطرت عليه الولايات المتحـدة بحيث لم يكن هو العمل الدولى الذى يجب القيام به .

وبالرغم من ذلك فانه أظهر مايمكن أن يقوم به مجلس الأمن التـابع للأمم المتحدة ، فى وجه العدوان ، إذا اتحدت إرادة أعضائه .

وآخر عمل قامت به الأمم المتحدة كان أثناء أزمة السويس عام ١٩٥٦ حينما رأت الجمعية العامة التدخل لوقف الاعتداء المسلح ، ولو كان مجلس الأمن هو الذى عهد إليه بالأمر لما تم ذلك نظراً لاحتمال استخدام حق الاعتراض (الفيتو) ، لقد حدثت أزمة عنيفة حقاً حين اشتبكت القوات المصرية والاسرائيلية فى صراع ، وتدخلت كل من بريطانيا وفرنسا عسكرياً لوضع حد لذلك العدوان(١) ، وكان لذلك التدخل أثر دولى خطير ، ورأت كل من بريطانيا وفرنسا أنهما على استعداد للإنسحاب إذا ما تولت الأمم المتحدة الأعمال البوليسية فى المنطقة ، وفصلت بين القوتين المتصارعتين. ولو لم يتم ذلك لكان المستقبل مظلما ، فقد أحست شعوب آسيا وأفريقيا بمرارة ، ولم يكن سعيداً غير الاتحاد السوفييتى لاستغلاله هذه المشاعر لمصالحه .

فهل استطاعت الأمم المتحدة إذ ذاك أن تعمل فى الوقت المناسب ؟

---

(١) من الواضح الثابت أنه كانت هناك مؤامرة عدوانية مدبرة بين كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل . وأن القول بتدخل بريطانيا وفرنسا لفض النزاع هو حجة تذرعت بها الدولتان للتدخل العسكرى الغاشم .

بل هل استطاعت أن تعمل على الإطلاق ؟

لم تكن هناك سابقة دولية لتكوين بوليس دولى ، ومن ثم قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بدراسة الموضوع لإقرار السلام . ولم يكن لديها استعداد لتحمل مثل هذه المسئولية التى لم تكن منتظرة . ولكن ماهى غير أيام قليلة حتى تكونت قوة الطوارىء الدولية ، وأصدرت الجمعية العامة القرارات اللازمة التى تحدد وظيفتها ، وعرضت أكثر من اثنتى عشر دولة رجالها ليشتركوا فى تلك القوة . وما هى إلا أسابيع قليلة حتى تكونت قوة قادرة منظمة لها هدف سام تسعى إليه ، وعملت تحت راية الأمم المتحدة ، وأخذت سبيلها لمراقبة خطوط القتال ، وهكذا أمكن انسحاب قوى الدول الأخرى من المنطقة . ومنذ ذلك الحين ، وباتفاق الدول المعنية توقف إطلاق النار تحت رقابة قوة الطوارىء تلك . فمن ذا الذى يستطيع أن يقول إن مثل هذا النزاع المحلى لم يكن من المنتظر أن ينقلب إلى حرب كبرى ؟

لقد كانت تجربة تبعث على الأمل فى قدرة المنظمة الدولية على صيانة السلام ، وعلى استخدام القوة الدولية ، وكانت تجربة دلت على جدوى وقدرة المفاوضات الدبلوماسية التى تجرى بواسطة الأمم المتحدة لايجاد الحلول الإنشائية . كما أن هذه التجربة لم تكن لتنجح لولا ما أبداه السكرتير العام للأمم المتحدة من مقدرة وصبر ، وتصميم ، وقد استطاع أن يمهد طريقاً جديداً للمفاوضات الدبلوماسية خلال تلك الأسابيع . ولكن ليس من الحكمة أن نبالغ فى قيمة ما تم فى ذلك الحين ، فان النجاح كان جزئياً محدوداً ، فليست قوة مثل قوة الطوارى الدولية هى تلك التى قد عناها ميثاق الأمم المتحدة لتفرض إرادتها على الحكومات .

فقوة كهذه لا تستطيع منع اعتداء مباشر صريح من جانب قوة كبرى أو من جانب قوة متوسطة ترى الأمم المتحدة منعها ، وربما عجزت عن العمل إزاء قوة محدودة ما لم تتفق الدول الكبرى على ذلك .

وبالرغم من هذا فقد أظهرتنا تلك التجربة على أن القوة التابعة للأمم المتحدة تستطيع فى ظروف معينة أن تكفل الهدنة ، وأن تقر السلام على الحدود ، وأن تمنع اطلاق النار . وليس هناك ما هو أكثر أهمية من اتخاذ مثل هذه الإجراءات فى الظروف المشابهة ، حين يحدق بنا الخطر الأكبر ، وذلك بدلا من استخدام القنابل الذرية أو الهيدروجنية التى تعتبر الحل الأخير ، الذى يفضى إلى دمار الطرفين .

غير أن الحق الذى لامرية فيه هو أن هذه التجربة الأولى لتلك القوة الدولية التى تعمل لاقرار السلام ، والتى تستند إليها الدبلوماسية الدولية ، هذه التجربة لم تتمخض عن إيجاد قوة دائمة لأنها تجربة محدودة بحالة خاصة ، وستبقى كذلك ما لم تعمل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة على إنشاء قوة دائمة على الأساس الذى أقرته ، وهذا يعنى خلق منظمة فى نيويورك تمدها جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة — فيما عدا الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن — برجال مدربين على الأعمال البوليسية ، بحيث تكون على أهبة العمل بناء على القرارات التى تصدرها الأمم المتحدة . ولكن التجارب التى مرت خلال عام ١٩٥٨ تظهرنا على أن الأعمال التى تتسم بقصر النظر ما زالت تجد من يؤيدها ، وأن شيئاً من ذلك لن يتم . فلا زالت فكرة تكوين قوة دولية لتنفيذ القرارات الدولية حلما بعيد المنال ، وهكذا يبدو الأمر لذوى العقول السقيمة الذين لا يحرك خيالهم إلا الخطر الذى يدفعهم دفعاً إلى عمل سريع ناقص . ونحن نحرز

بعض التقدم فى مجالات أخرى ، ولكنها لا تؤثر على فكرة منع الحرب ولا تقضى على الفوضى الدولية ، ولا يستطيع أحد أن يزعم أن الحق فى جانب هؤلاء الذين يعرقلون الجهود فى هذا السبيل .

فالقوة العسكرية ، إذا ما استخدمت بحكمة، تعتبر من العوامل الأساسية السليمة فى تأييد السياسة . غير أن السياسة السليمة والدبلوماسية الأوربية يعتبران من مصادر القوة، شأنهما فى ذلك شأن القوة العسكرية . والحق أن السياسة والدبلوماسية من ناحية ، والقوة العسكرية من ناحية أخرى، مرتبطان أشد الارتباط. ولا غنى لإحداهما عن الأخرى، وهذه هى الفكرة الرئيسية التى تدورحولها تلك المحاضرات . ويبدو هذا صحيحاً على الأخص حينما يسيطر التقدم الذى أحرزته الأسلحة الذرية على تفكيرنا وعلى خططنا الاستراتيجية والدبلوماسية .

وهناك مصادر أخرى أساسية لا تقل أهمية عن القوة العسكرية ، فالأفكار التى تسود ، لا يمكن أن تنكر قيمتها فى هذا المجال .

وإذا تركنا نطاق البنادق والقنابل، فثمة قوة أخرى تنشأ عن التوسع الاقتصادى المحكم، فالإستقرار المالى والصناعى وسلامة الهيكل التجارى، تعتبر من عوامل القوة . بل أن مثل هذه القوة من الأمور التى لا غنى عنها فى عصر الذرة، وهى عنصر تحتاجه الأسلحة نفسها لتقدمها وتطورها، كما أن قصور الدولة أو قصور مواردها عن توفير الأسلحة المطلوبة يعتبر من آيات الضعف . وهنا أيضاً نجد أن المسألة مسألة توازن أولا وقبل كل شيء .

ودون توفر اقتصاد قومى مزدهر سليم ، وبدون أساس للاستثمار ، تغدو القوة مهما عظمت، محدودة النطاق. وبدون التوسع فى التجارة العالمية

وبدون انتشار الاستثمارات الخارجية ، فان الدول التى لم تستكمل نموها المادى بعد، وهى الدول التى أخذت نفسها بالتقدم السياسى، والتى تتلهف الآن على تعويض ما فاتها فى ميدان التقدم العمرانى ، هذه الدول إذا لم يتسع نطاق التجارة والاستثمار الدوليين فيها ، فانها لن تستطيع أن تدعم نفسها . ومع ذلك فلا بد لهذه الدول أن تحقق هذا كله، وهى تستطيع ذلك إذا توقفت المنازعات الدولية ، وإذا لم يصادفها خلل اجتماعى ناتج عن ازدياد عدد السكان فيها زيادة كبيرة . ولكى نوضح مدى خطورة هذه المشكلة نقول إنه إذا كان العالم قد استغرق مائتى مليون سنة لكى يصبح سكانه الآن نصف بليون نسمة، فانه لن يستغرق أكثر من الأربعين عاما القادمة لمضاعفة ذلك العدد .

وليس هذا إلا سبباً واحداً من الأسباب العديدة التى تحتم علينا مساعدة الدول المتخلفة الناشئة ، وذلك عن طريق المعونة والتجارة ، واستغلال قوانا ومصادرنا الاقتصادية فى هذا المجال، على شرط ألا تقترن مساعداتنا بأى ضغط سياسى يعتبر من العوامل الهامة التى تؤدى إلى استقرار الدبلوماسية وتدعيمها . وكم كنت أتمنى أن نستخدم تلك المساعدات على نحو أكثر حكمة وأكثر فطنة فى السنوات الأخيرة ، بحيث ندرك أن مجرد الأريحية لا يكفى فى هذا المضمار .

وقد ازداد إدراك الاتحاد السوفيتى لقيمة القوة الاقتصادية ، التى لايقتصر استخدامها على النطاق الاقليمى ، بل تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية فى المجال الدولى، وخاصة المساعدات التى تقدم للبلاد المتخلفة (١).

---

(١) مهما تكن تلك الأغراض فالعبرة بالدولة التى تتلقى المعونة أو القروض ، فالجمهورية العربية المتحدة مثلا تعقد القروض على أساس حريتها الكاملة وهى فى نفس الوقت تعادى المذهب الشيوعى وتناصبه العداء كما هو واضح للعيان .

كما أن تلك المساعدات لا تتوقف فى الغالب على الاعتبارات التجارية ، كما هو الحال فى الدول الغربية الديموقراطية . ويكفى أن نكرر الملاحظة التى أبداها خروشتشيف لفريق من رجال الكونجرس فى عام ١٩٥٥ وذلك حينما كانوا فى زيارته فقال لهم «نحن لا نقيس التجارة بمدى مافيهامن فوائد اقتصادية ، ولكننا نقيسها بمدى ما تحقق من أغراض سياسية »(١) . فالتجارة والمعونة ، بالنسبة للمفاوضين السوفييت عنصر من عناصر الدبلوماسية ، شأنها فى ذلك شأن القوة العسكرية ، والغرض الذى يستهدف من وراء هذه السياسة كلها ، هو غرض واحد لا غير ، فالسوفييت لا يبغون شيئاً آخر إلا نشر مبادئهم التى يدينون بها فى العالم(٢) .

ولقد نجح السوفييت فى إخفاء هذه الحقيقة أكثر مما فعلت الولايات المتحدة فى مساعداتها لكثير من دول العالم . فقد كان ينظر بعين الشك والريبة إلى المساعدات التى تمنح للدول التى لا شأن لها بالحرب الباردة والتى لم تشترك فيها . بينما نجد المساعدات السوفييتية قائمة على خطة محكمة لا نجدها فى المساعدات التى تمنحها الدول الغربية . وقد استغل الجانب الشيوعى الأخطاء التى ارتكبها الغرب فى هذا الميدان لصالحه بمهارة . وهذا يوضح لنا مدى غفلة الدول التى تقبل المساعدات عن الغرض الحقيقى لمساعدات الجانب الشيوعى .

---

(١) سبق أن بينا فى التعليق السابق تحيز الكاتب الغربى فى أقواله وأن المساعدات السوفيتية لا تعنى اعتناق مبادىء معينة ، والأمر يتوقف على الدولة التى تتعامل مع الاتحاد السوفيتى .

(٢) بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة تعتبر القروض السوفيتية بعيدة عن فرض أى ضغط سياسى ، وقد برهنا بسياستنا المحايدة أننا نقبل ما هو فى صالحنا ما دام لا يقيدنا بأى التزام يحد من حريتنا التى نؤمن بها ونعتقد أنها سر قوتنا .

ونتبين بوضوح مدى توقف التجارة والمعونة التى يقدمها الاتحاد السوفييتى على الاعتبارات السياسية وهذا يتجلى فى علاقة الاتحاد السوفييتى بيوغوسلافيا تحت حكم الماريشال تيتو . فلم يخف الجانب السوفييتى الغرض السياسى من مساعداته وتجارته مع تلك الدولة ، وقد استغلت المعونة بطريقة قاسية عنيفة للضغط على الماريشال تيتو ، وما حدث بين هاتين الدولتين هو دليل ساطع على أن السياسة الخارجية فى نظام دولة كالاتحاد السوفييتى ، هى وحدها التى تحدد التجارة . أما فى الدول الديموقراطية الغربية فان الأمر على العكس من ذلك .

والقول بأن تشجيع التجارة مع البلاد الشيوعية من شأنه أن يخفف من حدة التوتر لا يصدق فى جميع الأحوال .

وهذا ما يجب أن نذكره فى علاقاتنا السياسية والاقتصادية مع البلاد الشيوعية فلا يجب تعكير تلك العلاقات بمحاولة اخضاعها لمبادئنا التى تقوم على التنافس الدولى فى ميدان التجارة .

ومن ناحية أخرى نجد أن الأمبراطورية الشيوعية تحاول إقامة مجموعة من الولايات على أساس ارتباطها الوثيق ، وعلى أساس اكتفائها الذاتى ، بحيث تكون العلاقة التجارية لكل منها على أساس المصالح الشيوعية التى أحكمت سياستها ، والتى تخضع فى النهاية لمصالح موسكو . وإذا نظرنا إلى التطور الذى يجرى فى الجانب الشيوعى على هذا النحو ، فى الوقت الذى يعتقد فيه هؤلاء الشيوعيون أن مجتمعنا الرأسمالى يسير إلى الانحلال ، وأنه يحمل فى طياته عناصر تناقضه ، إذا أدركنا هذا لعرفنا أن مثل هذه الأفكار هى التى شجعت خروشتشوف بلا ريب على تشديد هجومه شيئاً

فشيئاً فى ميدان الحرب الباردة من الناحية الاقتصادية ، فهذا فى رأيه ، سينتهى به إلى أن يدفعنا على نحو ما سبق أن صرح .

ومما يؤسف له أنه لاتوجد غير دلائل قليلة على تحقيق التعاون والتضامن بين الدول الغربية فى المجال الاقتصادى ، ولا شك فى أن القوة التى تنجم عن مثل هذا التعاون وذاك التضامن هى أيضاً ضعيفة . والتطورات الاقتصادية الحديثة فى دول أوروبا هى خير مثل يضرب فى هذا المقام . ففى الحق أننا نجد مبدأين مختلفين ، فالمذهب الشيوعى يوجه التجارة من مركز واحد لتحقيق هدف سياسى معين ، بينما نجد الجانب الديموقراطى من ناحية أخرى تضطرب فيه العلاقة بين الاقتصاد وبين السياسة ، ويوجد فيه النفع القومى الذى تحدده اعتبارات اقتصادية متنافسة .

وقد اتفقت ست دول بعد عمل مضن ، على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة ، ولم تنضم إليها بقية الدول الأعضاء فى المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى ، لأنها تريد أن تفرض على تلك السوق المشتركة منطقة أكثر تحرراً للتجارة الأوروبية مما يؤدى إلى أضعاف العلاقات التجارية بينها وبين أعضاء السوق. ويترك السوق كذلك لعدد من الدول ومنها بريطانيا مركزها التجارى الممتاز مع الدول غير الأوروبية .

وتعتقد الدول الست أن هذه السوق ضرورة سياسية كما أنها ضرورة اقتصادية ، وهى على حق فى ذلك ، كما أنها ترى أن الدول الأخرى من أعضاء المنظمة الاقتصادية ، وخاصة بريطانيا تريد أن تحتفظ لنفسها بما يتيحه لها وجودها فى المنظمة الأوربية حتى لا تنتقد من الناحية السياسية وحتى لا تتخلى عن علاقاتها بدول الكومنولث المفضلة لديها .

والدولتان اللتان تقعان خارج أوروبا من بين أعضاء حلف شمال الأطلنطي، وهما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، تقتصران على تقديم النصح دون بحث إمكان تحويل المنطقة الأوروبية الحرة المقترحة إلى منطقة تجارية حرة لدول الأطلنطي ، بينما الواجب أن تهتم هاتان الدولتان اهتماماً تاماً بالتطورات في الاقتصاد الأوربي ، لأن فشلها أو نجاحها أمر من الأمور التي تعني الدولتين . فالفشل قد يؤدي إلى انهيار حلف شمال الأطلنطي ، كما أن النجاح قد يؤدي إلى انفصال دولتي الأطلنطي اللتين تقعان خارج أوربا عن بقية الدول الأوربية الغربية من الناحية الاقتصادية ، مما يقصر الاهتمام على المصالح الإقليمية التي تقع داخل القارة دون غيرها ، سواء أكانت تلك المصالح سياسية أو اقتصادية ، وهذا يتنافى مع مبدأ التحالف الذي قام عليه حلف شمال الأطلنطي .

بل إن كندا وهي التي تربطها روابط كثيرة ببلاد أخرى عبر الأطلنطي يجب أن تبدي اهتماماً أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بمثل هذه التطورات الاقتصادية في أوربا ، ويجب ألا تقتصر سياستها على حدود القارة الأمريكية . ثم أن النزعة الإقليمية التي تهتم بالقارة وحدها لها التزامات سياسية واقتصادية وقبل كل شيء فان كندا بسكانها الذين يبلغ عددهم سبعة عشر مليوناً ، تقتسم هي والولايات المتحدة بسكانها البالغ عددهم مائة وسبعة وخمسين مليون نسمة ، أرض قارة بأسرها ، كما أنها تشترك معها في طابع الحياة .

وهذه الحركة الأوربية الاقتصادية تظهرنا على أنه من المستحيل الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والسياسية . كما تظهرنا من ناحية أخرى على مدى المصاعب التي تنجم عن محاولة التوفيق بين السياسة

والاقتصاد فى كل من الدول الحرة المتحالفة ، وفى علاقة كل منها بالأخرى ، على النحو الذى يحقق لها وحدة أقوى وقوة أعظم .

وهناك مصادر أخرى للقوة ، ولكنى سأذكر مصدراً واحداً من هذه المصادر ، وهو أهمها جميعاً .. تلك هى القوة النابعة من الحرية والتى ترتبط بالنظام والمسئولية . وإذا ما تحققت لنا تلك القوة المؤيدة لسياستنا وأساليبنا الدبلوماسية فانه من الصعب على المعسكر الآخر أن يقف أمامنا ، وذلك بشرط أن نفيد من قوتنا تلك بالحكمة والصبر ، وأن نلتزم بالالتزامات والواجبات التى تفرضها الحرية ، وإذا كتب لنا الفشل فى استخدام القوة على النحو المذكور فان الحرية لن تصبح مصدراً صحيحاً من مصادر القوة بل تنقلب على العكس من ذلك وتضحى عاملا من عوامل الانحلال والضعف والفوضى .

ويجب أن يصاحب القوة التى من هذا الطراز الشعور بالثقة فى نظمنا ، والإحساس بالفخر بمجتمعنا مع التصميم على حماية القيم التى يقوم عليها .

وإنى لأعلم أن القوة الروسية انما تقوم على نظام سياسى واقتصادى للمجتمع من شأنه أن يخضع منافع الأفراد وآمالهم لاعتبارات تتعلق بسياسة الدولة . وهذه الفكرة تعتبر مناقضة لكل ما تقوم عليه الحياة فى العالم الحر ، وهى تمثل انعدام القيم الأدبية كما تمثل هدماً للشخصية الإنسانية ، وإذن فهى تحمل بين طياتها بذور فنائها .

ومهما يكن من أمر ، فقد أخذ الناس فى الاتحاد السوفييتى يشعرون ، ولو فى الوقت الحاضر على الأقل ، بالاعتزاز والثقة ، وقد سرى هذا الشعور بين ملايين البشر نظراً لما شاهدوه من آيات القوة فى بلادهم ،

كما نتج عنه اندفاع عارم نحو التقدم المادى، وتحقيق التقدم لهؤلاء الملايين يتمثل فى تحقيق القوة والرخاء فى المجتمع الاشتراكى. وقد اضطروا لقبول نظم لا تخطر لنا على بال، كثمن لهذا التقدم . فهم فى الواقع قوم ضعاف جياع اضطروا لقبول مبادىء لا يقرونها فى أعماق نفوسهم .

فما الذى نعارضه فى هذه الأنظمة التى تفرض التحكم وتركيز السلطات والتى لها نتائج مؤكدة بالرغم مما فيها من عيوب ؟

إننا نعارضها معارضة سطحية على الدوام وذلك باستخدام تلك الأكلشيهات المحفوظة عن تفوق الحرية والديموقراطية ونظام حياتنا الحرة.

وليس من شك فى قيمة كل هذه الأمور ، ولا شك فى أنها تفوق جميع ما يمكن أن ينتجه الاتحاد السوفيتى ، بشرط أن نجعلها كذلك فى واقع الأمر ، ولا نقصر عملنا على مجرد التشدق بها كألفاظ جوفاء . إن النظام الذى يقتضى التحكم المباشر فى الدول التى يحكمها فريق واحد ، قد يأتى بمزايا سريعة عاجلة من حيث القوة والنظام ، وذلك بمقارنته بنظمنا المتنافسة التى تبدو معقدة فى بعض الأحيان ، ولكن فى المدى الطويل لا يمكن أن تستمر تلك النظم التى تحط من قيمة العقل والروح الإنسانى .

وإلى أن ينقضى هذا المدى الطويل ، فانه يجب علينا أن نواجه المصاعب والعقبات وأوجه النقص . فهل نحن على ثقة بأننا لم نحد عن الهدف الاجتماعى الذى تسعى الجماعة الحرة لتحقيقه ، وأنه هدف متين سليم؟ لا شك فى أن هذا التساؤل سيؤدى بنا إلى القلق . فان هناك ما يدل على أن تلك الأنظمة الحرة التى نعتبرها الأسس التى تقوم عليها قوتنا الدبلوماسية والسياسية ، ليست بقادرة على مواجهة العوامل التى باتت

تهددنا . يجب أن يساورنا القلق على هذه الأمور كما يساورنا حين نفكر فيما يجرى بين جدران الكرملين . وإذن فليست الشيوعية وحدها هى موضع الاتهام . نحن نباهى بأنه ليس فى استطاعة الاتحاد السوفيتى ولا الصين الشيوعية أن تمنحا تلك القوة الدائمة التى تنبثق من مجتمعنا المتحرر ، حيث يرفض أفراده أن يساقوا أو أن تفرض عليهم نظم معينة ، وحيث يعتنق هؤلاء الأفراد الأهداف السامية ويقبلون التضحية من أجل هذه الأهداف . هذه هى القوة التى يجب أن تتوفر فى المجتمع الغربى الديموقراطى .

فهل هذه القوة تشتد الآن أم تضعف فى ذلك المجتمع ؟ لا شك أن الجماعة تفقد قوتها تلك لو أنها سارت نحو انحلال القيم الاجتماعية والأدبية ، وجعلت هدف وجودها وسياستها هو « الخبز ولعب السيرك » .

وإذا أريد للحرية أن تصبح مصدراً للقوة فيجب على هؤلاء الذين يتمتعون بها أن يثبتوا جدارتهم بها ، وذلك عن طريق الأفعال لا الأقوال ، وبتقديم الأهم على المهم ، وبتحمل كل فرد لمسئولياته الكاملة كمواطن .

وأود أن أختم هذا الحديث قائلا إنه حتى لو أتيح توفر القوة من جميع تلك المصادر التى عددتها فى حديثى ، فان السلام والأمن اللذين هما الغاية التى تستهدفها سياستنا وأساليبنا الدبلوماسية لن يسهل تحقيقهما ، لأن الأمر يحتاج إلى جهد موجه ومثابرة وصبر ، ولا سبيل إلى تحقيق الغاية بغير ذلك ، وليس هناك حل عاجل يسير لتلك المشاكل التى تواجهنا . فان افتراض الحلول العاجلة التى لا صبر فيها ولا أناة يصعب على

الحكومات الاهتداء إليها، وفضلا عن ذلك فانها لن تؤدى إلا إلى الضعف والبلبلة . وإنه لأمر بعيد عن الحكمة والواقع أن نعتقد بامكان إيجاد حل ناجح للمشاكل العالمية دون مساهمة روسيا أو الصين الشيوعية فى هذا الحل ، ونحن اليوم لا نعيش فعلا فى حالة حرب كما أننا لا نعيش فى سلام دائم ، وما زالت أمامنا الفرصة لتوجيه الأحداث، وما زال فى الإمكان تبديلها وتغييرها . وما زال فى الإمكان كذلك اقناع هؤلاء الذين نخشاهم بأنهم لن يحققوا شيئا إذا ما بدأوا بالاعتداء ، وأنه ليس هناك ما يدعوهم إلى مثل ذلك الاعتداء .

فلا القوة وحدها بقادرة على انقاذنا ، ولا السياسة وحدها بقادرة على تحقيق النجاة .

وإذن فما الذى يجب أن نفعله لتحقيق النجاة ؟

يجب أن يتوفر لنا النوع الصالح من القوة ، سواء أكانت قوة أخلاقية ، أو اقتصادية ، أو سياسية ، أو عسكرية ، وذلك إلى جانب اتباع سياسة سليمة .

يجب أن نبث فى مجتمعنا القيم الأخلاقية الدائمة التى تستحق الاحترام، كما يجب أن نؤمن بهذه القيم ونحافظ عليها .

ويجب أن ندعم وحدتنا الغربية من أجل العمل المشترك فى الدفاع عن هذه النظم وتلك القيم .

ويجب أن ننتهز كل مناسبة ، بل علينا أن نخلق المناسبات خلقاً ، وذلك للتفاوض فى الأمور التى نختلف عليها مع هؤلاء الذين نخشاهم اليوم . وهذا إنما يكون باستخدام أساليب حركية (ديناميكية) فى الدبلوماسية .

على هذا النحو يجب أن نمضى قدماً دون تعثر أو اضطراب ، نمضى بالأعمال الإيجابية لا بتلك الأعمال التى نأتيها للرد على أفعال الغير ، وباتخاذ هذا النهج الذى يقوم على قوة أخرى غير القوة العسكرية يتمثل أملنا الكبير فى السلام الذى هو جدير بالتضحيات التى ضحاها من أجله الملايين الذين لقوا حتفهم من أبناء جيلنا .



أوجه السلام الأربعة

وهى المحاضرة التى ألقاها المؤلف فى الحادى عشر من ديسمبر عام ١٩٥٧ فى حفل منحه جائزة نوبل للسلام ، وكان ذلك بمدينة أوسلو بالنرويج .

* * *

فى رأيى أنه ليس هناك ما هو أصعب من إلقاء حديث يترك أثره فى النفوس فى مثل هذه المناسبة التى تعتبر بالنسبة لى مناسبة تاريخية ، أصف فيه المثل العليا والأهداف السامية التى نستوحيها من جائزة نوبل للسلام .

وأود بادىء ذى بدء أن أتحدث من جانبى عن ذكرى ألفرد نوبل ، ذلك الرجل العظيم الذى أعد هذه الجائزة كما أعد غيرها . وما أندر هؤلاء الأبطال الذين يحدثنا عنهم التاريخ ، والذين جمعوا بين المثالية والواقعية على نحو ما فعل ألفريد نوبل ، وما أندر هؤلاء الذين توفرت فيهم صفات الشاعر ومميزات رجل الأعمال على نحو ما توفر لذلك الرجل .

كلنا يعلم قصة اختراعه للديناميت وللمفرقعات ، وكيف أنه حزن كل الحزن للأغراض التى يمكن أن تستخدم فيها تلك المخترعات التى

اهتدى إليها ، ولكن بعض الأفكار يمكن أن تكون لها قوة المتفجرات ، ويمكن أن تؤدى إلى التأثير العميق فى إقرار السلام ، وكان نوبل يتوق على الدوام للحديث عن حقوق الإنسان والأخوة العالمية ، وإلى يومنا هذا لا نكاد نجد من عمل لتحقيق هذه المثل وجاهد كما فعل نوبل .

ويعنينى فى هذه المناسبة أن أشير إلى الحكمة التى نادى بها ، والتى تقول « إن الأحاديث الطويلة لن توفر لنا السلام » .

وحين أتحدث عن السلام فإنى أفعل ذلك بما أستوحيه من تجاربى الشخصية . ففى حياتى تطورت العلوم الطبيعية تطوراً عظيما رائعاً يفوق التقدم الذى أحرزته فى القرون السابقة ، وكان من نتيجة هذا التطور أن الإنسان الذى عاش عام ١٥٠٧ كان يشعر بألفة للحياة فى عام ١٩٠٧ لو امتدت به الحياة إلى تلك السنة ، بينما الإنسان الذى فارق الحياة منذ خمسين سنة ما كان ليستشعر مثل هذه الألفه لو أنه بعث حياً عام ١٩٥٧ .

وقد أحرز الإنسان من التقدم فى ميدان الحضارة المادية ما لم يحرزه فى المجالين الاجتماعى والأخلاقى ، وازداد عمق الهوة التى تفصل بين هذين المجالين ، وقد تنقطع الصلة بينهما ، ما لم نعمل على تضييق هوة الخلاف أو إزالتها تماماً . لقد غزا الإنسان الفضاء الذى يحيط بكوكبنا ، ولكنه لم يستطع أن يسيطر على نفسه ، ولو أنه استطاع أن يتحكم فى نفسه لما رأيناه اليوم قلقاً لما يمكن أن تؤدى إليه مكتشفات العلم الحديثة من تدمير . وخلاصة القول أن التقدم العلمى لا يتناسب مع التقدم الأخلاقى ، وهذا الاختلال فى التوازن هو أساس الصراع فى زماننا ، وهو مصدر عدم الاستقرار ، وهو السمة التى يتسم بها القرن العشرون الرهيب .

لقد قضيت مرحلة النضج من حياتى فى جو تشوبه هذه الاضطرابات وذلك الصراع الدولى فى نطاق العلاقات الدولية ، وما يصاحب هذه الاضطرابات وذلك الصراع من مخاوف وقلق . فقد كنت خلال الحرب العالمية الأولى محارباً ، كتب على أن أعيش سليما ، بينما لقى معظم رفاقى حتفهم وكنت خلال الحرب الثانية مدنياً ، ومع ذلك عشت فى ظروف قاسية لم تكن تختلف فيها أحوال المدنيين عن أحوال العسكريين . وعشت بعد ذلك فى فترة الحرب الباردة ، وقد تأكد لنا اليوم أن التقدم الذى أحرزناه فى مجال العلوم وفى فنون التدمير قد تنتج عنه مأساة أخرى من مآسى الحروب ، التى ستنتهى بسلام شامل يتحقق بأبادة الأحياء من على وجه الأرض .

وعلى ذلك فقد اضطررت اضطراراً إلى التفكير فى تحقيق السلام ، وإلى دراسة أسباب فشلنا فى تحقيقه منذ عام ١٩١٤ حتى الآن ، كما فكرت فى النتائج التى تترتب عن استمرار فشلنا ، وقد توفرت لى بعض المناسبات التى أمكننى خلالها أن أفكر فى هذا كله .

وأنى لأذكر مناسبة أبانت لى بوضوح مدى ما فى الحروب من مآس ، وكيف أنها عديمة الجدوى . ولم يكن ذلك مقترنا بالمعارك التى خضبتها الدماء فيما بين عامى ١٩١٤ و١٩١٨ ولكنه اقترن بتدمير القنابل لمدينة لندن فى عام ١٩٤١ حين كانت الغارات تمزقها بقنابلها . كان ذلك فى صباح يوم أحد ، يسوده الهدوء بعد ليلة رهيبة من الحرائق والموت . وكنت اجتاز الأطلال الداخنة للمنازل التى ألقيت عليها القنابل فأحرقتها أثناء الليل . وكانت المبانى عبارة عن صف طويل منتظم من المساكن المتواضعة التى كانت مقامة من الآجر الأحمر والتى كانت

مخصصة لسكنى العمال ، ثم صارت حطاماً فيما عدا الواجهة الأمامية لمبنى واحد لعله كان نادياً من أندية الجماعة فقد ثبتت بالحائط لافتة كتبت عليها العبارة الآتية :

« أقيم هذا المبنى لتخليد ذكرى رجال منطقة شارع (أليس) الذين ماتوا من أجل السلام خلال الحرب الكبرى فيما بين عامى ١٩١٤و١٩١٨ ».

وهاهم أبناء سكان شارع أليس وأحفادهم قد استشهدوا مرة أخرى فى الحرب الكبرى الثانية فيما بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٥ . ولكن هل ماتوا حقاً من أجل السلام ؟ يخيل إلى أحياناً أنهم لم يموتوا من أجله .

وعندى أنه من الصحيح أن الأحاديث التى تتحدث عن السلام لم تنتشر فى أى وقت من الأوقات كما انتشرت منذ عام ١٩٤٥ . فنحن نسمع ونقرأ عنه أكثر مما كنا نسمع ونقرأ عنه فيما مضى ، ذلك أن الإنسان استطاع اليوم أن يسمع كلمته لملايين البشر ، كما أصبح فى مقدور هؤلاء الملايين أن يقرأوا بسهولة ويسر . وكثيراً ما تكون الكلمات التى نسمعها عظيمة موحية ، تبدو وقد تجسدت فيها الآمال المحققة للسلام . ولكن بينما تبتهل أكثر الشعوب من أجل السلام فانها لا تعمل دائماً على تحقيقه . كما أنها لا تعمل على التخلى عن الأمور التى تؤدى إلى الحرب ، فكل شعب يريد السلام كما يتصوره ، ويريد أن يتحقق هذا السلام على الطريقة التى تحلو له .

وأصبح علينا أن نختار بين أحد أمرين : إما السلام ، وإما الإبادة ، ولم يعد الاختيار قاصراً على مجموعة من الأفراد كما كان فى الماضى ، ولكن الدول هى التى صار على عاتقها أن تختار . وأصبحت حياة الدول جميعاً تتوقف على اتفاقها جميعاً على السلام ، وسيأتى اليوم الذى نقف فيه

جميعاً موقفاً واحداً لصيانة حياتها ، والدولة المعتدية سيعاديها الجميع ، فلم يعد العداء قاصراً على أفراد باعتبارهم السبب فى وقوع الاعتداء .

والمشكلة التى نواجهها اليوم من السهل أن نذكرها ومن الصعب أن نتغلب عليها وهى كيف نخلق أمنا وسلاماً دائمين . لقد كتبت آلاف المجلدات عن هذا الموضوع بأقلام قادة الفكر فى مختلف العصور ، فلا تنتظروا منى الكثير ، بل أبدى بعض ملاحظات محدودة فى هذا الموضوع ، وأخشى أننى لا أستطيع أن أحدثكم بأوهام فارغة لتحلق بخيالكم فى الكواكب على نحو ما قال الفريد نوبل . إن هدفى متواضع فسأحدثكم عن دعائم السلام الأربعة وهى تتمثل فى نظرى فى :

السلام والتجارة
السلام والقوة
السلام والسياسة
السلام والشعوب .

السلام والتجارة :

إن رخاء الشعوب دعامة من دعائم السلام ، وقد تطور هذا الموضوع كثيراً فى أذهاننا ، وما زال يتطور بسرعة فائقة .

ومنذ عهد قريب ظنوا أن العوامل الاقتصادية هى الأسباب الأولى للحرب . وكان ذلك فى الوقت الذى راح فيه المفكرون يلتمسون العوامل النفسية التى تؤثر على السلوك الإنسانى ؛ وكان تفكيرهم فى مثل هذه الأمور أكثر رزانة من تفكيرنا اليوم . وظن مفكرو القرن التاسع عشر

أن هنـاك منافع عملية وحوافز شخصية تدفع الأمم دفعاً إلى التشـاحن والتطاحن ، والحق أن الأمر لم يخل قط من المنـافع والحوافز . غير أننـا تعلمنا فى هذا القرن على الأقل أن هذه المشاكل ترجع إلى أسباب أكثر تعقيداً ، وان هذه الأسباب تملى الحروب على الأفراد كما تمليها على الأمم ، وليس من الحكمة فى شيء أن نتجاهل هذه الحقيقة ، فالرجل السـاخر يستطيع أن يلحظ الأسباب غير المعقولة التى صارت ظاهرة كل الظهور فى تصرفاتنا ، وخاصة فيما يتعلق بالحرب .

وقد أصبحنا ندرك اليوم بوضوح أن الحرب التى تدور رحاها على نطاق واسع لن تعود بنفع على أحد الجانبين المتحاربين ، وسواء حظى هذا الجانب بالنصر أو منى بالهزيمة فانه لن يجنى غير الدمار والخسـائر ، ومهما تكن الأسباب التى تدفع الناس والأمم إلى القتال والآلام وتحملهم على مجابهة الموت ، فانها لم تعد أسباباً مادية على أى نحو من الأنحاء .

وإذا كنا نقلل من قيمة العوامل الاقتصادية باعتبارها أسباباً للحرب فلا يجب أن نغفل أهميتهـا فى توفير سلام دائم ، فقد لا يحارب الناس من من أجل التجارة ، ولكن الحاجة إلى هذه التجارة قد تخلق الأسباب التى تؤدى إلى الحرب . والرابطة بين التجارة والسلام ليست بهذه السهولة على كل حال .

كما أنه ليس من الضرورى أن تكون الدول الغنيـة أكثر حباً للسلام من الأمم الفقيرة . وليس من الضرورى أن يدفع الفقر والقلق الاقتصادى الناس إلى المخاوف والتوتر الذى يؤدى إلى الحرب ، وليس من الضرورى كذلك أن يدفع خوف الناس على محاصيلهم وعلى الأعمال التى يعتمدون عليها كمصدر لأرزاقهم إلى الإحساس بتلك المشاعر التى تؤدى إلى الحرب .

ولكن الاعتداء يجعل إمكان وقوع الكارثة أكثر احتمالا ، خاصة فى الدول الناشئة التى تضم الملايين فى آسيا وأفريقيا . فمنذ عشرين عاماً تقريباً كان من المسلم به أن سكان هذا الكوكب يعانون الشىء الكثير من الفقر ولم يستثن من هذه القاعدة إلا بعض دول قليلة ، وقبل عام ١٩٣٩ لم تكن مشكلة الفقر فى البلادالواقعة فى قارتى آسيا وأفريقيا تجد اهتماماً كبيراً على نحو ماتجد الآن ، وقد صار علاج هذه المشكلة اليوم أمراً لا مفر منه . وقد يستطيع كل واحد من سكان أمريكا الشمالية أن يقتنى سيارة بينما فى قارة آسيا نجد الملايين يترقبون الحصول على قوتهم وحريتهم ، وهم لا يقبلون الاستعمار والتبعية ، وهذه الظاهرة تعتبر أوضح دلالة على التطور الذى انتاب كيان العلاقات الدولية فى عصرنا هذا .

وقبيل الحرب العالمية الأخيرة كان تحسين المستوى المادى مجرد فكرة تدور بذهن الرجل الغربى ، أما الآن فاننا نجد أن الحرب وما أعقبها قد جعلت التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى كل ركن من أركان العالم ضرورة سياسية . ولو أننا تجاهلنا هذه الحقيقة ، لما تحقق السلام المنشود. لقد اتسعت آفاق متعددة وربما لم ندرك نحن أبناء الدول الغربية هذه الآفاق الجديدة ، ولكن ادراكها أمر ضرورى يجب أن تمتد إليه أبصارنا .

وقد صار الفقر والبؤس فى يومنا هذا من الأسباب العميقة التى لها أهميتها فى إحداث التوتر الدولى ، كما صار الآن من العوامل التى يحتمل أن تؤدى إلى الحرب أكثر من أى وقت مضى. ولو أمكن من ناحية أخرى توجيه الطاقة البناءة التى سرت فى كيان الشعوب التى كانت خاضعة وتابعة إلى وقت قريب ، نحو التعاون والتقدم السلمى ، لكان من شأن ذلك أن يدعم السلام فى نفوس البشر ويجنبهم نزوات الاندفاع نحو الحرب .

ومن أجل هذا يجب علينا أن نهتم بأمور فاتنا الاهتمام بها من قبل ، فقد كان علماء الاقتصاد فى القرن الثامن عشر يفكرون تفكيراً مادياً ضحلا ، فدعوا إلى تمجيد الأفكار السياسية العالية التى تكمن وراء القول بحرية التجارة ، غير أن ما انتهى إليه (ريتشارد كوبدن) فى هذا الموضوع لم يكن فى الحقيقة مثلا أعلى للتجارة وحدها ، وإنما استطاعت أفكاره أن تصور مجتمعاً من الدول التى يؤلف بينها التحرر والصداقة ، ومما يؤسف له حقاً أن اصطلاح « حرية التجارة » لم يعد يعنى الآن إلا فكرة بالية من الصعب أن تتحقق .

نحن نعرف أن اليأس والاضطراب يحملان الدول على الاهتمام بمصالحها الاقتصادية دون مراعاة مصالح الآخرين . فلماذا يستمر هذا الوضع بعد أن تغيرت الدوافع إليه ؟

فالاكتشافات العلمية والفنية الحديثة التى جعلت أضرار الحرب لا حد لها ، هى نفسها التى تجعلنا نتعاون ونتماسك ، بحيث لا يمكن للدول أن تعيش مستقلة تماماً عن غيرها . وهذه الظاهرة هى فى جوهرها نفس الظروف التى وصفها الاقتصاديون فى القرن التاسع عشر وبينوا مميزاتها من حيث التخصص فى الانتاج وتقسيم العمل . فالمبالغة فى تصوير الاستقلال الاقتصادى ، يعتبر مناقضاً للحقائق التى يفرضها التخصص الدولى للعمل .

وكلما سمت الأهداف التى يترسمها رجل الشارع ، فى عصر الديمقراطية الشعبية هذا ، كلما عمل ذلك على تدعيم السياسة واستقرارها ، واستتباب السلام ، وذلك مادمنا نتبادل التجارة فى ظل الحرية ، وما دمنا نجنى ثمار التخصص وتقسيم العمل والانتاج بين الدول ، وما دام كل فرد وكل

إقليم يبذل جهده النسبي لتحقيق هذه الأغراض التي كانت هي أساس التفكير الاقتصادي في القرن التاسع عشر . ولا نجد هذا كله متحققاً في بلد من البلاد كما هو متحقق في النرويج ، كما لا نجد الرغبة في السلام عميقة كما هي عميقة في ذلك البلد .

ونجد أننا حققنا في هذا المضمار ما لم نكن نتصوره ، فبمقتضى الاتفاقية العامة للتجارة والجمارك أحرزنا بالفعل تقدماً خفف من القيود والحواجز .

كما خفف من غلواء البلاد التي ترسم سياستها التجارية مستقلة استقلالا تاماً عن غيرها .

غير أن هذا التقدم محدود بطبيعة الحال ، ومع ذلك فان ما أحرزناه في هذا المضمار لم يكن ليحلم به إنسان منذ اثنتي عشر سنة ، وخاصة بعد انتشار هذه المبادىء في مناطق واسعة من العالم .

ونحن نجد اليوم أن دول أوربا الغربية قد أخذت نفسها بسياسة التعاون فيما بينها ، عن طريق السوق الأوربية المشتركة وما يرتبط بها من مناطق التجارة الحرة ، وذلك بغية تحقيق الوحدة الاقتصادية بين شعوب تلك الدول ، وهذا أيضاً كان ينظر إليه منذ سنوات قليلة مضت على أنه خيال لا سبيل إلى تحقيقه . فهل يعتبر التوسع في نشاط هذه السوق اليوم من الأمور الخيالية ؟ وليس الوقت الآن وقت التفكير في التعاون الاقتصادي الذي يحقق الوحدة الاقتصادية بين تلك الدول وبين الدول الأخرى عبر المحيط الأطلسي ، ولكن من شأن هذه الوحدة أن تحطم الحواجز بين مناطق الدولار وغيرها على الأقل ، ومثل

هذه الوحدة لا يشبهها شيء آخر غير وحدة مناطق الستار الحديدى التى تحققت على نحو فصلها عن بقية أجزاء العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وقد يخيل إليك أن مثل هذه الوحدة أمر بعيد التحقق صعب المنال ولكنك إذا ما امعنت النظر فيما تم فى مجال السياسة من تطور ، وإذا ما امعنت النظر فيما تم من تغيرات اجتماعية ، لوجدت أن تحقيق هذه الفكرة ليس بالأمر العزيز المنال . وإنه لمما يؤسف له حقاً أن الناس الذين يتمسكون أشد التمسك بالمثل العليا للسلام ، والذين يصبون إلى التوسع فى التعاون السياسى ، يعجزون عن تحقيق التعاون الاقتصادى فيما بينهم .

فاذا كان من الصعب اليوم أن نحقق الديمقراطية الراسخة المدعمة دون أن نعمل على رفع مستوى المعيشة بين جميع الأفراد بحيث لاتكون فوارق كبيرة بين الأغنياء والفقراء ، فاننا كذلك لن نستطيع إيجاد عالم واحد يتمتع بالسلام دون أن يتحقق التقدم الدولى فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى . ومن ثم يجب أن نعمل على رفع المستوى فى المعيشة وتقليل الفوارق بين الدول فى الثروات ، ولهذا يجب أن نعمل على توفير الأسباب التى تقربنا من بلوغ هذا الهدف ، ولن يتحقق ذلك إلا بأن تمنح التجارة أكثر حرية ممكنة وان تعمل تلك التجارة على تكتل الشعوب لتتوفر لها أسباب الاستثمار والتعاون على صعيد دولى . . . . هذا كله من شأنه أن يدعم السلام .

السلام والقوة :

وانتقل الآن إلى الحديث عن السلام والقوة .

إن لكل دولة الحق فى اتخاذ الإجراءات المناسبة التى تراها كفيلة

بحفظ أمنها ، بل هذا هو واجبها ، ما دامت لا تتخذ إجراءاتها تلك على حساب دولة أخرى . إن كل دولة تنكر أنها تتسلح إلا للدفاع عن نفسها وصيانة أراضيها . ولا شك أنه فى مثل هذا العصر الذى تسوده المخاوف والتوتر والقلق ، يسهل على أية دولة أن تتذرع بالأسباب التى تبدو معقولة لتبرر تسلحها ، حتى ولو كان غرضها فى نهاية الأمر بعيداً عن الأغراض السلمية .

ولن تستطيع دولة من الدول أن تزيد من تخصيص جزء من مصادرها وثروتها وطاقتها لأغراض عسكرية ، ما لم يكن ذلك ضرورياً لدفاعها ، اللهم إلا إذا كانت هذه الدولة تهدف إلى تحقيق أغراض عدوانية على نحو ما كان يفعل النازيون فى العقد الثالث من هذا القرن .

فأعباء التسلح العسكرى صارت عبئاً ثقيلا ، وفى البلاد التى يستطيع الرأى العام فيها أن يؤثر على حكومته ، نجد أن الحكومة تبذل نصيباً أكبر من عنايتها لتوفير مطالب العيش أكثر من سعيها لإحراز الأسلحة .

وهناك حقيقة لا تقل أهمية عن ذلك : وهى أن رسم خطة الدفاع لا يتوقف على العامل الاقتصادى وحده ، وإنما هناك عوامل أخرى غيره ، فأولا وقبل كل شىء نجد أن الدفاع ، وهذا ينطبق بصفة خاصة على الدول الصغيرة ، يعتبر غير مجد مالم ترتبط بقوى أخرى ، للدفاع عنها ومنع الاعتداء عليها ، وهذا الأمر يسوقنا إلى ضرورة تحالف الدول وتضامنها . فهذا ضرورى بالنسبة للظروف التى يعيش فيها العالم اليوم . والتحالف يجب أن يمتد إلى المناطق التى يحتمل قيام حرب فيها ، وذلك حتى يحول تضخم القوة دون اندلاع الحرب . وإذا كان للتحالف طابع دفاعى فانه يعمل على إقرار السلام ، لأنه يحول دون الإغراء باحراز نصر سريع .

والتكتل على هذا النحو يحل محل الأمم المتحدة(١) التى كان يجب عليها القيام بهذا الدور . ولكنها أصبحت الآن مجرد ميدان لمعارك الحرب الباردة .

وبالإضافة إلى ذلك فان القوة التى تحرزها دولة من الدول مع حلفائها لأغراض الأمن وضمان عدم الاعتداء ، سيكون من شأنها فى الظروف الدولية السيئة أن تضاعف من قلق دول أخرى ، وهكذا يكون على كل من الجانبين أن يضاعف من قوته كرد فعل لتسليحهما ، وكان ينجم عن مثل هذا الموقف فى الأزمنة الماضية انفجار الحرب ، ذلك لأن التسلح الذى يكون الخوف هو الدافع إليه ، لم يحقق السلام والأمن إلا لفترة محدودة من الزمن .

وأنا لا أعنى أثر التسلح فى المدى القصير وإنما أعنيه فى المدى الطويل ، فهو يتيح لنا على الأقل فسحة من الوقت تجعلنا نفكر فى الاهتداء إلى أساس أفضل للأمن الذى من شأنه أن يحقق تخفيض التسلح .

والتحالف من أجل الدفاع الجماعى محدود بحدود منطقة معينة ، وله طابع يميز الدول المتحالفة عن غيرها ، وهذا ما يدفع الدول الأخرى لتكوين أحلاف مضادة . واليوم مثلا صار لدينا كتلتان لا غير ، تتوفر فيهما القوة ، وكل منهما تواجه الأخرى فى خوف ، وتشعر كل منهما نحو الأخرى بالعداء ، والعالم كله يتساءل عما سيقع بين هاتين الكتلتين .

---

(١) التكتلات التى يشير إليها المؤلف غير ميسرة فى الواقع لتحقيق السلام ، لأن طابعها التحيز والتعصب ، فهى تستهدف نصرة فريق وخذلان فريق، وتضمر الكراهة والعدوان ، لا المحبة والسلام .

ولو تحقق للأمم المتحدة أن تكون هيئة تستطيع إقرار الأمن وإشاعة السلام (وهذا مالم يتحقق بالفعل) لما كان من الضرورى وجود مثل هاتين الكتلتين ، ولما رغب فى وجودهما أحد . وإلى أن يتحقق للأمم المتحدة ما نرجوه لها فانه يجدر بنا أن نضع تحت إمرة الأمم المتحدة بعض القوة التى تأتمر بأوامر الجمعية العامة ، ووجود مثل هذه القوة يفيد فى فض المنازعات المحدودة النطاق .

ولا شك أن فكرة إنشاء قوة بوليس دولى قادرة على منع الاعتداءات الكبيرة التى تهدد السلام ، تبدو الآن فكرة بعيدة المنال بحيث يتهم من يأخذ بها بالغفلة . ومهما يكن من أمر فقد استطعنا أن نخطو خطوة فى هذا السبيل منذ عام مضى ، وذلك حين أوجدنا قوة تعمل على تنفيذ قرار دولى ، ونعنى بها القوة التى تألفت إبان أزمة السويس . ولقد كان ميلاد هذه القوة مفاجئاً ، ولم تتم الولادة إلا بعملية جراحية . ولم تكن الدول المولدة تتوقع هذا الميلاد ، ولم تكن لديها تجارب سابقة لعلاج مثل ذلك الوضع ، ولا شك أن النرويج كانت واحدة من الدول التى اهتمت بالمولود أشد الاهتمام .

وبالرغم من ذلك فقد أخذت قوة الطوارىء الدولية سبيلها إلى الوجود كما أخذت سبيلها إلى العمل ، وهى أول قوة دولية من نوعها .

ولقد نظمت شئون تلك القوة فى سرعة بالغة ، كما بذلت فيها جهود عاجلة بالرغم من أن وظائفها كانت محدودة النطاق ، وبالرغم من أن سلطاتها كانت مشوبة بالغموض . ويجب الاعتراف بفضل السكرتير العام للامم المتحدة ومساعديه ، فهم الذين عملوا على تكوين تلك القوة التى

تتألف من رجال ينتمون إلى تسع دول تقع فى أربع قارات مختلفة ، وتعمل بروح عالية ، وتشق طريقها بين قوات الدول المتنازعة ، تحدوها غاية سامية . وقد استطاعت أن تحقق السلام النسبي على الأقل على الحدود التى كانت مسرحاً للصراع ، وذلك تحت راية الأمم المتحدة الزرقاء . وهكذا كتبت لنفسها البقاء وأدت دورها فى فض القتال .

ولا أحب أن أكون من المبالغين فى قيمة ذلك العمل ، فلا شك فى أن مثل هذه القوة تصبح عديمة النفع ، قليلة الجدوى فى حالة شبوب قتال بين قوتين كبيرتين . غير أنه من الحق أن يقال كذلك أنها حالت دون شبوب النار من مستصغر الشرر خلال أزمة السويس . كما أنها تستطيع أن تقوم بمثل هذا الدور كلما وجدت ظروف مشابهة . إننا لم نشهد غير إرساء الاساس . وإذا نحن لم نشيد على ذلك الأساس شيئاً أكثر دواماً وأعظم قوة ، فاننا نكون قد تجاهلنا الوقائع ، ولم ننتهز الفرص المتاحة لنا ، وتقاعدنا عن القيام بالواجب الذى علينا أن نقوم به ، فالى متى لا نتعلم من الدروس ؟

واليوم صارت إمكانيات حماية أنفسنا بواسطة القوات والأسلحة أقل مما كانت فى أى وقت مضى ، ذلك لأنه لا يمكن توفر وسائل الدفاع الفعالة ضد الأسلحة الشديدة الفتك مثل الصواريخ النووية . بل أن ما لهذه الأسلحة من قدرة على التدمير قد جعل استخدامها أمراً لا يمكن السماح به ، بل جعله أمراً لا يخطر بالبال ، وذلك نظراً لقدرتها على الفتك والتدمير ومحو الحياة محواً .

وهكذا فان السلام يبقى — كما يقولون — مرتبطا بالرهبة ، مما يصعب استقراره ، واستخدام تلك الأسلحة البالغة التدمير ، من المؤكد أنه لن

يكون إلا لصد عدو يستخدم مثل هذه الأسلحة . ومهما يكن من أمر فمن اليقين أن السلام يجب أن يظل شيئا آخر غير هذا الوضع المضطرب الناجم عن الرفض المتأرجح للانتحار البشرى .

والحقيقة الواضحة التى لا مفر منها أننا صرنا اليوم لا نسطيع حماية المجتمع الذى نعيش فيه بواسطة الحرب ، ما دامت الحرب الشاملة معناها التدمير الشامل ، وإذا ما استخدمت كوسيلة من وسائل تحقيق الأغراض السياسية ، فانها ستنتهى فى الواقع إلى شبوب الحرب الشاملة .

وعلى ذلك فان أفضل وسائل إقرار السلام ليست هى القوة . ولكن أفضل هذه الوسائل تتمثل فى إزالة البواعث التى تؤدى إلى الحرب ، وفى التوصل إلى اتفاقيات دولية من شأنها أن تجعل السلام قائما على أساس أكثر رسوخا من أساسه الحالى ، القائم على الرهبه والدمار .

السلام والسياسة :

إن الأعمال الدبلوماسية والسياسية هى الدعامة الثالثة من دعائم السلام . ولو استطعنا أن نوجه إلى السياسة والدبلوماسية بعض ما نبذله فى أعمالنا الدفاعية وتقويتها ، ولو أننا وجهنا فى سبيل ذلك بعض جهودنا وتضحياتنا لتغير الوضع الذى نجده الآن ، ولبعث ذلك فى نفوسنا الآمال المنشودة لإقرار السلام . ومع ذلك فثمة حقيقة واضحة ماثلة أمامنا هى أننا نعد للحرب كما لو كنا مردة جبابرة ، بينما جهودنا التى نبذلها فى سبيل السلام إنما هى جهود الأقزام الذين لا يخطون إلا خطوات هينة وئيدة .

وكما تلتقى كل القوتين المتصارعتين فى ميدان الحرب الباردة وجها لوجه ، فكذلك صارت سياستنا ودبلوماسيتنا جامدة تتسم بالعناية

بالناحية الدفاعية ، كما كان الحال فى حرب الخنادق التى وقعت منذ أربعين سنة مضت ، حين كان كل من الفريقين المتحاربين يحاول تعميق خنادقه ليعيش داخلها .

ونحن لم نجن من القتال والحروب غير المذابح ، ولا شيء آخر غير المذابح . فتوقفت الحروب إلى حين بحيث خيل للناس أن السلام قد عم أرجاء الأرض وربوعها ، ومن الضرورى أن نتجنب بقاء مثل هذا الجمود فى ميدان السياسة الدولية .

والمسئولية الكبرى لتحقيق هذا الهدف إنما تقع على عاتق الدولتين الكبيرتين ، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى ، ولن يستطاع الحصول على أى تقدم إذا ما اقتصرت أعمال إحدى هاتين الدولتين على مجرد الصياح بعبارات مثل كلمة (المعايشة) ، ومثل القول بتفاوض الكبار ، بينما ينادى الفريق الآخر « لا مهادنة » و « لا مفاوضات دون إثبات حسن النية » .

والحق أن أكثر ما نحتاج إليه هو إظهار منتهى العزم والتخلص من التردد ، واستخدام جميع الأساليب الدبلوماسية فى المناقشة والمفاوضة . والأهم من ذلك أن نخلق هذه الأساليب خلقاً ، وذلك لحل هـذه القضايا المعقدة الرهيبة التى تثير الخلاف بين أكبر قوتين فى هذا العصر ، وتثير معها الخوف والعداء ، الأمر الذى يهدد السلام . ويجب أن نكف عن محاولة حل هذه المسائل واحدة بعد واحدة ، ومرحلة بعد مرحلة ، ولو لم يكن ذلك على أساس الثقة والتعاون ، فيكفى أن يكون عن طريق التسامح المتبادل ، والمنافع التى تعودعلى كل فريق من وراء هذه الجهود .

وحقيقة ما أصبو إليه ليس هو عقد مؤتمر يجمع الثلاثة أو الأربعة الكبار، حيث تكثر المزالق والأخطار وحيث تهب الرياح العاصفة، وإنما انادى بتبادل وجهات النظر تبادلا كاملا على أساس من الصراحة والجد، وخاصة بين كل من موسكو ووشنجطن، وذلك بالطرق الدبلوماسية والسياسية معا.

ومن الضرورى لكى يكتب التوفيق لهذا التبادل فى وجهات النظر، أن يقر الغرب أن بعض المسائل السياسية مثل توحيد ألمانيا واستقرار الأحوال فى الشرق الأوسط هى من الأمور التى لا يمكن حلها حلا مرضياً دون اشتراك الاتحاد السوفييتى. ويجب كذلك أن يدخل فى الاعتبار المناطق أو المسائل التى تمس المصالح الدفاعية المشروعة لذلك الاتحاد. ومن الضرورى أيضاً أن يقر الاتحاد السوفييتى حق الشعوب فى اختيار شكل الحكومات التى تحكمها، دون تدخل من جانب قوى خارجية، أو من جانب قوى هدامة من الداخل، تشجعها وتعاونها دول أجنبية.

وعلاج مثل هذه الأمور على نحو دبلوماسى كهذا — كما أعرف أنا شخصياً عن يقين — سوف يثير أموراً معقدة من شأنها أن تثبط الجهود، كما ستثير مشاكل بل ومخاطر. ومع ذلك فانه كلما كبرت هذه المصاعب، كلما احتاج الأمر إلى عزم أكبر وجهد أعظم من جانب الفريقين، وذلك بالمناقشات المباشرة التى من شأنها أن تحدد المصاعب، وتوضحها، وهذه هى الخطوة الأولى لإزالتها. وقد لا يكتب التوفيق للجهود الدبلوماسية التى تبذل فى هذا السبيل، فانا على يقين من مدى تعقيدها بل ومن مدى المخاطر التى تثيرها. وأنا باعتبارى مواطناً لإحدى

دول أمريكا الشمالية ، أؤكد أن المسئولية التى تنجم عن فشل هذه الجهود لن تقع علينا . ولكن أول مراحل الفشل هو عدم القيام بمحاولات فى هذا السبيل .

وقد آن الأوان لنبدأ محاولاتنا . وليس ذلك لمجرد أننا أقوياء فحسب ، بل لأنه تتوفر لنا الحكمة والثقة فى قدرتنا على إدراك الأمور التى يمكن إجراء مفاوضات بشأنها ، والثقة فى أننا لن نقصر تفكيرنا على المشاكل التى كانت مثاراً للخلاف والفشل ، ولن يقف بصرنا عند الشرور والأخطاء التى وقعت فيما مضى .

وإنه لمن الحماقة أن نتوقع حلولا عاجلة يسيرة ، أو أن نتوقع حلولا شاملة لهذه المشاكل . ولكننا نكون أكثر غفلة إذا نحن تقاعدنا ولم نفعل شيئاً غير تبادل الصواريخ والإهانات واللعنات ، فان هذا من شأنه أن يؤدى إلى إفلاس السياسة والدبلوماسية إفلاسا مطلقا . ولن يؤدى بنا إلى السلام بحال من الأحوال .

السلام والشعوب :

لن أتحدث فى هـذه الفقرة الأخيرة عن الشعوب من حيث اهتمامها بالسلام ، لمجرد أن عدد سكان هذا الكوكب يتزايدون بمقدار يربو على ثلاثين مليوناً من البشر كل عام ، كما أننى لن أطيل القول فى بيان تلك الحقيقة الهامة التى تتمثل فى أن السلام ليس إلا مجموعة من المشاعر والانفعالات التى تضطرب فى نفوس البشر .

ولقد ذكر الفيلسوف سبينوزا أن السلام ليس شيئا آخر غير العزم الذى ينبثق عن فضائل الروح ، ولا شك أنه عنى بقوله هذا السلام

الخلاق ومجموعة الفضائل وإرادة البشر . وحقيقة ماحدث فى الماضى أمر يؤسف له ، لأن الإنسان أظهر رغبته فى السلام بوسائل يتجلى فيها العزم أكثر مما تتجلى فيها الفضائل فى أغلب الأحيان . وما كان أيسر على حكام العصر الحاضر أن يدفعوا الرجال إلى غمار الحرب . وحين صار الناس أحراراً قادرين على التعبير عن آرائهم ، فانهم أخذوا يتهمون حكوماتهم بأنها حكومات خانعة فى حبها للسلام، كما يوجهون لها اللوم مرات أخرى لأنها فى نظرهم شغوفة بالحروب والقتال .

وقد يكون هـذا منشؤه أن الناس كانت تجتذبهم نشوة الصراع ، وتغريهم المغانم التى ينتظر الحصول عليها بعد النصر المتوقع ، كما أنهم لم يفكروا فى المخاوف التى تنجم عن الإصابات والآلام والموت ، وأكثر من هذا ، فان مآسى الحروب فى الزمن الغابر كانت تأسر النفوس بألوانها المثيرة ، لأنها تبعد الناس بوسيلة بطولية خيالية عن مجرى حياتهم الخاملة الرتيبة . ويبدو أن كثيراً من الناس كانوا يؤثرون الحرب قبل أن ينشب القتال بالفعل .

ولقد عبر طبيب نفسانى كندى ، اسمه الدكتور ج . ﻫ ستيفنسون ، عن هذه الحقيقة فقال « إنه من السهل أن يتخذ الناس مظهر المقاتلين بتأثير بعض القادة فى بلادهم . ذلك أن أى لون من ألوان القتال من المفروض أنه يؤثر فى نفوس الناس تأثيراً شديداً ، فنحن البشر نحب الحرب ونحب الاثارة التى تبعثها الحرب ، وما ينجم عنها من تحرر من القيود ، كما أننا نرغب فيما تتيحه من فرصة استخدام القوة التى أجمعت الآراء على استخدامها ، ونميل إلى ما ينجم عنها من الناحية الاقتصادية ، ونحبها كذلك لأنها تحررنا من كد الحياة الرتيبة . نعم نحن نميل إلى الحرب

لأنها تكفل مكافأة الشجاع ، ولأنها تتيح الفرص للارتحال ، وصحبة الرجال فى أرجاء العالم ، ولأن طرافتها تثير النشوة . بل نحن نحب أن نجرب حظنا مع الموت . أن هذا الضعف النفسانى هو عامل دائم التهديد لحبنا للسلام ونحن فى حاجة إلى أن نجد حامياً يحمينا من هذا الضعف ، كما يحمينا من أولئك الذين يستغلون هذا الضعف » .

وربما تغيرت اليوم هذه الصورة التى صورت بها الحرب فيما مضى ، ولا ريب أن القتال لم يعد له ذلك السحر الذى كان ، فلقد تغير الوضع عما كان عليه فى القرن التاسع عشر ، فخط القتال الذى كان خطاً محدوداً والذى كان يستدعى توفر الشجاعة ، قد انتقل الآن إلى الإنتاج . والمقاتل صار اليوم هو الرجل الذى يحمل أنبوبة الاختبار ، أو يضغط على زر من الأزرار . وهذا الأمر يستوجب التعقل ، كما أن النتائج التى لا بد أن تترتب على ضغط زر من الأزرار لا بد أن تكون واضحة فى الذهن .

والعلاقة بين الشعوب وبين السلام لها معنى آخر غير هذا ، فكيف يمكن أن يتوفر السلام دون أن تتفاهم الشعوب؟ وكيف يمكن لهذا التفاهم أن يتحقق إذا لم تتح للشعوب وسائل التعارف ؟ وكيف يمكن أن يتحقق التعايش فى ظل التعاون وهو الوسيلة الوحيدة التى يمكن أن تؤدى دورها فى هذا السبيل ، إذا كانت الشعوب منفصلة ، وإذا كان لا يسمح لكل منها أن يعرف الحقائق عن الشعوب الأخرى ؟ . . فنلطرح جانباً تلك الحواجز التى تحول دون اتصال الشعوب والتى تصعب وسائل انتقالها .

وأنا أعلم أن الاتصال بين الشعوب قد يتم عن طريق الاحتكاك ، كما يتم

عن طريق الصداقة ، فقد يكون فى جهل الشعوب وعدم تعارفها الخير ، كما يكون السلام فى عزلتها وانفصالها . قد يكون هذا كله صحيحاً ولكنى لا أجد سبباً واحداً يدعو لأن يساء فهم الحقائق عن الشعوب الأخرى ، وأن فى توثيق الصلات ، واتاحة وسائل النقل ، ما يساعد على تصحيح هذا الفهم . وأنا أعتقد شخصياً أن الشعب الروسى ، على سبيل المثال ، يرغب فى السلام ، كما أعتقد كذلك أن الكثيرين من أفراده يحسبون أن الأمريكيين يوجهون لهم التهديد ، مما يجعلهم فى خطر من هجوم أمريكى متوقع ، وأنا نفسى قد أظن مثل هذا الظن لو لم تتوفر لى الفرص للحصول على الحقائق المعقولة عما يجرى فى الولايات المتحدة . وبالمثل فان مخاوفنا نحن أبناء البلاد الغربية قد بنى بعضها على أساس قلة المعلومات التى لدينا عن شعوب هذه الدولة أو تلك .

وسوء الفهم هذا نشأ عن الجهل ، كما أنه يثير الخوف ، والخوف هو أكبر عدو للسلام .

والخوف المشترك ينتج عادة عن وجود عدو مشترك ، وهذا الخوف يؤدى إلى تكتل الشعوب معاً . ولكن مما يؤسف له أن ذلك التكتل أساسه الاشتراك فى الشعور بالعداء نحو شيء واحد أو شخص واحد . وقد يمكن التخلص من هذا الشعور بتوجيهه إلى غزو الفضاء ، وقد يؤدى هذا الغزو إلى السلام . وقد يوحى إلينا ذلك باحتمال آخر فاننا إذا رأينا سفناً فى الفضاء تحوم فى النطاق الهوائى المحيط بكوكبنا الأرضى ، فسنصيح جميعاً صيحة واحدة « كيف يجرؤ هؤلاء القوم على تهديدنا على هذا النحو » وستكون صيحتنا صيحة رجل واحد . كأننا حقاً أمم متحدة .

وحتى فى مثل هذه اللحظة ؛ فأننى أميل إلى الشعور بأن اتحاد الأمم

على هذا النحو سيكون من أجل الحرب لا من أجل السلام ، وسيكون الباعث عليه هو الخوف لا الرجاء . ومعنى اشتراك الدول فى مثل هذا القتال هو إضافة مشاكل جديدة ، وصعوبة صيانة السلام فيما بعد .

فالمعروف أنه حينما يهتم كل الناس بالحرب ، فانه يصعب إقرار سلام لا تشوبه حرب أخرى مستقبلة ،وعلى سبيل المثال أقول إنه كان من السهل إقرار السلام مع فرنسا تحت حكم نابليون ، الذى حجب أعداؤه أخباره وآثاره عن جماهير الشعب الفرنسى ، ولم يكن الأمر سهلا على هذا النحو لإقرار السلام مع ألمانيا فى ظل هتلر ، لأن كل فرد فى العالم كان يحمل له شعوراً عدائياً .

واسمحوا لى أن أحدثكم بالفكرة الأخيرة فى هذا الحديث ، وهى أنه لن يتحقق سلام دائم حقيقى دون أن تتوفر للشعوب الحرية ، فان غريزة البشر فى حب الحرية لا يمكن أن تخمد ، وإن أية محاولة من هذا القبيل ، لن تؤدى إلى الاضطراب الداخلى فحسب ، بل ستؤدى أيضاً إلى اضطراب على نطاق دولى . فالسلطة يجب أن تخضع للقانون ، وهذا المبدأ يجب أن يحترم ، باعتباره الأساس الذى تقوم عليه الجماعة لحماية السلام ، فان تدخل السلطات فى كل ناحية من نواحى حياة الأفراد وافكارهم معناه إساءة استخدام السلطة ، وتحطيم الحرية ، ومعناه أيضاً العداء للسلام الصحيح .

وأخيرا أحب أن أقول ان الأمر مرجعه على الدوام إلى الشعوب ، إلى الفرد ، وإلى كيفية استجابته للتهديدات التى تحيط به .

وسوف يتبين خلال استجابته للموقف ، أن رأيه الفردى لن يغير من رأى الجماعة التى يعيش بين ظهرانيها ، أو المجتمع الذى ينتمى إليه ، وأنه

إذا ما حاول إعلاء رأيه وسيادة كلمته ، فلن يجد غير المتاعب . وهكذا فان عليه أن يوائم بين آرائه وآراء الجماعة ، ويتسامح . ولهذا فان الناس الذين يعيشون فى مجتمع واحد وفى بلد واحد ، يعيشون عادة دون أن تقع بينهم الاضطرابات والحروب . ولا بد أن يأتى اليوم الذى يتحقق فيه هذا الموقف بالنسبة للمجتمع الدولى ، ذلك أنه لكى يتوفر السلام يجب أن يسود التفاهم والتسامح ، والاتفاق .

وما أبعدنا اليوم عن هذا الوضع المثالى ، بل ما أسهل ما يتسرب اليأس والاستسلام إلى نفوسنا من تحقق هذه الفكرة . ولكننا لا نجد سبباً يدعونا إلى سلوك هذا السبيل ، ولا سلوك السبيل المضاد الذى يدفعنا إلى اتيان الصغار والأعمال التى لم نحسن تدبرها .

واسمحوا لى أن أقتبس فى هذا المقام قول رجل أمريكى رفيع المنزلة وهو القاضى ليرندهاند . إنه يقول « إن معظم القضايا التى يحاول البشر حلها لا تحل على الاطلاق ، والسبب فى ذلك أنهم يعجزون عن حلها أو قل بمعنى أصح أنهم غير قادرين على تحديد هذه القضايا تحديداً واضحا . وقلما تتفق الأحزاب التى يعارض بعضها بعضا على حل مشكلة من المشاكل . وينتهى الخلاف بينها دون حل . وقد تتجدد ذكراها ليختلف عليها مرة أخرى . وهى تختفى وتنتهى بلون من التوفيق بين الآراء ، مما يعوض إحراز النصر ، وذلك بالرغم من أن الرأى قد لا يكون مقبولا بالاجماع من الجانب المعارض . وقد يلتمس فى هذا التعويض تجربة خصبة ، تكسب النفس أريحية ، وتمدها بالضوء الذى يمكنها من فهم حقيقة ما يجرى فى نفوس الآخرين .

وقبل كل شىء يجب أن ندرك كيف أننا نجد ذوى النفوس الكريمة

جماعية . وذوى الميول التى تجنح للسلم ، فى حياتهم الفردية الخاصة ، لاينقلبون إلى مقاتلين بل ينقلبون وحوشاً ضارية إذا ما اجتاحهم شعور عدوانى جماعى .

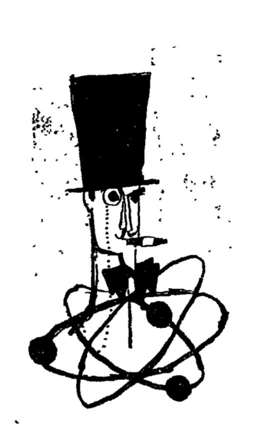
ولب المشكلة هو معرفة السبب الذى يحدو بالناس إلى القتال ، مع أنهم لا يحبون القتال عادة . ولقد عرضت لى هذه المشكلة بطريقة طريفة وبأسلوب مؤثر ، وذلك فى إحدى ليالى أعياد الميلاد بمدينة لندن . وكان ذلك خلال الحرب العالمية الثانية . وكانت صفارات الأنذار قد أطلقت أصواتها المزعجة .

وقبل أن ينتهى ذلك الانين الذى ينطلق ، أخذت المدافع المضادة للطائرات تدوى قذائفها ، وخيل إلى أن قنبلة أو قنبلتين سقطتا قريباً جداً من الحجرة التى كنت بداخلها .

وكنت إذ ذاك اقرأ وانا مستلق فى سريرى ، ولكى اتخلص من صوت القنابل ، او لكى احمل نفسى على التفكير فى شىء آخر غيره ادرت زر المذياع ، وبينما انا أعبث به عن غير قصد فاضت الغرفة فجأة بجمال عيد الميلاد وما فيه من معانى السلام ، وذلك بما حمله الأثير من موسيقى وترية ، وهكذا حجبت تلك الموجات الرائعة من الموسيقى أصوات الحرب ، وحملت الأنغام صور أعياد الميلاد السعيدة التى كنا نستمتع بها فى ظل السلام .

ثم تحدث المذيع .. باللغة الألمانية . . كانت محطة إذاعة ألمانية وكان هؤلاء الذين يتغنون بتلك الموسيقى من الألمان . . وذلك بينما تهدر القنابل التى يقذفها الألمان أنفسهم فى الجو و يرسلون بها الموت إلى الناس .. وفى نفس

الوقت انسابت الموسيقى الألمانية عبر الأثير تحمل رسالة السلام والخلاص، وحين نستطيع أن ندرك هذا التناقض الذى يبدو فى أعمال دولة واحدة، فاننا سنكون على الأقل فى موقف يمكننا من إدراك مشكلة الحرب والسلام وإيجاد حل مناسب لها .



فهرس الكتاب

صفحة

طبع بمطابع
دار النشر للجامعات المصرية
علاء الدين الشيتي وشركاه
٤١ شارع شريف - القاهرة

سلسلة الفكر العالمي

سلسلة كتب شهرية تقدم إلى القارىء فى يسر خلاصة وافية لأهم مايصدر فى العالم من كتب أو يظهر فيه من آراء. غير أنها تنشر الآراء على مسئولية أصحابها دون سواهم ، إيمانا منها بأن الفكر يحيا بمناقشة شتى الآراء على ما فيها من توافق أو اختلاف ، وبأن الحرية الفكرية هى السبيل إلى تجديد العقل وتنشيط الذهن ، ودعم أركان الثقافة الحقة .

« صدر منها »

- الستار الحديدى حول أمريكا ...
  تأليف جون بتى
- مطامع بريطانيا فى الشرق الأوسط ...
  أصدره المجلس البريطانى للبحوث السياسية
- سياسة الهند الخارجية ...
  تأليف روس بركس وموهند ر بيدى
- خمس أفكار تغير وجه العالم ...
  تأليف بربارا وارد
- أمريكا والشرق الأوسط ...
  تأليف الدكتور جون كامبل
- نزع السلاح ...
  تأليف انتونى نانتج
- ثورة ناصر ...
  تأليف دزموند ستيوارت
- مستقبل الديمقراطية فى آسيا ...
  المكتب الهندى للدراسات البرلمانية
- شخصية العم سام ...
  تأليف وليم جى ، وبوجين بورديك

الكتاب التالى ويصدر فى أول يوليو ١٩٦٠

الثمن ١٠

ملتزم التوزيع
شركة التوزيع المتحدة